جامعـــة محمد بوضياف – المسيلـــة –

كلية الحقــوق والعلـــوم السياسيـــة

قسم العلـــوم السياسيـــة والعلاقات الدولية

سنة أولى ماستر إدارة محلية

محاضرات في التنمية السياسية

من إعداد الدكتور:

عبد العزيز زايدي

الموسم الجامعي: 2021/2022

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية السياسية من أهم المواضيع التي أولى لها المفكرون والباحثين والسياسيين اهتماما بالغا وخاصة على المستوى العلمي والأكاديمي، باختلاف انتماءاتهم الفكرية والبشرية والجغرافية للمهتمين، لذلك فهو مقياس يدرس في تخصص العلوم السياسية لأهميته العلمية والعملية والثقافية في الجامعات العالمية، كما أن الطالب في العلوم السياسية لا بد أن يعرف مختلف المواضيع المتعلقة بالتنمية السياسية لما لها من أهمية في توجيه الطالب والباحث في التخصص لفهم الظاهرة السياسية والنظريات والمناهج والتوجهات الفكرية المختلفة ومن اجل تفكيكها وتحليلها وتفسيرها وتركيبها وفقا للسياق التاريخي والنظمي العالمي وتركيبته السياسية والأيديولوجية والجغرافية ، كما يعتبر من قبل الثقافة العلمية المتخصصة والثقافة العامة والوعي المجتمعي، التي يجب على الطالب والمثقف عامة أن يلم بها، وحاكما ومحكوم لتقاسم المسؤوليات وفهم الظاهرة ، والمشاركة في صنعها، من اجل الصالح العام وتحقيق الرقي والتقدم ويعتبر هذا المقياس من الوحدات التعليمية الأساسية في تخصص العلوم السياسية ،ماستر إدارة محلية السداسي الأول،ورصيده 6ومعامله 3 .

ومن أهداف تدريس المقياس :

التعرف على المشروطية الديمقراطية.

توضيح المبادئ والأهداف والأركان المتعلقة بالأنظمة السياسية الديمقراطية.

إضافة جديدة إلى المعارف المسبقة المطلوبة للطالب التي سبقت في إطار لليسانس.

معرفة النظم السياسية المقارنة.

معرفة أنظمة الحكم الراشد.

الإلمام بحالة توازن وعدم توازن النظام السياسي.

ويستهدف الطالب معرفة ما يلي من خلال دراسة التنمية السياسية :

- التعرف على العالم النامي واهم المعضلات والأزمات التي تعاني منها دوله.
- معرفة أهم النظريات والمقتربات والمداخل المستخدمة لتفسير ظاهرة التنمية والتخلف في الدول التي ننتمي إليها ونقد بعض الأفكار والنظريات الممركزة حول العالم النامي.
- فهم الأفكار الإيديولوجية المستخدمة لتبرير الممارسات التنموية المختلفة.
- العمل على توظيف الزخم النظري لتحليل القضايا المعاصرة التي تؤثر على حياة الناس والعلاقات بين الدول المتخلفة والدول الغربية على المستويين الكلي والجزئي.
- توظيف المقارنة لفهم التجارب المختلفة للدول مع التنمية في مناطق مختلفة من العالم مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، واسيا، والعالم العربي والإسلامي.
- استهداف تطوير مهارات العمل الجماعي والفردي في مجال التعلم والبحث التنموي.
- فهم ومعرفة واكتساب المتلقي بعض الأدوات المفهومة التي تنعكس على دور الطالب كمواطن فاعل في تنمية بلاده.

محتوى المادة :

المقدمة:.....1-4

المحور الاول:

البني الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية.....4

المحور الثاني:

آليات التنمية السياسية.....62

المحور الثالث:

مكونات التنمية السياسية:.....82

التنشئة السياسية.....82

المشاركة السياسية.....91

التثقيف السياسي.....96

التكامل السياسي.....102

المحور الرابع :

متطلبات التنمية السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية.....105

المحور الخامس :

نماذج التنمية السياسية في الدول الغربية"مجتمع المعرفة".....107

المحور السادس:

مشكلات التنمية السياسية في البلدان النامية.....112

المحور السابع:

واقع وأفاق التنمية السياسية في الجزائر إبان الاشتراكية و التحول الديمقراطي..116

الترسيخ الديمقراطي.....129

دور المجتمع المدني..... 131

الحرية الإعلامية.....133

الخاتمة :

قائمة المراجع

المحور الاول:

البني الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية

يتناول هذا المحور تحليل معرفي و ابستمولوجي لظاهرة التنمية التي تعد من مواضيع علم السياسة ويخص تعدد التعريف والمفاهيم المختلفة للتنمية من الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ،والتوسع بعض الشيئ في الجانب الاقتصادي لفهم الفاعل السياسي ،وكذلك تناولت مداخل التنمية السياسية ،والنظريات المختلفة للتنمية السياسية ،والحفر المعرفي للتنمية السياسية ونبدأ ب:

أولا: تحديد المفاهيم:

تعريف التنمية:

أ– التنمية لغة تعني النمو والارتفاع، وتعني ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وحسن استغلال الطاقات المتوفرة المادية والمعنوية، وتوظيفها للأفضل لدى مجتمع معين.

ب– التنمية اصطلاحا: تعني زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترات من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، وهناك العديد من التعاريف الأخرى وهي كثيرة لأنها مقترنة بمجالات واسعة لا على سبيل الحصر.

– وتعني التنمية كذلك على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان، وتعرف كذلك بأنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.[1]

[1] – طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2013، ص 186.

- كذلك تعرف التنمية عامة على أنها عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية المواد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع.[1]

- وتعتبر التنمية عملية متشابكة ومعقدة ومتتالية، فالتنمية الاقتصادية تتمثل في تنفيذ خطوات عملية وإجراءات وقرارات بغية تحقيق أهداف محددة مثل: زيادة مساحة الأرض الزراعية ورفع إنتاجيتها، أو إنشاء مشاريع صناعية جديدة والقضاء على الطاقات العاطلة.[2] وبالتالي فالتنمية عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة بأقل التكاليف ، وفق خطط محددة سلفا من جانب مؤسسات المجتمع داخل حدود جغرافية معينة.[3]

- وقد استخدم تعبير تنمية Development [4] حديثا بشكل نسبي، حيث لم يكثر استخدامه إلا في الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعا في تحسين أوضاعها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانوا يطلقون عليها في السابق اسم الاقتصاد السياسي، أو البحث في أسباب ثروة الأمم،[5] وقد أضحى مفهوم التنمية يعني التخلص من أوضاع عدم المساواة في النظام العالمي، فأهميته تنبع أن العالم أصبح مقسما إلى فئتين، فئة الدول الغربية المتقدمة، والدول المتخلفة، لذا حظيت باهتمام الفئتين، وبالتالي اهتمام الجميع بهذا المصطلح، والتنمية حسب الأستاذ (غابريال لوبيرا) مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذا طبيعة مركبة اجتماعية ونفسية.[6]

---

[1] – فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، دار رضوان للنشر والتوزيع: عمان، 2015، ص 30.

[2] – عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2010، ص 81.

[3] – طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص 30.

[4]- Frédéric Teulon, croissance, crises et développement, Universitaire de France: Paris, 2010, p 178-179.

[5] – نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة نظرية، منشورات فاريوس بن غازي ليبيا: دون سنة النشر ، ص 90.

[6] – نداء مطشر صادق، نفس المرجع السابق، ص 91.

– وتعني كذلك التنمية العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم قدرات الذاتية للبلاد بشكل منفرد ، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرا ت خارجية.[1]

– وقد استخدمت عدة مفاهيم تشير إلى معنى التنمية حسب التطور البشري، فالتنمية كمصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح التقدم المادي في عصر الثورة الصناعية، material Progress أو التقدم الاقتصادي Progress economic ، وقد ارتبط المصطلح كذلك بتطوير أوربا الشرقية فاستخدم مصطلح التحديث Modernisation، أو التصنيع industrialisation، ثم جاء مصطلح التنمية development، في حقل العلوم الاقتصادية وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد، وانتقل المصطلح إلى حقل السياسة والعلوم السياسية مع بداية الستينات، ليهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ويعني بالمشاركة الانتخابية، النمو الاقتصادي، المنافسة السياسية، الولاء للدولة القومية، السيادة، المفاهيم الوطنية، ثم تطور المصطلح وارتبط بمجموعة من الحقول المعرفية، التنمية الثقافية، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، التنمية الإنسانية.[2]

وقد تجاوز مفهوم التنمية التقليدي الذي يعني الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية إلى المفهوم الأكثر شمولية وهو الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى المالك الأصلي أو لدى غيره من الدول، ثم تجاوزت هذا المفهوم مفاهيم جديدة أخرى، إلى التنمية البشرية ressources developpement human ، باعتبار أن البشر هو الأساس ومحور تقدم الدول وليس المادة والموارد الطبيعية، كذلك أصبحت التنمية اليوم تهتم أكثر بتنمية نوعية

[1] – سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات، بيروت: 1999، ص 48.

[2] – محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 10-20.

الحياة متجاوزة كل المفاهيم السابقة، حيث انتقلت من التنمية البشرية إلى تحسين نوعية الحياة لدى الساكنة quality of life development.[1]

والتنمية حسب الأستاذ علي غربي، عملية مركبة ومعقدة وشاملة تضم مختلف المناحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، لفهم السلوك الإنساني والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من تفاعلات وأنظمة متداخلة، وتأثيراتها في المجتمع،[2] وقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن التنمية عملية انتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، والتنمية حل لا بد منه في ظل مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا حللت الأمم المتحدة مفهوم التنمية باعتباره مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات المحلية والقومية.[3]

ومن خلال هذه التعارف نستخلص أن التنمية لها عدة خصائص:

أ- أن التنمية تمتاز بالشمولية، وتشمل جميع أنشطة المجتمع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وتنظر إلى المجتمع على أنه وحدة متكاملة ونظام منسجم يخص مجتمع معين.

ب- أن التنمية عملية مستمرة ما دام المجتمع في تغيير مستمر وتحولات تقتضي تغير الحاجات والمتطلبات بشكل مستمر.

[1] - سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 109-110.

[2] - حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 49.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 49-50.

ج- كذلك التنمية عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وأداء مختلف أنشطته.

د- تعتبر التنمية عملية إدارية واعية ومخططة وهي تتنافى مع العشوائية، فهي عملية إدارية وسياسية واقتصادية، تعتمد على التخطيط المسبق والبرمجة للوصول إلى أهداف معينة يكون المجتمع في حاجة إليها.[1]

02- تعريف النظرية: لا شك أن هناك بعض الغموض واللبس في تعريف النظرية، فكثير ما تختلط المفاهيم لدى الباحثين وتستخدم على أساس أنها مرادفة أو مساوية لبعض المصطلحات مثل: النموذج model، والمنهج method، والاقتراب approch، والتعميمات generalization، والافتراضات hyothesis، والقانون Law، فالنظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة.

وتعرف النظرية إبستمولوجيا ب (theorein) وتعني الرؤية من الفعل يرى وتستخدم في الفلسفة وفي العلوم، وتعني الشيء الأعلى فكريا أو المجرد، واعتبرها علماء الاجتماع والإنسان كمفهوم بديهي لا يحتاج لتعريف، لكن هناك اتفاق على أن النظرية مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة، وعرفها Zetterberg (بأنها مجموعة من الفروض التي تشبه القوانين مرتبطة منظمة)[2].

وعندما نتحدث عن نظريات التنمية كنظريات، فإنها خليط من النظريات حول كيفية تغيير مرغوب فيه في المجتمع بأفضل الطرق وهذه النظريات تعتمد على مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والمناهج الاجتماعية، وهناك الكثير من النظريات التي تفسر التنمية

[1] - مهدي حسن ويلف، سليمان أحمد اللوري، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: 1993، ص 08.

[2] - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002، ص ص ص 70، 71، 72.

الاقتصادية وكيفية حدوثها في دولة من الدول مثل: (نظرية التحديث، نظرية التبعية.....) وليس هناك نظرية للتنمية واحدة بل هناك نظريات كثيرة لتفسير ظاهرة التنمية.

03- تعريف السياسة: هناك العديد من التعاريف المختلفة لكلمة سياسة وإذا ما أعددناها نجدها بالميئات، وهي جزء من الأمور اليومية التي يحياها الناس، وهي جزء من حياتنا ونقاشنا وجدالنا، وهذا من الناحية الظاهرة والبسيطة، وتعني ثلاث مظاهر فرعية حسب الأستاذ "جان ماري دان كان" Jean Marie Denquen، فهي تعادل كلمة إدارة gestion، والثاني يعادل كلمة إستراتيجية، وفي الثالث تعادل كلمة قيمة تحقيرية بشكل واضح تشير إلى العمل المكيافيلي المراوغ والضال، وتشير الأولى لكلمة إدارة متعددة الاستعمالات مثل: (سياسة النقل، سياسة صناعة السيارات، سياسة الطاقة، سياسة الطاقة، ... وغيرها، فمثلا سياسة النقل تكمن في تحديد توازن أمثل بين الخطوط الحديدية وطرق السيارات، والطرق المائية بغية مواجهة ضرورات الحياة الاقتصادية بالطريقة العقلانية الممكنة وبالتالي تعني الإدارة الحكيمة لمختلف شؤون الدولة.

والاستعمال الثاني غير النوعي: السياسة = الإستراتيجية وهنا يبدو البعد ذاتي، فقد تكون سياسة رجل ما أو مجموعة رجال أو سياسة حزب، أو سياسة مشروع، أو سياسة نقابة، أو سياسة رئيس الحكومة، أو سياسة الحكومة، وهنا الشخص هو الفاعل في مواجهة ما سوف يواجهه في الميدان بافتعال الخطط، وقد تكون ظاهرة لبعض الأطراف وهنا تدخل الإدارة الواعية.

والاستعمال الثالث غير النوعي: السياسة = الدسيسة، وتستعمل من أجل الحط من قيمة الشخص المطبقة عليه، وهي عبارة تحقيرية والمراد هنا فرض السيطرة لأغراض شريرة وغير أخلاقية[1]، وفي اللغة العربية مأخوذة من الفعل "ساس يسوس سياسة"، واصطلاحا تعني رعاية

[1] - جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصلا، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع بيروت: 1997، ص 25-26-27-28.

شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعرفها كذلك الأستاذ "هارولد لازويل" بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف، أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة، وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقة بين الطبقات، وعرفها الواقعيون بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعيا، بناءا على حسابات القوة والمصلحة.

وتعني كذلك تسيير أمور الجماعة وقيادتها نحو كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، وهي تعني كذلك القيام على الشيء بما يصلحه. ومن خلال هذه التعاريف للسياسة نجدها هي وسيلة التنمية وغايتها.[1]

04- النمو والتنمية: النمو لغة يعني الزيادة في مكونات الشيء، والنمو في الفكر الاقتصادي هو " عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية سريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، ويتضمن النمو تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية (الدخل القومي، الناتج القومي، والعمالة والاستهلاك والادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاه لاقتصاد معين بعينه)،[2]ويعمل كثير من الاقتصاديين على اعتبار مصطلحي" النمو الاقتصادي" و "التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد، وهما مترادفين في جوهرهم.

ويرى البعض أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتين، البلدان النامية والدول المتقدمة ومن هنا فهي مرفوضة، والتفرقة بينهما أن النمو تلقائي يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان في تزايد واحتياجاتهم في اتساع وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة

[1] - https://ar.wikipedia.org/inki. يوم: 2017/07/22

[2] - عادل رزق، مرجع سابق الذكر، ص 157.

إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، أما التنمية فإنها تستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي لها القدرة على تنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص وهي مسؤولة عن التنمية، ويمكن القول كذلك أن النمو مرتبط بالمجتمعات الرأسمالية كلها تحقق فيها النمو الاقتصادي تلقائي، في حين أن المجتمع السوفياتي حقق التنمية الاقتصادية ويعد " شومبيتر" أول من ميز بين النمو والتطور الاقتصادي (التنمية).[1]

والنمو مفهوم اقتصادي تقني أما التنمية مفهوم اقتصادي سياسي، وهو ما ذهب إليه "ولنسكي" J.Walnsky أن النمو الاقتصادي أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية ولا يكفي لضمان تحقيقها وهو ليس مرادفا لها أي التنمية،[2] فالنمو يخدم التنمية ويحققها والتنمية تخدم زيادة النمو الاقتصادي.

05- التخلف والتنمية: التخلف ظاهرة معقدة مركبة ذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعود ظاهرة التخلف إلى انبثاق الحركة الصناعية في أوربا مقابل عدم ظهورها في العالم الثالث، مع عدم القدرة على اللحاق بالغرب الصناعي، وظهور بعض التشوهات العميقة في البناء العام الكلي للدولة، وقد حظيت الظاهرة باهتمام عالمي من جانب رجال الفكر عموما ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يعود إلى حصول الغالبية من دول العالم الثالث على الاستقلال، وهدف الدول النامية التخلص مما تعانيه من تشوهات أبرزها التخلف، واشتداد حدة التوتر الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا خلق بعض الاهتمام من قبل القوى العظمى، في ظل تحسن وسائل الاتصال، ومطالبات الأمم المتحدة بضرورة تحسين أوضاع الدول الاقتصادية والاجتماعية للدول والشعوب، ومما لا شك فيه أن عقد الستينات والسبعينات هما عقدين للتنمية.

[1] – سعد حسين فتح الله، مرجع سابق الذكر، ص ص 22-23.

[2] – إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه: الجزائر، 1997، ص 50-53.

وهناك من عرف التخلف بأنه (وضع يتميز بانفصام أو جنوح نحو الانفصام بين نماء ديمغرافي قوي نسبيا، وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة)، وهناك تعريف الأستاذ "هوفمان" (تتميز الدول المتخلفة بشيوع الفقر، ويترتب تكدس القوة العاملة بشكل كبير على عنصر العمل الوحيد وهو الأرض، حيث تظهر البطالة المقنعة)[1]، والتخلف تمتاز به الدول النامية، بحيث يمس مستوى المعيشة والدخل ناتج عن ضعف الإنتاجية،[2] وللخروج من التخلف لا بد من إحداث عملية التنمية، والتخلف له مؤشرات وخصائص يقاس بها وهو من صميم اختصاص التنمية كعملية مركبة تشمل جميع المجالات.

6- سياسة التنمية:

السياسة كلمة يونانية Politique، تتكون من Polis وتحمل معنى المدنية و Techne أي فن التدبير، ومعناها فن إدارة المدنية أي تنظيم حياة الأفراد في مجتمع له أساليبه المدروسة ونظمه ودولته، واستخدم اليونان قديما كلمة "بوليتيكا" Politie وقصدوا بها الدولة ودستورها والنظام السياسي والجمهورية والمواطن وتحديد مركزه في الدولة، واستخدموا كلمة Politica ومعناها المصالح المدنية، وهي كل ما يمس الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة، أي كذلك فن تدبير شؤون الناس أي الحكومة،[3] وتعني القوانين التي تنظم أشكال الحكومات وطريقة إشراك المواطن في الحكم أو النظم السياسية القومية، وحسب الموسوعة الفرنسية أي السياسة فن الحكم في الدولة، ويقول الأستاذ "روديه" أن السياسة هي فرع من العلوم الاجتماعية يبحث في نظرية تنظيم الحكومات وتصرفاتها ونظمها وسائر الهيئات

[1] – نداء مطرش صادق، مرجع سابق الذكر ، ص ص 15-16.

[2] – محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983، ص ص 49-51.

[3] – نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة: القاهرة، 1991، ص ص 30-31.

التي تتخطى حدود الدولة وتؤثر في السياسة العامة، ومن التطورات الاجتماعية واتجاهاتها، ويمكن أن تؤخذ كلمة الدولة على أنها الشعب أو البلاد أيضا.[1]

وبالتالي فإن سياسة التنمية تقوم بها الدولة وهي المحرك الأساسي لها، ويقع العبء الأكبر عليها في تحقيقها والنهوض بها وبالمجتمع، سواء كانت الدولة برجوازية – أي الدولة في يد الطبقة البرجوازية– أو كانت تعبر عن صراع المصالح في المجتمع، أو كانت دولة بروليتارية، ففي جميع الأحوال سياسة التنمية تقوم بها الدولة كجهاز فوقي يدير المجتمع ويخضع لتفاعلات القوة أكثر من التزامه بقواعد الحق ، ودور الدولة تاريخيا حتى في التجربة الأوربية، كان لسياسات الدولة دور كبير في التراكم الرأس مالي ، من خلال تأمين الأسواق، وتصريف المنتجات لتحقيق نمو الصناعة والتطوير والمواد الأولية والطاقة[2]، لذلك فإن سياسة التنمية تكون بيد الدولة وعادة ما تلجأ للتخطيط والبرمجة والسياسات العامة، وتخصص الميزانيات الضخمة لتحقيق ذلك باعتباره مطلب سياسي واقتصادي لتحقيق الرفاه العام الاجتماعي، وسياسات التنمية تختلف من دولة إلى دولة ومن نظام سياسي إلى آخر، وحسب الأولويات والإمكانيات والمطالب الاجتماعية للمواطنين، بشكل متوازن وشامل ومستمر لكافة المواطنين.

7– نموذج التنمية:

يعرف الأستاذ «كوهن" Thomas S. Kuhn في كتابه The structure of scienntific Revevolutions في عام 1970 أن النموذج مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما[3]، ونجد كلمة نموذج في مختلف الحقول المعرفية [1]

[1] – نبيلة داود، مرجع سابق الذكر، ص ص، 31–32.

[2] – نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، 2002، ص 25.

[3] – نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق الذكر، ص 58.

(النمذجة العلمية) هي عملية إنشاء وتوليد نماذج مجردة أو اصطلاحية، وتعرض العلوم مجموعة كثير باستمرار من المناهج والتقنيات والنظريات حول كل النماذج العلمية المتخصصة، ويتم عرض النظريات العامة حول النمذجة العلمية في فلسفة العلم ونظرية الأنظمة أو حقول جديدة مثل التمثيل المرئي للمعرفة [2].

وإذا ما استعملنا مصطلح نموذج التنمية فنقصد بذلك طريقة حدوث عملية التنمية في دولة ما، فهو ذا طبيعة خاصة يختلف من دولة إلى أخرى، فكل دولة لها نموذجها الخاص في التنمية حسب الإمكانيات المتاحة للدولة المادية والمعنوية سواء تعلق الأمر كذلك بالجانب الاقتصادي، ويشمل الصناعة والفلاحة والسياسي(طبيعة النظام السياسي) وكذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية مثل النموذج التنموي لدى دول أوربا الشرقية وتحولها وطبيعتها الخاصة وخاصة تاريخها ساهم كثيرا في تبني نموذج تنموي يختلف عن أوربا الغربية، تبني النموذج الاشتراكي، وقد كان له تأثير سياسي كبير واضح وتأثير الوضع الدولي على هذا التوجه والتفكير أساسا كان منصبا على الجانب الاقتصادي التكنولوجي(العملية الاقتصادية) أما النموذج التنموي الكوري على سبيل المثال (التركيز على التعليم كما وكيفا) وبالتالي التركيز على الجانب الثقافي كمحرك للنموذج التنموي.

وبالتالي فإن النموذج التنموي قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن القطاع القائد لعملية التنمية والأداة المحركة التي تستطيع إحداث توسع كبير للحالة الاقتصادية العامة للدولة [3]، ومن سيمات النماذج التنموية أنها تقدم حلول للواقع المختلف وهي تحدي اقتصادي وسياسي للنظام السياسي بالدرجة الأولى في حالة الفشل والنجاح.

---

[1] – علي جمعة، مفهوم النموذج المعرفي نقل عن الموقع الإلكتروني: يوم 2017/08/12
http//k128.com/public-magazine/vieux/public3150

[2] – نمذجة علمية نقلا عن الموقع: يوم 2017/08/12.
http//ar.wikipedia-org/wiki/

[3] – محمد نصر عارف، التنمية في منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص ص 138-177.

8- إستراتيجية التنمية:

اشتقت كلمة إستراتيجية (strategy) من اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة أو فن الجنرال، (the art of General ship) فهي ترتبط بالنواحي العسكرية، وقد عرفت حسب قاموس (new Word dictionary whester's) بأنها علم تخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها، وشمل المصطلح العديد من العلوم والميادين كالعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصاد، وقد عرفها الأستاذ " كوين Quinn بأنها النموذج أو الخطة التي تتكامل فيها الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات ومتابعة أنشطتها للتأكد من تحقيق الترابط التام.

في حين يرى "داركر" Drucker على أنها عملية مستمرة لتنظيم وتنفيذ القرارات الحالية وتوفير المعلومات اللازمة وتنظيم الموارد والجهود الكفيلة لتنفيذ القرارات وتقييم النتائج بواسطة نظام معلومات متكامل وفعال. وبالتالي فإن الإستراتيجية خطة عمل أو خطط قيادية واضحة ترسم وتحدد غايتها وأهدافها، وتقوم بتطوير هياكل وتخصص الموارد اللازمة، أو مجموعة من القرارات تتخذ وفقا للبيئة المحيطة بالمجتمع والدولة لتنظيم جوانب التنمية [1]، فعلى سبيل المثال أطلقت دولة قطر خطة إستراتيجية للتنمية تدوم من 2008 إلى 2030 بهدف إرساء الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشرية وبيئية مستديمة، وبدأت بتشكيل اللجنة التسييرية لإعداد الإستراتيجية وتشكيل فرق عمل تمثل كل فئات المجتمع وقطاعاته، ثم الإعداد بإشراف مجموعات تنفيذية، بحيث تم إنجاز 14 إستراتيجية قطاعية 2014.[2]

وتعني إستراتيجية التنمية لدولة ما على أنها (تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة، أو أنها الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية بمعنى أن

[1] – زكرا مطلك الدوري، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2005، ص ص 25-26.

[2] – وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر، 2016.

يكون هناك التزام قادر على تقديم أفضل الخدمات من خلال تحفيز البشرية باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد، وهناك غايات وأهداف ومشاريع وبرامج وخطوات عمل، وإعداد البيانات والمعلومات، والتصور المستقبلي (إلى أين نذهب) وكيفية تحقيق الأهداف التي تم وضعها [1]

ثانيا: أنواع التنمية:

هناك عدة أنواع للتنمية حسب التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والسياسي، فهناك التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الثقافية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة.

01- التنمية الاجتماعية:

يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر فهي لدى بعض المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، ولدى المهتمين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى كمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة،وتعزز الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة الاستخدام للإمكانيات المتاحة بالحلول الذاتية ،ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال، والعمل على تكافؤ الفرص والإنتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق العدالة وقيام التعاون على كافة المستويات، والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله.[2]

[1] – عدنان فرحان الحوراني، مفهوم وأهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن – العدد 3403- 2011/06/21.

[2] – فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 191.

وتعرف التنمية الاجتماعية social development بأنها سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها التي تسعى لتحقيق الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانيات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها، وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، والحاجات المعيشية للأفراد على الصعيد المادي والمعنوي، ولها أهداف يرجى تحقيقها مثل التحفيز على التغيير المستمر والترغيب به، الاهتمام بالتعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد، غرس القيم النبيلة عند الأفراد، دعم الأسرة وتحقيق التماسك والاستقرار.[1]

03-التنمية المستديمة: sustainable development

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية وبناء دعائم الدولة العصرية، وتحقيق مجتمع متعلم، ومحاربة البطالة والفقر والصحة، ومجتمع الحقوق، وقد أصبح الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م، "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، وهناك الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة " التنمية تعنى باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد ونظام اقتصادي واجتماعي.

[1] – مفهوم التنمية الاجتماعية نقلا عن الموقع: يوم 2017/07/17. http//.moudoo3.com

ويعني نظام حيوي للموارد القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية، البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة، أما النظام الاجتماعي يعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيرا النظام الاقتصادي، ويعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تعتني بالتحسن المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة، وتحسين إنتاجية الفقراء والانضباط في الأساليب وانضباط المجتمع،[1] وتتصف التنمية بالصفات التالية:

تتصف بالشمولية بما هو طبيعي واجتماعي فتحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع وأن عناصر التنمية المستديمة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لتداخل العناصر الكمية والكيفية.[2]

03 – التنمية البشرية: humain development

منذ بداية الستينات والسبعينات من القرن 21 خاضت الدول النامية تطبيق المفهوم الشائع للتنمية الاقتصادية، واستطاع بعضهم تحقيق نمو اقتصادي كمي لا بأس به، ولكن ظل الفرق واضحا بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفير الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة والتعليم والعمر المتوقع للأفراد، أثر سلبا على مستوي إنتاجية القوى العاملة والنقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية، كل هذا القصور دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي وعدم كفايته، وقد ارتبط مفهوم التنمية بمجموعة الحقول المعرفية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية لرفع المستوى الثقافي وترقية الإنسان،

[1] – مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستديمة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361 جمادى الثانية1433.

[2] – عبد الله حسون محمد، مهداوي صالح داوي، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015، ص 343-344.

والتنمية الاجتماعية التي تطور التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة، المؤسسات الاجتماعية والمنظمات المدنية.

ثم جاء مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه الاجتماعية، ويقوم على مفهوم أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، فهي لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو احترام الذات الإنسانية، والمساهمة الفعالة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأصبحت توجها إنسانيا عالميا للتنمية المتكاملة[1]، وأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، وقدرات الأمم تقاس بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة، قادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد، بكفاءة ودراية وفعالية عالي.[2]

04– **التنمية الاقتصادية**: economical development

يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك إنتاجية العمل، الموارد والنمو السكاني، أما التنمية الاقتصادية فإنها سلسلة التغيرات والتكيفات التي إذا لم تحدث يتوقف النمو الاقتصادي، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: (مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموافقة للنمو)، والتنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، وهي تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، وتسعى لتحقيق الحياة الكريمة للإنسان، وهي ضامنة لاستمرارية عملية

[1] – مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العرب، جامعة الملك عبد العزيز: الرياض، 1427هـ، ص 21.

[2] – نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية، دون دار الطباعة والنشر والسنة،

النمو من خلال ضمان استمرارية تدفق الفائض الاقتصادي الموجه للاستثمار، وتهتم بزيادة الدخل القومي و توزيعه.[1]

إن التنمية الاقتصادية في جوهرها تجسيد لمستوى وعي المجتمع لقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإجراءات تتجاوز حالة الوعي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية مع الإقرار بأهمية الديمقراطية كنموذج يعبر عن حركة اشتراطيه لتغيير أشكال التعبير الإبداعي قبل أن يكون مجرد أفكار وتنظير دعائي، وهذا يحتاج إلى إرادة مجتمعية تفرض دورها ومشاركتها في عملية استبدال حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بحالة متقدمة، ولتكون التنمية فاعلة بكل أبعادها في سياق الاستمرارية، وهذا بفرض تغيير أساليب الإنتاج القديمة بأساليب تلائم التقدم والتطور، وفي الواقع أن التنمية الاقتصادية تعني الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة والغاية من التنمية الاقتصادية (الصناعة، الفلاحة، والخدمات) هو رفع دخل الفرد خلال مدة زمنية محددة، وتغيير وتصحيح الإختلالات الهيكلية التي يعبر عنها الارتقاء بمضامين البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي، دون تقليد للأطر الغربية.[2] وعليه فإننا نتوسع بعض الشيء وباختصار في التنمية الاقتصادية باعتبارها اقرب واهم للمعرفة السياسية و التحكم فيها.

ا: النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية:

إن هناك مجموعة من النظريات المختلفة التي فسرت عملية التنمية وحللت الواقع المعقد عبر الفترات التاريخية بداية من الثورة الصناعية إلى فترة الخمسينيات والستينيات، وتتراوح هذه النظريات بين النظريات اللبرالية واليسارية التي تبدأ من النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي والنظرية النيوكلاسيكية للتنمية، وصولا للكنزية ثم اللبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية، ثم النظريات اليسارية بداية بالمذهب الاشتراكي الطوبوي ومفهومه للتنمية مرورا بالنظرية الماركسية

[1] – جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مجلة الألوية، تاريخ2004/11/11 الموقع:
http//www.alukah.net/culture/0/78320.

[2] – أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1998م، ص 392.

الأرثوذكسية للتنمية (كارل ماركس – إنجلز) ثم النظرية الكلاسيكية الامبريالية للتنمية (لكسمبورغ- بوخارين – لينين) .

01- النظريات الليبرالية:

أ- النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي: لعل المفكر الفرنسي " أنطوان دي مونسكراتيان" هو أول من استخدم تسمية الاقتصاد السياسي عام 1615م حينما اتخذ منه عنوانا لمؤلفه (traité d'économie politique) ثم راح هذا العنوان يستخدم بطريقة واسعة منذ القرن الثامن عشر، إلا أن الاقتصاديين الرأسماليين أرادوا منذ أواخر القرن الماضي إبعاد الجانب السياسي عن دراساتهم الاقتصادية، وهو ما يفسر لنا كيف اختفت على أيديهم التسمية التقليدية لدراسة الاقتصاد السياسي، ليطلق عليها مع " ألفرد مارشال" إسم علم الاقتصاد دون توظيف آخر خاصة مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكشف عن عيوب النظام الرأسمالي، لذا أصبغوها بطابع البحث العلمي[1].

في الحقيقة إن هناك تفكير اقتصادي موجود منذ البدايات الأولى للخلق وما خلفه التراث الحضاري الإنساني خاصة الحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية وحضارة الصين القديمة والهند وبلاد الرافدين والفينيقيين، وصولا للتراث الإغريقي والروماني والبيزنطي والكنسي والإسلامي إلى عصر النهضة إلى اليوم[2]، فقبل عشرة آلاف سنة وأكثر كانت هناك نظم اقتصادية ومناهج متبعة لتحقيق حياة اقتصادية تضمن استمرار الجنس البشري، فساد نظام اقتصادي يدعى النظام المشاعي، وقبل النبي عيسى أي قبل الميلاد ساد الفكر اليوناني خاصة إسهامات (أفلاطون، وأرسطو) فقد ساد في هذه الحضارات النظام العبودي، وبعده الفكر الروماني، وبعد الميلاد أي من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر كان الاقتصاد في ظل الفكر الكنسي اللاهوتي وسيطرة الكنيسة (فكر توما الأكويني) ساد نظام الإنتاج الإقطاعي،

[1] – أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص 18.

[2] – شكيب بن جديرة الطبلبي، منطاد الاقتصاد، دار المتوسط الجديد : تونس، 2013، ص ص 73-83

وفي نفس الفترة بداية من القرن الثامن الميلادي، ظهر الإسلام كديانة روحية ودنيوية امتد على مساحة واسعة من القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوربا) له تطبيقات خاصة تتميز بالخلافة الراشدة ثم تبعها نظام وراثي سياسيا، وإقطاعي اقتصاديا.

ومن القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ساد الفكر الموركنتي (النظام الرأسمالي التجاري)، وبعد حركة الكشوف الجغرافية ساد الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعيون) من سنة (1730- 1760) وأيضا كان نظاما رأسمالي تجاري، ومن بداية (1776- 1880) ساد الفكر الكلاسيكي (الثورة الصناعية الأولى)، مع ظهور المحرك البخاري وبداية النظام الرأسمالي الصناعي، بعدها ظهر الفكر النيوكلاسيكي (الحديون) من (1880إلى 1929م) أيضا مثل النظام الرأسمالي الصناعي، ومن سنة (1936 إلى 1974) الفكر ألكنزي، ومنذ بداية الستينات ظهور الفكر ألنقودي (ميلتون فريدمان) و ظهور النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة (1986 إلى 1988م) ظهور فكر مدرسة اقتصاديات العرض (إصلاحات ريغان وتاتشر) ومثلت كذلك النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة 1991م إلى اليوم هيمنة النيوكلاسيك الجديد وانبعاث اقتصاديات النمو الاقتصادي، ومثله النظام الرأسمالي المالي، والعولمة، والسيطرة الأمريكية[1]، لعل من يمثل المدرسة الكلاسيكية الأستاذ آدم سميث Adam Smith، والذي يرى أن الحرية والتنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وحدد أهم العناصر التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي وهي:(التخصص، والتراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي[2].

لقد أدى التوسع الهائل في الصناعة في بريطانيا إلى زيادة الطلب عليها وهذا أدى بدوره إلى حدوث حركة كبيرة من الاختراعات تسبب في تغيير أساليب الإنتاج تغيرا جذريا وزيادة هائلة في الطاقة الإنتاجية للمصانع، وهذا نتج عنه تطور الصناعة في إنجلترا واحتكارها للمجال

[1] – عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دار طرابلس: دمشق، 2009، ص ص، 12- 13.

[2] – فؤاد غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الصناعي والتجاري العالمي، أدت الثورة الصناعية إلى حدوث مشكل البطالة، كذلك أن التجارة لم تعد هي المصدر الوحيد للثروة بل الصناعة وتوظيف التجار لأموالهم في الصناعة فأصبح الأمر مغري للاستثمار في المصنع.

وقد آمن الأستاذ "آدم سميث" بالقانون الطبيعي ومبدأ التوازن وتحقيق المصلحة الذاتية، واعتقد بوجود يد خفية تنظم وتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، كان ضد تدخل الدولة عكس سابقيه في النشاط الاقتصادي، وأن تحقيق الحرية في كافة المجالات (دعه يعمل اتركه يمر) يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثمة تحقيق الاستفادة لكافة الأطراف ومن ثمة يحقق المصلحة العامة التي تحقق عملية التنمية والرفاه الاجتماعي، فالدولة فقط تجمع الضرائب والحماية من الخطر، وبالأساس اعتقد أن واجب علم الاقتصاد هو الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق زيادة ثروة الأمة، وأن العمل هو أساس الثروة، وتقسيم العمل يزيد من مستوى الإنتاجية[1] ، ولكنه لم يتحدث عن كيفية إحداث التنمية ولم يتحدث كذلك عن تطوير الدول المستعمرة فكان محافظا ورأسماليا، ولم تبين لنا بشكل عام النظرية الكلاسيكية كيفية حدوث التنمية ولم تناقش أوضاع التخلف والتطور، وفي إطار النظريات الليبرالية للتنمية ظهرت بعد المدرسة الكلاسيكية مدرسة أخرى هي:

02- المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية):ساد الفكر النيوكلاسيك في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر ("ستانلي جيفونز" من بريطانيا، "كارل منجر" من النمسا، "وليون فاليراس" من فرنسا) وكانت أفكارهم تدور حول تطوير التحليل الاقتصادي لسلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية، واعتبرت أن الاقتصاد يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحدية، واعتبر الطلب محدد رئيسي للسعر، دافعت كذلك على مبدأ الحرية الاقتصادية واعتمدت الأشكال البيانية والرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية[2]، وتحول علم الاقتصاد

[1] – عمرو هشام محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص 85-86.

[2] – عمرو هشام محمد، نفس المرجع، ص 94.

من علم يدرس العلاقات بين الناس أثناء عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع إلى علم يدرس علاقات الناس مع الأشياء، ولم يجدوا تناقض بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي[1]، لم تقدم المدرسة حلولا كبيرة لتجاوز الأزمات في ظل النظام الرأسمالي، وعملياتها كانت علمية نظرية لتطوير علم الاقتصاد السياسي ولم تتحدث عن تطوير الدول وتنميتها، بل ظلت حبيسة المفاهيم والإيديولوجية، وعدم وجود حلول خاصة في ظل زيادة الحركة الاستعمارية والظلم الاجتماعي والأزمات الاقتصادية، إلى ولادة أطروحات وآراء نظرية أخرى قد تسهم في تصحيح الأوضاع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وجهت لها عدة انتقادات أنها ركزت على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية، كذلك التنمية تتم تدريجيا في حين تتحدث عن الدفعة القوية ، كذلك اهتمت بدراسة المشكلات الاقتصادية القصيرة دون الطويلة[2]، افتراض حرية التجار وتدخل الدولة والحواجز الجمركية في حين حدثت أكبر أزمة في الثلاثينات.

ظهور النظرية الكنزية: تعد من أهم المدارس الاقتصادية في التاريخ المعاصر ابتدأت وما زالت الأكثر خطورة من نظيراتها من حيث التأثير والاهتمام، تزامن ظهورها ع الأحداث الكبرى التي شهدها العالم الصناعي أثناء الكساد العظيم لتأتي كعلاج قبل أن تكون فلسفة وبرنامج عمل، وكونها نظرية متقدمة في التحليل، وينطلق "كينز" في التحليل من الاستهلاك وليس الإنتاج حيث في اعتقاده لا يرجع سبب الأزمات إلى نقص الإنتاج، وإنما إلى قصور الأسواق، ومعنى ذلك أن الفجوة بين الدخل والاستهلاك الذي هو أحد عناصر الطلب الفعال، تعود إلى قانون

[1] – أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص ص، 29-30.

[2] – عبلة عبدا لحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات التنمية والنمو. نقلا عن الموقع يوم 2017/04/09.
http://qu.eduiq/ade/wp-cont/uploads/2016/02/d8%aa%d9%85%d9%87%p8/9-4.d8%a.

الميل الحدي للاستهلاك ويعتمد على عدة عوامل، منها أن الاستهلاك يتعلق بالدخل الصافي أكثر منه بالدخل الإجمالي ، أن الطبقة البرجوازية تتأثر في الاستهلاك نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في فهم رأس المال، أن العادات الاجتماعية والميول الذاتية لها تأثير على أسعار الفائدة ودور السياسة المالية وتغيراتها.

أكد كذلك "كينز" بالخروج عن القواعد الكبرى للبرالية وهي تدخل الحكومة وإضفاء الطابع الوظيفي لإحداث التوازنات الداخلية لتحقيق الاستقرار دون إهمال التوازنات الدولية واقترح نظاما دوليا يسمح بتبني سياسات مع الأهداف الدولية، واعتبر الاشتراكية الواعية في مجال الاستثمار هي الوسيلة للخروج من المأزق، وقد تعرض "كينز" للعديد من الانتقادات منها أنه يتصف بالسكون، كذلك أن "الكينزية" ذات جدوى في ظروف العمالة غير الكامل، اهتم بالنقود وأهمل السندات، تجاهل التقدم التكنولوجي الذي قد يغير التوظيف الرأسمالية، كذلك أن نجاح السياسات الكينزية المتمثلة في الأسواق المالية والنقدية، و الإدخارات، تشمل الدول الرأسمالية في حين يتجاهل الحديث عن الدول النامية[1]، بعد ظهور العديد من الأزمات في ظل الفكر الكينزي خاصة التضخم والركود في فترة الثمانينات والتسعينيات أدى إلى ظهور اللبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية.

الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية: لقد كانت العلاقات الاقتصادية مدخل نقاش فيما يتعلق بالدولة والسوق في الفكر الاقتصادي فعند الكلاسيك " آدم سميث" والتقليديين، بحيث يعتر السوق أساس النظام الاقتصادي، وهو النظام الطبيعي الذي ينعكس في اليد الخفية التي تحقق التوازنات، ونفس ما ذهب إليه الكلاسيكيون الجدد "والرس" و "مارشال" حيث هيمن مصطلح عدم تدخل الدولة ما عدا تسيير الأملاك العامة والدفاع والأمن، وبعض القطاعات كالتربية، في ظل ظهور الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي بداية من العشرينات من القرن الماضي بعد نجاح الثورة البلشفية 1917م.

[1] – عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية ، 2002، ص 18.

وفي ظل الصراع مع الإتحاد السوفيتي ابتداء من 1945 إلى 1975م، تلخصت أفكار الرأسمالية في أكثر ليبرالية، القليل من الدولة، وبعد ضعف وسقوط الإتحاد السوفياتي وسيطرة النموذج الأنجلوساكسوني وتلاشي دور الدولة وصعود أكثر للقطاع الخاص وتنامي دور السوق وظهور فكر العولمة والأحادية وتوسيع دور اقتصاد السوق وفشل التنمية في العالم الثالث وسياسات التأميم، وتنامي العالمية والدولية على حساب القطرية وتزايد تطور النظام الرأسمالي الذي انتقل انتقالات كمية ونوعية خيالية خاصة في ظل إصرار العولمة، وتصدي التنظير الجديد للنظام الرأسمالي والعولمة وإفرازاتها مع الكينزيين الجدد (مع مفهوم الاستباق العقلاني أو نظرية المعلومة)ونظرية كينز الجديدة (Akerlof, Fischer, Stiglitz)، إذ العولمة لها مخاطر على الدولة وبالتالي لا بد من مواجهتها ومنها انهيار الأسواق المالية، والتمركز الرائد للقوى الاقتصادية وتنامي الاقتصاد والاستبعاد والتحيز فلا يمكن للسوق وحده أن يشتغل بدون دولة، وهو ما بينته الأحداث بعد الأزمة المالية العالمية 2002-2009 ولا تزال آثارها إلى اليوم[1]، وقد أصبح العالم وسط ثلاث ثورات تحدث في وقت واحد وهي:

- ظهور تكنولوجيا جديدة أنتجت ما أطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة وهو الإنتقال من الصناعة المعتمدة على الموارد الطبيعية إلى حقبة أصح فيها الدور أكبر للمهارات والتعليم والبحث وتطوير الإختراعات.

- كما أنتجت الثورة الصناعية الثالثة اقتصاد عالمي يقوم على التجارة الكونية فالشركة موجودة في كل مكان تدير نشاطها وتراجع الاقتصاد القومي لصالح الاقتصاد العالمي[2] ، وسيطرة الشركات الكوكبية على الاقتصاد العالمي [3].

[1] - عبد الحميد طمار، الليبرالية وأسسها النظرية، دار الأمة: الجزائر 2014، ص 7-8-10.

[2] - ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة : فايزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006م، ص 37.

[3] - إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الملتقى، العدد 03، 2005، مراكش، ص 136.

– تحول كل الدول نحو النظام الرأسمالي في الجانب الاقتصادي وغض الطرف عن الجانب السياسي[1]

– ومن جهة أخرى وجود خطاب عالمي ما بعد الحداثة يؤسس لمفاهيم جديدة تتعلق بالحقوق في ظل الليبرالية الجديدة مثل التنمية المستديمة التي تعتمد في خطابها على تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار[2]، وتخفيض نسبة زيادة السكان كأولوية، والتمسك بشعار العالمية وتخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة والثروات الطبيعية، حسب البنك الدولي التي حددها عام 1992، وفي ظل هذا التطور في ظل الليبرالية الجديدة طرحت كذلك التنمية البشرية التي تركز على الحقوق والتمكين للبشر، والعيش في سعادة كالحق في التعليم والصحة والغذاء والبيئة النظيفة.

وفي المقابل هناك طروحات تؤكد تراجع القوى الكبرى والأحادية إلى التعددية حسب الأستاذ "ريتشارد هاس" وتنبأبتراجع القطبية والليبرالية الجديدة وإلغاء فكرة القطبية والاتجاه إلى التعدد وتوزيع القوة والنفوذ على الأقطاب في ظل الفوضى الدولية في الجانب الاقتصادي والسياسي وأنتج التقسيم أربع مجموعات تجارية:

– مجموعة الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا).

– مجموعة الدول الأكثر استرادا للمحاصيل الزراعية(الاتحاد الأربي،لا اليابان، سويسرا).

– مجموعة الدول النامية المتقدمة (الناشئة) الهند، الصين، البرازيل، الأرجنتين.

– مجموعة الدول الأكثر فقرا.[3]

[1] – ليستر ثورو، مرجع سابق الذكر، ص 38.

[2] – نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص 83.

[3] – عدنان السيد حسن، قضايا دولية الأزمة المالية العالمية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2010، ص 86.

02- النظريات اليسارية:

لقد حاولت النظريات الليبرالية الإجابة على الكثير من المسائل الاقتصادية العامة والجزئية لكن لم تعطي إجابات حول كيفية إحداث التنمية وإنما ظلت تحوم حول المركزية الأوربية ولم تستطع الخروج من تقوقعها الأوربي وتحيزها للفكر البورجوازي مما دفع بالكثيرين إلى انتقاد النظريات الليبرالية التي أنتجت عوالم مقسمة بين المتقدمة والمتخلفة وطبقية فقيرة وغنية وبيئة مستقبلها غامض بين الحروب والفساد، فجاءت الانتقادات حتى من نفس البيئة مشكلة من النظريات اليسارية عبر تاريخ النظام الرأسمالي، ولعل أهم هذه النظريات هي:

أ- المذهب الاشتراكي الطوباوي ومفهومه للتنمية: في الحقيقة لا توجد اشتراكية واحدة وإنما اشتراكيات مختلفة ومتعددة فهناك الاشتراكيات الخيالية المثالية، كالاشتراكية البدائية التي دعي إليها أفلاطون في العهد الإغريقي، من خلال مشاعة المال والجنس من منطلق أن صراع البشرية بسبب الملكية والجنس، وبقيت أفكاره مجردة لم تطبق على أرض الواقع.

وهناك اشتراكية "توماس مور" الذي تحدث عن فكرة المدينة الخيالية الطوباوية عام 1515م، واقترح مجتمعا يتكون من (03-04) مليون نسمة يعيشون من دون ملكية خاصة، ويدير شؤونهم مواطنين منتخبين مهمتهم قياس العمل، وتسيير شؤون الناس وتوجيه الإنتاج وتحقيق مجتمع الكفاف يغيب فيه الحرمان، ويأخذ كل مواطن حقه من الثروة كما يسد حاجته وأكد أيضا على العمل الزراعي باعتباره أشق الأعمال ونجد كذلك اشتراكية " روبرت أوين" بحيث تحدث في منظوره عن العدالة في التوزيع لتحقيق مجتمع منسجم، وبعيدا عن مساوئ النظام الرأسمالي وتحقيق مصلحة الجماعة بدل المصلحة الفردية والعمل على خلق الوظائف للجميع، وقد فشلت فكرته أثناء تطبيقها في الولايات المتحدة في مزارع القطن، حيث أنه كان أحد أباطرة الصناعة، ولم تنجح أفكاره في القرن التاسع عشر، وبشر باشتراكية إنجليزية لأنها دولة بلغت درجة كبيرة من التصنيع، والوعي المجتمعي، وهناك أيضا اشتراكية "فرانسوا بابيف"

حيث تحدث عن المساواة القانونية والإيخاء والعدالة والحرية، وهي أفكار وقيم أنتجتها الثورة الفرنسية ودعى لنزع الملكية الخاصة وإلغاء حق الميراث والإلتزام بفكرة الملكية الجماعية[1].

وهناك اشتراكية "سان سيمون" والذي تحدث عن استغلال الطبقة العاملة من قبل البرجوازية الرأسمالية، ودعى في كتابه المعنون (المسيحية الجديدة) بتنظيم سوق العمل وكفالته للجميع ومكانة رجال الصناعة والعلماء والمؤسسات المالية كالبنوك في ظل المجتمع الجديد، وفي ظل الصراع بين الطبقات الأورستقراطية والطبقات البرجوازية الصاعدة المشكلة من التجار والصناع والصراع بين الأعمال الكبيرة والمتوسطة، وهناك دعى إلى الاشتراكية الإنتاجية ليلتحق المجتمع الفرنسي بالتطور الصناعي في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، والهدف حقوق الجماعة والتشغيل الكامل والسعادة وتفادي الأزمات والصراع[2].

وكل هذه الاشتراكيات مثالية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع بقيت مجرد أدبيات وقصص ربما مهدت لظهور الفكر الماركسي على الرغم من أنها تسعى لتحقيق الخير والعدالة المطلقة التي قد تتحول إلى مظالم في بعض الأحيان، وتسوي بين الاشياء التي لا يمكن تسوى بينها الطبيعة البشرية والمثالية والخيال، أدى إلى ظهور اشتراكية أكثر واقعية وعملية وعلمية إنها اشتراكية ماركس، إذن فمفهوم التنمية يكمن في التضامن والعدالة الاجتماعية والإخاء وهي لم تتحقق.

ب– النظرية الماركسية الأرثوذكسية للتنمية (ماركس– أنجلز)

يعد رائد هذا الاتجاه الأستاذ كارل ماركس وزميله " فريدريك أنجلز" منظري الاشتراكية العلمية، وتكنى بالنظرية الماركسية نسبة لماركس لتتميز عن باقي النظريات الأخرى، وتندرج تحتها نظريات أخرى في إطار تطور النظرية الماركسية واتجاهات في التحليل والتفسير التطوري للحركة الفكرية

[1] – سليمان الحمداني قحطان أحمد، الأساس في العلوم السياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 251.

[2] – صابر عبد الرحمن طعيمة، الإسلام والتقدم الاجتماعي، بيروت: منشورات المانية العصرية ، 1973، ص 252.

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي محاولة جادة دققت في الواقع وتمعنت فيه ونقدته بطريقة علمية وعقلية خالفت فيه بقيت النظريات الاشتراكية والدراسات السابقة باعتبارها مجرد محاولات مثالية لا ترقى للواقع وتكنى بالنظرية النقدية، ويندرج التحليل الماركسي لنظام الإنتاج الرأسمالي في إطار عصره وفق المدرسة الكلاسيكية لكن تحليله يختلف عنها تماما منهجا وفكرا متجاوزا له، وتوصل ماركس إلى هذه الأفكار عن طريق دراسة الفكر الغربي ومتأثرا بمنهج الديالكتيك الهيغلي والمادية التجريبية ولم يستسلم للمقولات الفلسفية والميتافيزيقا بل تجاوزها وجعل ذلك في محيط الإنسان ونشاطه المادي في البحث[1]

ويعد الأستاذ ماركس مطلعا على الأفكار والأدبيات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ومن الناحية السياسية متأثرا بأفكار الثورة الفرنسية، فالنظرية الماركسية تفاعلت مع المحيط والمعرفة السابقة للمفكرين في مختلف الحقول المعرفية، إن المدرسة التي أقامها ماركس 1883م وصديقه أنجلز والتي دعيت بالماركسية لتغليب دور ماركس، وتعد مرجعيته الفكرية مبنية على ثلاث منابع رئيسية:

- **الفلسفة الكلاسيكية الألمانية:** والمشكلة من نخبة الفكر الألماني والأوربي والعالمي عموما مثل: (كانت، هيغل، فيورباخ، شيلينغ) وتأثر أكثر بهيغل حيث يعتقد أن الروح لا وجود لها حقيقة خارج الواقع، وأن الحركة الدياليكتيكية المتولدة من التناقضات الملازمة لمجمل الواقع لا يمكن أن تتحد اعتباطا بالفكر المنفصل عن الواقع، وبالتالي الفكرة المركزية لهيغل هي اتحاد العقل والواقع، الجوهر والوجود المعين.

- **الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي:** حيث انتقد الفكر الكلاسيكي لكل من آدم سميث وريكاردو الذين تحدثوا عن القيمة والعمل في كتابه (بؤس الفلسفة) وكان انتقاده منصبا على تحليلاتهم للمظاهر الكمية على حساب الكيف، كذلك اعتبار الطبيعة البشرية لا تتغير في سعيها للحصول على المنافع واللذات بأقل التكاليف، وبالتالي حسبه أن الإنتاج والتبادل

[1] – فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها العصرية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ 2002، ص 78.

والسلع هي أشياء اجتماعية أي ينزع عنها الطابع الاجتماعي ينتهك حرمة الطبيعة، كذلك طبيعة القوانين الاقتصادية واتصافها بالكمال والخلود، وغيرها من الانتقادات.

- **تأثره بالاشتراكية الفرنسية المثالية (الطوباوية)**: من أمثال المفكرين (سان سيمون، وشارل فوريه، والإنجليزي روبرت أوين)[1]، وتعد الفلسفة الماركسية كذلك فلسفة للتنمية جوهرها الصراع مع الطبيعة من جهة ، والاستغلال من جهة أخرى وغايتها إلغاء مجتمع الطبقية وقامت فكرة التنمية في النظرية الماركسية على المحاور التالية:[2]

أ- المنهج الجدلي المادي: والمنهج الجدلي هو مجموعة القواعد يتبعها العقل في بحثه عن الحقيقة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية (أي فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة).

ب- المادية التاريخية: وهي الإطار النظري للتنمية، فالتاريخ عند الأستاذ ماركس بنية يتبادل التأثير داخلها الناس والطبيعة وفقا لقوانين محددة بالإمكان معرفتها أو التنبؤ بها، وتمتاز هذه القوانين بالواقعية، أي أنها موضوعية مستقلة عن وعي الناس، كما تمتاز بانتظامها في نسق مترابط عنيت بدراسته المادية التاريخية، أي أن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة فليس وعي الناس هو الذي يعين وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يعين وعيهم[3]،والمادية التاريخية هي نتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع، ويعتقد الماركسيون [*] أن البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي، فأخلاق المجتمع تتأثر بالعلاقات الاقتصادية ، والبناء الفوقي للمجتمع هو ناتج البناء التحتي، والبناء التحتي للمجتمع هو مجموع علاقات المجتمع الاقتصادية، والبناء الفوقي

---

[1] - عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر: عنابة الجزائر، 2004، ص ص 111-112-113.

[2] - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص ص 78-79.

[3] - مرجع سابق الذكر، ص 75.

[*] - (كارل ماركس، فريدريك إنجلز، كارل كاوتسي، جورجي بلخانوف، لينين، ليون تروتسكي، روزا لوكسمبورغ، ماوتسي تونغ، جورك لوكاش، باولو فيريري، أنتونيو غرامشي، كارل كوش، مدرسة فرانكفورت، سارتر، ...)

هو القوانين والأخلاق والسياسات العامة [1]،ويعتبر ماركس أن التاريخ ما هو إلا تاريخ المادة وصراع الطبقات، وتستمد المادية التاريخية المعنية بظواهر الكون والطبيعة بصورة خاصة من المادية الجدلية مبادئها في تحليل الظواهر والوقائع الاجتماعية، فكرة تناقض فكرة وهكذا حتى النهاية، وهكذا تصبح حياة المجتمعات قد أخذت نمط تحليل المادية التاريخية من خلال مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي من المشاعية البدائية إلى العبودية، إلى الإقطاعية ثم التطور الرأسمالي، وصولا إلى المرحلة الأخيرة الشيوعية، وبالتالي يصل المجتمع إلى القضاء على الاستغلال والصراع والتناقض، ليصل المجتمع إلى العدالة المنشودة والتنمية المطلوبة[2].

ج– أسلوب الإنتاج الآسيوي: يرى ماركس أن البلدان الآسيوية تملك من جهة المشاعات القرويةوهي تنتمي إلى المرحلة الرعوية، وتملك من جهة أخرى دولة مستجدة شبه حضارية واعدة لم تتغير ولم تتطور عبر الزمان، أي مجتمعات زراعية وحرفية، وسيطرت الدولة على الفائض الاقتصادي من أهم مؤشرات التخلف الآسيوي فهو مجتمع مغلق يبحث فقط عن الاكتفاء الذاتي وهو منبع للجمود المؤسسي، وانعدام المبادرة الذاتية عطلت التقدم، ويرى بأن الاستقلال الشرقي القائم على أساس الوحدة اللامتمايزة بين الصناعة اليدوية والزراعة وبين المدينة والريف وأشكال التملك والإنتاج البدائي، ترك آسيا غير قابلة للتطور التاريخي، واعتقاده أن الحركة الرأسمالية الأوربية الإستعمارية سوف تطور البلدان الآسيوية لأنها تنشئ الوحدات الأساسية والبنية التحتية، للهند مثلا تطوير خط السكة الحديدية وتطوير حقول القطن والأرز، وهو سبيل التطور والتقدم لآسيا[3]

د– الانتقادات: لقد واجهت الأفكار الماركسية كثيرا من الانتقادات منها:

- أنها ركزت على التحليلات المادية الاقتصادية دون غيرها
- غالت كثيرا في المادية حيث اعتبرت الربح يتجه في الأمد الطويل إلى الانخفاض.

---

[1]- https://ar.wikipedia.org/wiki/ نقلا عن الموقع: يوم 2017/08/12.

[2] - www.marefa.org/index.php/ نقلا عن الموقع: يوم 2017/08/12

[3] – عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 95.

- كما أن اعتبار الأجور هي المصدر الوحيد لفائض القيمة لم يعد ممكنا قبوله مع التحول الذي حصل نتيجة لتطور التطبيقات العلمية.
- اعتبار الصراع الطبقي القانون العام الذي يحكم المجتمعات سينتهي حتما بالإطاحة بالرأسمالية، وانتصار البروليتاريا لم يحدث وإنما عدل النظام الرأسمالي من سلوكيات الاستجابة لمطالب العمال[1].
- كذلك قوله بأن النظام الرأسمالي هو نظام أزمات، لكن النظام البرجوازي تكيف مع كل الأزمات والظروف الاقتصادية والسياسية .
- لم يتحدث الأستاذ ماركس وإنجلز عن كيفية إحداث التنمية في الدول المتخلفة (المستعمرة) وإنما ركز على نقد البرجوازية، واعتبر أن الاستعمار سبب من أسباب تطوير هذه المناطق[2].
- اعتبار أوربا مركزية وإهمال بقية المناطق الأخرى فهي دراسات غير محايدة، وبعد وفاة مؤسسي النظرية الماركسية ظهرت أفكار أخرى في إطار السياق الأصلي للماركسية، هي النظرية الكلاسيكية الأمبريالية للتنمية.

ج- النظرية الكلاسيكية الإمبريالية للتنمية:

تعتبر كتابات الأساتذة (روزا لكسمبورغ، وبوخارين، وفلاديمير لينين) كتابات نقدية حول الإمبريالية وامتداد للفلسفة الماركسية الأصلية حول تطور النظام الرأسمالي وهي أفكار ترد على الكتابات التحريفية التي تشكك في النظرية الماركسية الأصيلة حول المسار التاريخي الحتمي للنظام البرجوازي الرأسمالي، وتعتبر الأستاذة "روزا لكسمبورغ" من اليسار الاشتراكي ألمانية الجنسية والتي تحدثت حول الامبريالية وفكرة (الأوساط ما قبل الرأسمالية les milieux précapitalistes) أو ما يعرف بالأطراف الثلاثة (les tierces personnes)،

[1] – أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بسيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1997، ص 33.

[2] – كارل ماركس، فريدريك إنجلز، في الإستعمار، ترجمة : أيوب فؤاد، دار دمشق: دمشق، دون سنة النشر، ص 89.

وتبنت نظرية ماركس حول التفقير في البلدان الرأسمالية والذي يقر بتراكم الثروة في قطب والفقر في قطب، وبررت ذلك في تلاشي الطبقة الوسطى في ألمانيا وعممت النظرية على باقي النظام الرأسمالي العالمي الامبريالي كله.

وأن سبب التوسع الرأسمالي هو عدم وجود مستهلكين لكل ما ينتج من بضائع في البلدان الرأسمالية وبالتالي البحث عن " الأوساط ما قبل الرأسمالية" لتحقيق فائض القيمة، واستعمار الدول، واعتبرت أن النظام الرأسمالي مشكلته الأساسية هي التناقض بين الإنتاج والاستهلاك وبالتالي حسبها فإن الأمبريالية مرادفة للاستعمار، واعتبرت الاستعمار طريق حتمي لتحقيق الأممية البروليتارية وبالتالي ضد حق تقرير المصير[1].

كذلك يعتقد الأستاذ "نيكولا بوخارين" [2] وهو بلشفي روسي تحدث أيضا عن الأمبريالية ، ويعتقد أن مرحلة الأمبريالية ليست النهاية كما يعتقد "لينين وسطالين ولكسمبورغ، وتروتسكي، بل هي بداية تجدد الرأسمالية ، وتحدث عن النظام الرأسمالي كقوة يمكن أن تتكيف في ظل التطور وستعمل الرأسمالية على استمالة شرائح واسعة من المجتمع من الطبقة الوسطى، والصراع يكون بين (المدينة العالمية) و(القرية العالمية) واعتبر خائنا من طرف سطالين وتم اغتياله.[3]

أما "لينين فلاديمير" فقد ميز عصره تراجع الإشتراكيات الديمقراطية في أوربا وتزايد حركات الفكر القومي في كل أنحاء العالم، وزيادة الحركة الإستعمارية وتمركز الفكر الاشتراكي في روسيا، وقد ألف العديد من الكتابات والمقالات دفاعا عن الاشتراكية الروسية، وشرح تطور الامبريالية وخاصة كتابه (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) 1916م، والامبريالية حسبه ثلاث

[1] – الهادي التيمومي، الجدل حول الامبريالية من بداياته إلى اليوم، دار الفرابي: بيروت 1992، ص 84-85.

[2] – بوخارين و بريوتراجتسكي، ألف باء الشيوعية . نقلا عن الموقع يوم 2011/10/06. Ayman1970.wordpress.com

[3] – الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 86.

أقطاب متطورة أوربا الغربية ، القطبين المهيمنين عليها أوربا الشرقية وروسيا، وقطب المستعمرات[1].

وتتجلى حسبه سمات الامبريالية في ظهور البنوك العظمى العالمية وتلاحم المال مع الصناعة فكرة تصدير رؤوس الأموال للدول نحو المستعمرات، وتقاسم العالم جغرافيا بين الامبرياليات ولا بد للاشتراكية من استعمال القوة لتحرر المستعمرات، ومنه يتضح لنا أن التيار الامبريالي ظل سجين التحليلات الماركسية الأصيلة فقط في نقد النظام الرأسمالي، ولم يقدم إسهاما في كيفية تنمية الأطراف.

ب: نماذج لنظريات تخص تنمية المجتمعات الناشئة.

1- النظريات الليبرالية:

- نظريات التحديث: وتتكون من عدة مناظير مختلفة تؤدي حسبهم إلى تجاوز الدول النامية لظاهرة التخلف المركب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولعل أهم منظور هو:

- المنظور الاقتصادي:[2] ويعتقد من خلاله الأستاذ "وولف روستو" في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) 1956م، وكيف حللت النظرية الماركسية التنمية الاقتصادية عن طريق المادية التاريخية، ونفس الشيء استخدمه روستو باستخدامه المنهج التاريخي للنمو الاقتصادي، فهو يرى كما ترى النظرية الماركسية أن المجتمعات تتطور من مرحلة لأخرى ولكنه يختلف مع الماركسية في الهدف والتحليل، ويرى روستو أن المجتمع في تطوره يمر بخمسة مراحل:

[1] - w.rostow ,the stages of economic grouth, London:cambridje university press, 1960, p 06.

[2] - الهادي التيمومي، مرجع سابق الذكر، ص 87.

– المجتمع التقليدي: ويكون فيها المجتمع تقليدي تكنولوجيته بدائية، ويعمل في القطاع الفلاحي وإنتاج المواد الغذائية، والسلطة السياسية في يد ملاك الأراضي، والدخل يذهب في أشياء غير إنتاجية، وضعف مردودية الإنتاج لدى هذه المجتمعات البدائية [1]

– مرحلة التهيؤ للانطلاق: أو الشرط المسبق للانطلاق وتتوفر فيها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وهي نفس المرحلة التي دخلتها أوربا في أواخر القرن السابع عشر مع بدايات تطبيقات الفهم الحديث في الأنشطة الصناعية والزراعية وهذا يعني أن الشرط المسبق للإقلاع يتميز بتحسن مجالات الإستثمار والربح أو زيادة العمالة وبداية ظهور المحدثين أو بعض المؤسسات المالية بهدف لعب دور الوسيط بين المستثمرين والمدخرين ، وهذا أدى إلى اتساع السوق المحلية وإنماء التجارة الداخلية والخارجية، وهذه المرحلة تفرض بروز قطاع قائد (كالتعدين)، كما أن الفوائد التي يخلقها هذا القطاع لا تبقى محصورة في داخله وإنما تتعداه إلى مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني مباشر أو غير مباشر، وفي ظل هذا تبقى وسائل الإنتاج تقليدية والمؤسسات كذلك قيمتها تقليدية وهي السمة العامة التي تميز الدول النامية[2].

– مرحلة الإنطاق الفعلي:أو مرحلة الإقلاع في هذه المرحلة تتراجع التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد، ويتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود المرتفع والسريع، والتوسع الأفقي والعمودي في مجالات التصنيع، وتعطي المناعة في هذه الفترة أرباح مضمونة ويعاد استثمار جزء من الأرباح في إنشاء مصانع أخرى تعطي أرباح أكثر وتزيد من التشغيل وتوفير السلع والحاجات والخدمات المختلفة[3].

– مرحلة الاتجاه نحو النضج: أو الاندفاع نحو الاكتمال وتعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا، وحجم الاستثمار يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة

[1] – إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر ، ص 70-71.

[2] – كمال حبيب، حازم المنى، دراسات في الإنماء والتطور، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب 1997م، ص 52.

[3] – فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية ، الرضوان للنشر والتوزيع : عمان ، 2015م، ص 135.

السكانية بزيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ويصبح مستوى الاقتصاد مستوى عالمي، وتتطور التجارة الخارجية، فتزداد المواد المصدرة كما تتطور المشتريات، ويصبح البلد في غنى عن المشتريات التي كان يستوردها، وتصبح بنية العمال فيها كثير من المهارة، ويرتفع الاستهلاك، وتزداد الثقافة التنظيمية والمعرفة وتصبح الصناعة ثقافة في المجتمع وينطلق المجتمع من التقليدية إلى الحداثة والتصنيع[1].

– مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي آخر المراحل حسبه ومن استطاعت أن تصل إليها هي الولايات المتحدة، حيث جميع السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية في متناول المواطن الأمريكي الذي يعيش حالة من الرفاه الاجتماعي الذي يضمن له أعلى أعلى مستوى من الخدمات، وبذلك فإن المرحلة التي تعيشها بقية الدول المتطورة هي المرحلة الرابعة، أي السير في طريق النضوج، حيث تمثل الاستثمارات حوالي 10% من الدخل القومي مما يسمح للإنتاج بالنمو بمعدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية، أي أننا بصدد الحديث حول الزيادات الكبيرة من درجات التصنيع، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والإنتاجية المرتفعة [2].ومن خلال استعراضنا لنظرية المراحل نرى أن التخلف حسبه ليس إلا مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

وقد لاقت نظرية "روستو" العديد من الانتقادات خاصة عدم وضوح الخط الفاصل بين مراحل النمو بالأخص مرحلة الإقلاع والتي تليها.[3]

– المنظور الاجتماعي: يعتقد الأستاذ " جينو جيرماني" (عالم اجتماع أصوله إيطالية ولد في روما 1911م من جنسية أرجنتينية وعمل في جامعة Buenos Aires توفي في 1979م) وقد تحدث في كتاباته عن البنية الاجتماعية للأرجنتين والسياسة والمجتمع في عصر التحولات،

[1] – إسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص 74.

[2] – كمال حبيب، مرجع سابق الذكر، ص 52.

[3] - Mirdal G, economic theorry underdeveloped countries, New York,1991, p 26-34.

وفي كتابه البنية الاجتماعية يحلل "جيرماني" بالرجوع إلى الإحصائيات والمعطيات الواقعية لدراسة العلاقة بين مختلف الهجرات الأوربية إلى أمريكا اللاتينية والهجرة من الريف إلى المدينة، والتحولات الاجتماعية من مجتمع قروي إلى مجتمع صناعي ومختلف التأثيرات الناتجة عن التغيرات الناتجة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات المركبة في ظل أكبر مجتمع للهجرة، وما أنتجه من مظاهر اجتماعية تعيق عملية التنمية في ظل صراع بين مؤسسات جديدة ومؤسسات قديمة وهنا يتولد الصراع، وتكون صعوبة التحول وللخروج من المأزق وإحداث تطور وتنمية داخل هذه المجتمعات لا بد من الانتقال بالمجتمع من المؤسسات القديمة إلى المؤسسات الجديدة الأكثر حداثة.[1]

– **المنظور النفسي**: ويمثله الأستاذ "دافيد ماكليلاند" حيث يعتقد أن التنمية كذلك لها منظور نفسي، وقد استند إلى أفكار " شومبيتر" معتبرا أن إعادة بناء نظام القيم لعوامل الإنتاج هو الدليل الحاسم في الانتقال إلى البناء الرأسمالي، وبالتالي ينطلق من قناعة أن الصعود الاقتصادي والتراجع يتأثر بتغييرات العصور النفسية ودوافع النجاح، فإذا ما كانت الدوافع مرتفعة بشكل كاف فإن النمو الاقتصادي يبدأ، وبالتالي لا بد من أصحاب المبادرات المنورة للوسط الاجتماعي المحيط والراكد في خصائصه، واعتبر "ماكليلاند" أن دافع الإنجاز قابل للملاحظة والقياس وبالتالي له علاقة بالتنمية، وقوة الطبقة المنظمة وكثرتها من قلتها فهي القادرة على تحريك عملية التنمية، وسبب نجاح الدول الرأسمالية هو قدرتها على تغذية دافع الإنجاز لأفرادها، أما الدول المتخلفة لم تستطع تحقيق دافع الإنجاز، وعادة فإن الأذكياء والعباقرة يأتون من الطبقة المتوسطة، لأن عائلاتهم أكثر حرصا على أبنائهم ولهم القدرة على تجاوز القيم والتقاليد، فكلما كانت الطبقة المنظمة أكثر داخل المجتمع كلما كان المجتمع متقدم ومتطور، ولا يكون هذا بتغيير أساليب التعليم والأسرة والأعمال.[2]

---

[1] – fr.wikipedea.org/wiki/gino-germani نقلا عن الموقع الإلكتروني: يوم 2017/01/17

[2] – كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي : بيروت، 1980، ص 109-111.

– **نظرية الحلقة المفرغة للتخلف**: التخلف حسب الأمم المتحدة هو قياس مدى تخلف الدول عن بقية الدول الأخرى، وهو الفرق بين معدل الدخل القومي في دولة مع بقية الدول الأخرى، فانخفاض الدخل في المتوسط عند دولة ما تعتبر دولة متخلفة، والتخلف له معايير، فالتخلف ناتج عن أسلوب إنتاج متخلف وهو ناتج بدوره عن ضعف إنتاجية العمل وهو بدوره ناتج عن انخفاض طاقة الإنتاج بدوره ناتج عن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي أخيرا للتخلف، فهي حلقة مفرغة يدور في فلكها سكان العالم الثالث.

والحلقة المفرغة مرتبطة بالقوى الإنتاجية والعلاقات الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج، لأنها تعكس نوعية التوزيع وبالتالي نظام اقتصادي معين، ومنهم من يرى أن سبب الحلقة المفرغة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول المراكز، ومنه نستنتج ظاهرة التخلف لها خصائص اقتصادية تتمثل في:

- عدم استقرار وتوازن المداخيل وانخفاض مستوى دخل الفرد.
- اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية بسبب سوء الاستغلال.
- ضعف السوق الداخلية وتشوهها وضعف آليات السوق.
- قلة رؤوس الأموال وتبذيرها في غير الاقتصاد الحقيقي.
- انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الناتج عن نقص الادخار الموجه للاستثمار[1].

وهناك خصائص اجتماعية وسياسية تتمثل في :

- غياب الديمقراطية الحقيقية في ممارسة الحكم.
- ظاهرة الفساد الأفقي والعمودي.
- الطبقية والظلم الاجتماعي.
- ارتفاع النمو السكاني وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي.

[1] – محمد أحمد الدودي، التخلف والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 51.

- دور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية.

– نظريات النمو المتوازن: نظرية النمو المتوازن تتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، ويتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وأصحاب هذه النظرية (روزنشتاين، و رانجر، وآرثر لويس) وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقته روسيا، فساعدها ذلك على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة[1].

ويؤكد الأستاذ "نوركس" أن النمو المتوازن معناه الاستثمار ونمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون الاهتمام بقطاع دون الآخ، ويركز في تحليله على ما سماه " بالدفعة القوية" big push ، وتتطلب تدخل الدولة واستثمار جميع الإمكانيات في كل المجالات، وإعادة الدفعة في كل مرة حتى تستمر العملية لإحداث التنمية وتهدف لتوفير جميع الظروريات للبلاد والعباد، فالبلاد لا تحتاج سلعة واحدة وإنما مجموعة من السلع كما وكيفا[2].

– نظرية النمو غير المتوازن: بنيت نظرية النمو غير المتوازن على فكرة المقاول لطريقة الاستثمارات الفردية التي تحقق مصالحهم وبالتالي فإن الأمة تحقق مصالحها، ومن ثمة تحقق النمو والتنمية، وقد ارتبطت هذه النظرية بالإقتصادي "ألبرت هيرشمان"، وقد بنيت على القطاع القائد من خلال الاستثمارات أو أقطاب النمو التي يزداد الطلب عليها، وبالتالي ينتج عن التوجه إهمال لبعض القطاعات لكن سرعان ما يتوجه المستثمرين إليه وسد الثغرات في القطاعات الاقتصادية.

ومنه فإنه يتوجب على اقتصاديات الدول المتخلفة بناء مشاريع اقتصادية ، يتم الاستثمار فيها، وهذه بدورها تؤدي إلى التوجه إلى مشاريع أخرى، وبالتالي خلق جو للنمو

[1] – عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية ، مرجع سابق الذكر، ص 192.

[2] – اسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص 85.

الاقتصادي ومنه فإن الدول النامية تتجه حسبه إلى خلق جو عدم التوازن، ويجب أن ننظر إليه على أنه غير مساعد في عمليات التنمية والقوة تكمن في عدم التوازن.[1]

وقسمت القطاعات الاقتصادية إلى قسمين قطاع الانتاج المباشر مثل قطاع الصناعة والزراعة، وقطاع البنية الأساسية وهو القطاع الذي يركز على تنمية رأس المال الاجتماعي، ويؤكد الأستاذ " هيرشمان" أنه على الدول النامية التركيز على قطاع الانتاج المباشر لفترة زمنية معينة، ثم البنية الأساسية كالجسور والطرق والسدود[2]-.

ب- النظريات اليسارية:

وهي النظريات ذات الطابع الماركسي الاشتراكي في تفسيرها لعمليات التنمية لا تخرج عن الإطار العام للماركسية.

1- آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول التنمية:(ECLA)

هناك تواجد لتجمعات تكاملية هامة ولأسواق مشتركة نجد تعابيرها في اتحاد دول أمريكا اللاتينية، ويعمل التجمع المذكور على إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة على السلع، وتنسيق الخطط القومية في حقل الاقتصاد والتصنيع والسياسات الزراعية والمالية، ومشاريع البنية الأساسية.[3]

وقد أسست عام 1948/02/25م، وتهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول أمريكا اللاتينية، ثم تحول الإسم إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكة اللاتينية والكاراييبي (ECLAC) في 1889م، ومقرها في سنتياغو بالشيلي،[4] ولديها مجموعة من الأفكار من

---

[1] - المرجع نفسه، ص 88-89.

[2] - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الصفاء للنشر والتوزيع : عمان، 2013، ص 188.

[3] -كميل حبيب حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 228.

[4] - Economic commission for Latin america and the Caribbean: https://www.cepal.org/en/ obout. 20/05/2017.

خلالها تريد التحرر وتحقيق النمو والتنمية لشعوب أمريكا اللاتينية مثل: التبعية التكتل الاندماج، التصنيع الفلاحة التكنولوجيا، الصحة التعليم، مشكلة الفقر الهجرة، وهي أهم المواضيع التي تعمل عليها اللجنة مثلما يحدث في دول الاتحاد الأوربي وتوجيه التنمية للداخل.

لكن هناك صعوبات كثيرة تواجه التعاون والتكتل بين هذه المجموعة مثل الدور الأمريكي السلبي اتجاه أمريكا اللاتينية، والتباين الكبير بين الأعضاء، فهناك دول كبرى مثل البرازيل والأرجنتين، كما أن هناك دول صغيرة وفقيرة، وهناك كذلك الصراع حول الزعامة داخل المجموعة، ورغم هذا حققت بعض الدول في أمريكا اللاتينية قفزات كمية ونوعية في مجال التنمية مثل البرازيل.

2- مدرسة التبعية ونظرتها للتنمية: ظهرت مدرسة التبعية على إثر الانتقادات التي واجهة نظريات التنمية الغربية التي تريد تحديث العالم الثالث وفقا للمنظور الليبرالي، واتجهت نظريات التبعية في الدفاع ورفض مفاهيم النظريات الغربية، وإبراز تأثير الرأسمالية في المقابل على تخلف التنمية في الدول النامية، والتركيز على الحل الثوري وجعله أساس لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة إلا أنه في داخل هذا الإطار توجد اختلافات بين مفكري نظريات التبعية، ويعد الأستاذ " كارتر فوستر" من الرواد الأوائل إذ يرجع إليه الفضل في وضع البدايات الأولى له، حيث يعتقد أن التبعية تركز على ضرورة فهم العالم كوحدة متكاملة وكلية، ويؤكد على أن التنمية يجب أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من تاريخ البلدان النامية، وعرفها الأستاذ "سانتوس":[1](أن هناك دولة معينة مشروطا باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى) ومن هنا جاءت فكرة تابع ومتبوع، مركز ومحيط في ظل النسق العالمي[2].

[1] - إحسان حفظي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002م، ص 76.

[2] - Andre Gunder frank, Latin Amirica: under development or revolution esseys on the development or under development the and the immediate enemy New York: monthly review press, 1969, p 10.

وتضم التبعية في نسقها مجموعة من المفكرين مختلفي المشارب الثقافية والاجتماعية من كل القارات (بول راران، بول سويزي، رؤول برباش، أندري قندر فرانك، دوسانتوس، سمير أمين ، حمزة علوي، علي كزانجيكلي، محجوب عبد الحق، والياباني جيرو هوياكاوا صاحب نظرية الاقتصاد الخراجي، وبول ستريتن الذي وضع استراتيجية الاعتماد على الذات)، وكل هذه التركيبة البشرية كتبت في موضوع التبعية[1]، ومفهوم التبعية هو وجود علاقة غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد، ويقصد بها كذلك خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى الخارجية، من وسائل السيطرة على الاقتصاد التابع[2].

وقد ظهرت مدرسة التبعية في الستينات من القرن الماضي كرد فعل على فشل النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي فسرت تخلف الدول النامية، كما لا ننسى أنها نشأت في أمريكا اللاتينية لأنها سبقت بقية القارات في الحصول على الاستقلال، ولم يقتصر منظرو التبعية على الجانب الاقتصادي وإنما في الإطار الاجتماعي والثقافي والحضاري للدول النامية، وقد افترض منظرو التبعية على وجود علاقة وثيقة بين التطور الداخلي للشعوب النامية وأشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية بينما يرى البعض أن العلاقة هي نتاج تفاعل مستمر ودائم التغيير بصفة تجعل التنبؤ بجميع نتائجه غير ميسور وغير ممكن، وقد استفاد مفكرو التبعية من التراث الماركسي وذلك بعدم دراسة العالم الثالث بمعزل عن التطورات في المجتمع الرأسمالي، ومن الضروري النظر للعالم كنسق ونظام واحد [3].

[1] – عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 113-114.

[2] – عمر بين فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشيد، 2005م، ص 08.

[3] – عواطف عبد الرحمان، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1984، ص 28-29.

وهناك من يركز في تحليله على العوامل الداخلية وهنتاك من يركز على العوامل الخارجية، ويرجع التخلف حسب بعضهم إلى البنية التي يتشكل منها النسيج الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والاتجاه الثاني إلى عوامل خارجية تخص سيطرة الدول الرأسمالية على مقدرات الدول النامية، وبالتالي هناك مسطر ومسيطر عليه فمثلا الأستاذ " كردسو فرنندو" من البرازيل ويتزعم الاتجاه الثاني يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية، بل هناك مصالح وتوافق بين مصالح الطبقات المسطرة المحلية والدولية، والتبعية في نظره متحولة تاريخيا وبناءاتها الاقتصادية والاجتماعية في تحول دائم، ومن أهم القضايا التي عالجتها مدرسة التبعية:

- التبعية وعلاقتها بكل من التنمية والتخلف.
- التبعية وعلاقتها بالاستعمار الجديد.
- التبعية والتبادل اللامتكافئ.

وهناك إسهامات عربية تخص الأستاذ "سمير أمين" حيث يرى أن هناك تبادل غير متكافئ بين المراكز والتخوم، ويرى أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي، إحداهما خاصة بالمركز وأخرى بالمحيط، ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثل القبيلة العبودية والإقطاعية، والحل يكمن في نمو الاحتكار والتوسع الدولي للنظام الرأسمالي، ومن هنا يتضح أن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافئ على بلدان الهامش[1].

كذلك يعتقد الأستاذ "رؤول برييباش"[2] ونظرية التبادل الغير المتكافئ بين المركز والأطراف، أن مشكلة الدول النامية تكمن في عدم كفاية التراكم اللازم لتوسيع قاعدة التكوين الرأسمالي، ويرجع هذا إلى:

[1] – مرجع سابق الذكر، ص 30-31.

[2]- R. Prebish, the economic development of Latin America and its prencepal problems, u.n.n.y. 1950, economic survey of Latin America, n.y, 1951, p 25-40.

- الإفراط في الاستغلال البذخي من قبل الطبقات الحاكمة المتأثرة بالغرب.
- حصول الدول الغربية على عدد كبير من الفائض الاقتصادي لبلدان المحيط بصفة أثمان سلع مبالغ فيها.
- سياسات التشغيل مبالغ فيها وغير عقلانية لا تستند للحاجيات وبالتالي عبء على الاقتصاد الوطني.[1]

وتبقى آراء مدرسة التبعية من أهم المدارس التي أعطت أفكارا واقعية حللت بها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول النامية بمختلف تشعباتها وآرائها حول التنمية رغم الانتقادات التي وجهت لها.

ج: سياسات التنمية الاقتصادية:

هناك سياسات واستراتيجيات قامت بها الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وأول هذه السياسات التي قامت بها التصنيع.

01- استراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية:

أ- توطين الصناعات التحويلية: اتجهت معظم استراتيجيات بما فيها الدول المتقدمة للتنمية إلى التركيز على التصنيع[2]، لأنه حسبهم هو من يقضي على مشكلات التخلف من خلال التقليد والمحاكات للدول الصناعية المتقدمة في سيرورتها للتصنيع ومن أجل توسيع قاعدتها التحتية وما تحتاجه الصناعة المحلية والوطنية والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتحويل المواد الأولية داخل البلاد ذاتها، لأن المواد الأولية تخضع للتقلبات في السوق الدولية فمن الأحسن تحويلها داخل الوطن الأم وتصديرها مصنعة أو نصف مصنعة للزيادة في الأرباح والعائدات من العملة الصعبة والتقليل من الاستيراد والإنتاج محليا بدل الاستيراد وهو ما قامت به الكثير من

[1] - فيصل عبد الزهرة يونس، مرجع سابق الذكر، ص 114-115.

[2] - Dominique Hamon, et Annie Mauras, la triade dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France: Paris 1997, p 16.

دول العالم الثالث للتحرر الاقتصادي عن طريق بناء مصانع وتوطين الصناعات التحويلية، مثل الصين البرازيل الجزائر....

ب- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:[1] في ظل تراجع أسعار المواد الأولية كان لابد على الدول النامية الاتجاه إلى إستراتيجية التصنيع لتوفير الحاجات الأساسية والثانوية وتحقيق التنمية عن طريق توفير التشغيل والحركية الاقتصادية والاتجاه نحو التصدير بدل الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، وحماية الصناعة المحلية، لكن واجهت عوائق كبيرة داخليا وخارجيا ولم تتوسع هذه الإستراتيجية في الدول النامية ما عدى بعض الدول كالصين ودول جنوب شرق آسيا، لأنها جوبهت بتحفظ الدول الصناعية فلجأت إلى الحماية الجمركية، واشتراط السوق المفتوح مما أثر كثيرا على هذه التوجهات.

ج- تنمية الصناعات بقصد سد الاحتياجات الوطنية: لقد أدى فشل استراتيجية النمو لتحقيق التنمية للدول النامية واعتباره انه لم يحل المشكلة بالنسبة لها ولم يقضي على التخلف والفقر إلى سياسة التوزيع بدل النمو، وتسعى لتحقيق توزيع عوائد التنمية والتركيز على الفئات الفقيرة في المجتمع وإعطائها الفرص، وتهدف كذلك إلى زيادة إنتاجية الفئات الهشة وإشباح حاجياتها وتتحقق على المدى البعيد[2]، وهذه من الصعب تحقيقها لأن الدولة لا تستطيع أن تحقق كل شيء، فهي بحاجة إلى سلع الدول الرأسمالية الصناعية لاعتبارات كثيرة اقتصادية، طبيعية وسياسية واجتماعية.

د- التصنيع بقصد التقليل من الاعتماد على الخارج: ونجد هذه الاستراتيجية بالنسبة للدول التي تملك مواد أولية ولو قليلة تقوم بالتصنيع للخفيف من حجم الواردات والاعتماد على الخارج بنسب كبيرة، وسيضل الاستراد لأن النقص كبير في الإنتاج المحلي وبالتدريج حتى

[1] - محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف: القاهرة 1982م، ص 252-255.

[2] - إحسان حفيضي مرجع سابق الذكر، ص 107-108.

الوصول إلى نسب عالية من التحرر الاقتصادي والنمو والتنمية، وهي سياسات اعتمدتها بعض دول أمريكا اللاتينية مثل المكسيك الأرجنتين وكوبا، وبعض دول جنوب شرق آسيا.

ويبقى لكل دولة من الدول النامية لها ظروفها الخاصة الجغرافية والسياسية والاقتصادية وسياغتها لطريق التنمية المستقلة والمنشودة[1] .

02- سياسات التنمية الزراعية: سطرت حكومات الدول النامية سياسات من أجل تحقيق التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ولذلك سعت الحكومات إلى:

أ- السعي لتأمين الغذاء: إذا ما تأملنا أوضاع الزراعة في العالم الثالث تعاني من عدم الاستقرار والتقلب الشديد في حجم الناتج الزراعي، وتزايد استنزاف الموارد الطبيعية الزراعية ولا سيما انتشار الملوحة، وهدر المياه، وتخلف التقانة التكنولوجية المستعملة، وهناك توزيع غير متكافئ لموارد التنمية الفلاحية في العالم الثالث فهناك دول تتوفر على موارد زراعية متوازنة بينما دول أخرى لها عوائد مالية ولا تتوفر على الموارد الزراعية مثل دول الخليج، فمثلا السعودية الإمارات قطر سلطانة عمان الكويت، هي دول تملك 52 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي ولا تملك سوى 06 بالمائة من إجمالي مساحة الأراضي العربية المزروعة، فمستوى الاكتفاء الذاتي لهذه الدول مجتمعة في حدود 35 بالمائة في عام 1985م، وبقية الدول العربية 73 في المئة، وهنا يتضح خطورة الأمن الغذائي بالنسبة للدول النامية والعالم العربي خاصة[2]، ولا بد أن نستثني بعض الدول مثل البرازيل والأرجنتين والصين فهي دول مصدرة للمواد الغذائية أما الأغلبية الساحقة للدول النامية فهي تعاني خللا كبير في الجانب الزراعي وخاصة بين الصادرات والواردات، ولذلك فإن كثيرا من الدول النامية تسعى لتأمين تحقيق الأمن الغذائي وكل دولة لها سياستها في ذلك.

---

[1] - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1990، ص 47-51.

[2] - كميل حبيب، حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 159.

ب– المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية: تعاني الزراعة في الدول النامية ومنها الجزائر الكثير من المشاكل الناجمة عن العديد من العوامل والأسباب التي جعلتها زراعة تقليدية ومتخلفة:

- اختلال التوازن الاقتصادي وهو عدم توازن بين الإنتاج والاستهلاك فهناك انكشاف غذائي واضح يجعلنا أمام تحديات خطيرة في المستقبل خاصة معدلات الإنجاب.
- التوسع الحضاري وهجرة سكان الريف إلى المدينة شكل النزوح الريفي، وهذا أدى إلى ترك العمل الزراعي وزيادة الطلب على الغذاء.
- الدعم الحكومي للمواد الغذائية زاد في نسبة الاستهلاك وزيادة الفاتورة بالعملة الصعبة ولا يوجد ما يقابلها من الإنتاج.
- مشكل التكنولوجيا والبحث العلمي فهناك لا تزال الوسائل بدائية.
- ضعف الاستثمار في الجانب الفلاحي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى، فمثلا في العالم العربي 63 مليار دولار بين 1981م إلى 1985م من أصل 685 مليار دولار أي نسبة 09 بالمئة[1].
- ضعف العمالة بسبب التركيز على الصناعة والهروب من العمل الفلاحي باعتباره عمل شاق وغير مرغوب فيه.

د:بعض التجارب التنموية:

هناك العديد من التجارب التنموية الناجحة لكن سنأخذ فقط التجربة البرازيلية لا على أساس الحصر.

التجربة التنموية في البرازيل: انطلقت التجربة التنموية في البرازيل حيث أعلن رسميا أنه سادس اقتصاد عالميا سنة 2011م، بعد أن كانت البرازيل على أهبة الإفلاس إلى قمة التقدم

[1] – المرجع نفسه، ص ص ، 162-163.

الاقتصادي خلال 08 سنوات، وانتقل البرازيليون من الفقر إلى التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية رغم انتهاجها سياسات ليبرالية حقيقية، والمجتمع البرازيلي خليط ومتجانس اجتماعيا رغم اختلاف الأعراف[1]، وتعد البرازيل غنية جغرافيا وطبيعيا فهناك الأنهار والبحار والغابات والثروات الطبيعية والنفط، بالإضافة إلى القوة السكانية التي تصل إلى 200 مليون [2] نسمة، وتتبنى نظام سياسي ديمقراطي مستمد من إرادة الشعب، وقد مرت مراحل التنمية والتقدم من خلال:

- تنفيذ برامج تقشف وهذا بتوصية من صندوق النقد الدولي بهدف سد العجز في الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، وكذلك صبر الطبقات الفقيرة وبالتالي وفرة الحكومة 200 مليار دولار، وأعطت الثقة للمستثمرين والمواطنين والأجانب وأدت إلى رفع الإنتاجية.
- تغيير سياسة الإقراض حيث خفضت سعر الفائدة من 13.25 بالمئة، إلى 08.75 بالمئة وهو ما سهل الإقراض للمستثمرين الصغار أدى إلى توطين المؤسسات الصغيرة وتسهيل الإقامة وتوفير العمل، وتشير التقارير إلى أن نصف سكان البرازيل ارتفع دخلهم إلى 68 بالمئة.
- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن.
- الاستثمار في الصناعة افقيا وعموديا من التعدين إلى النسيج إلى الحرف، ثم الصناعات الدقيقة والمتقدمة السيارات والطائرات.
- تنشيط السياحة حيث وهب الله البرازيل طبيعة نادرة من غابات وجبال وشاطئ عبارة عن جنات في أرض الله، حيث يزور البرازيل 05 ملايين سائح سنويا.
- مكافحة الفقر وتوفير المعونات والمساعدات للطبقات الفقيرة.

[1] – المرجع نفسه، ص ص ، 142-150.

[2] –فؤاد بن غضبان ،مرجع سابق الذكر، ص 297-330

- خلق أحلاف وأقطاب اقتصادية من أجل الضغط على القوى الكبرى مثل مجموعة "بريكس"[1]

بعد شرح المفاهيم المختلفة المرتبطة بموضوع التنمية السياسية نتطرق الى موضوع التنمية السياسية :

التنمية السياسية: political development

التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا، ظهر في الغرب بعد الحرب العلمية الثانية، ثم تطور هذا المفهوم حيث أصبح مقاربا لان يمثل نظرية شاملة للتنمية، قام مجموعة من المفكريين المتخصصين في السياسة المقارنة politique comparativeبصياغة هذا المفهوم في سبع مجلدات شكلت النواة "لعلم" التنمية السياسية، ومن أبرز المفكرين الذين صاغوا هذا المفهوم نجد: ليونارد بايندر Leonard Binder،جيمس كوليمان Coleman James،جوزيف البالومبارا LaPalombara Joseph ،لوشيان، Mayron Wayansواينز مايرون،Sidney Verbaفريبا سيدين، Lucian Pyeباي. وجاءت بعد ذلك العديد من الدراسات عن التنمية السياسية، بلغت بلغت في الولايات المتحدة حتى عام 1991 ما يقارب الثمانمائة دراسة [2].

تسعى التنمية السياسية الى تحقيق المثل الاعلى من خلال ثلاث عناصر اساسية :

[1] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق الذكر، ص 297-330.

[2] -حسن بن كادي،التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الاسلامي ،رسالة دكتوراه جامعة باتنة الجزائر ،قسم العلوم السياسية ،2016-2017 ،ص 103 .

1 ان التنمية تفترض نظاما قيميا له طابع العمومية والتجريد يسري على افراد المجتمع كافة بغض النظر عن الطبقة أو الأصل او الدين ، فان عملية الاختيار للمناصب العامة تعكس معيار الانحياز والعمل ويقوم على معيار الكفاءة والتفوق وليس المحسوبية والمناطقية والعائلية والقرابة والعلاقات و الايديولوجة .

2 ان التنمية السياسية تفترض المزيد من الإسهام الشعبي في العملية السياسية وهذا الإسهام يمكن أن يأخذ في الحسبان بشكل مباشر ،يدخل المواطن بفعالية في صناعة القرار السياسي بما يكفل تحقيق مصالح مختلف شرائح المجتمع وتحقيق تعبئة فاعلة وشاملة تهدف لتحقيق الأهداف المسطرة والأغراض السياسية التي يسعى السياسيون الوصول إليها .لكن هذه النقطة لم تنجح في كثير من الدول النامية لأنها تعتمد على الزعامات والدكتاتورية وضعف الاتصال بالجماهير فالعملية السياسية بالأساس شكلية والتأثير في القرار السياسي من الشعب ضعيف ويأخذ الاهتمام بالتنمية السياسية وقت وثقافة وتقاليد حتى تصبح على الشاكلة الغربية .

3 ان التنمية السياسية هي زيادة القدرات والمزيد من التخصص البياني وزيادة التمايز الوضيفي من جهة ، والاتجاه نحو المساواة من ناحية اخرى .

-وعليه فان التنمية السياسية هي عملية داخلية ذاتية فماعداها فهي عملية مساعدة .

-هي عملية ديناميكية مستمرة وليست ثابتة وجامدة.

-ليست ذات اتجاه واحد اوقالب واحد وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وتنوع الامكانيات داخل كل كيان [1]

تهتم التنمية السياسية بدراسة النظام السياسي من داخله، فهي تدل على تحقيق التكامل القومي، من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية، في إطار نظام

[1] -حمد حميد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث ،دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، دون سنة النشر ،ص48-49

سياسي كفء ذي فاعلية، والشرعية القادرة على آداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقا لردود فعل السكان، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها.[1]

مما الشك فيه أن الدول النامية اهتمت كثيرا بالجانب الاقتصادي في مجال التنمية خاصة بعد حصولها على الاستقلال وأهملت الجانب السياسي وسيطرت التنمية الاقتصادية على الجانب السياسي في ضل صراع الشرق مع الغرب ظهر مفهوم التنمية السياسية كحقل من حقول علم السياسة بشكل عام، خاصة وأن العالم تحول إلى النظام الرأسمالي والأحادية القطبية وبالتالي البحث عن كيفية التحول إلى النظام الديمقراطي.

ومصطلح التنمية السياسية مصطلح غامض فهو يتداخل ويتعارض ويكون مرادفا ومساويا أحيانا أخرى وبالتالي يقع اللبس والخلط، مثل مصطلحات الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، الديمقراطية، التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، بالإضافة إلى كثرة التعريفات وبعض الأحيان اختلافها وعموميتها وجزئيتها، فمثلا التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

كذلك عملية بناء الديمقراطية، ومنذ بداية 2010م إلى اليوم احتجب مفهوم التنمية السياسية وأصبح الحديث عن علم التحول الديمقراطي وتوطيد الديمقراطية. من أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية هي أنها"مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي

[1] – نداء مطشر صادق، مرجع سابق الذكر، ص 95.

لحلها والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية من هذه التعريفات نذكر:

تعريف جابرييل ألموند Gabriel Almond الذي يعرف التنمية السياسية على أنها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، إذ إن التمايز والتخصص، يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية بوظائف وأدوار محددة والعلمانية تشير إلى الرشاد والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانبا مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي . وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان [1].

أما صامويل هنتنجتون Samuel Huntington فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي :

ترشيد السلطة: أي أن تجري ممارستها وإستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

التمايز والتخصص: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.

المشاركة السياسية: زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة.

[1] – –رّيم بن عـّس،نعيمة سمينة ،،سعّدة العـائب،التنمية السياسية قراءة في الاليات و المداخل والنظريات الحديثة ،مركز النور للدراسات،دون سنة النشر ،ص5 –6 .

أما لوسيان باي L.byeفقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" نتناول منها بعض التعاريف مثل [1]:

التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية

التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي .

التنمية السياسية بناء الدولة القومية .

التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة

التنمية السياسية هي بناء الديمقراطي[2]

التّنمية السياسيّة كنمط لسياسة المجتمعات الصناعيّة

التّنمية السياسيّة كتنمية إدارية وقانونية

التّنمية السياسيّة هي: بناء الديمقراطية

التّنمية السياسيّة كاستقرار، وتغيير منتظم .

التّنمية السياسيّة كتعبئة وقوة، من حيث قدرة النظام وقوته،في تعبئة وتخصيص الموارد

حمد وهبان: عرف التنمية السياسية عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل واالستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس –قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل

[1] – رياض حمدوش، مرجع سابق الذكر ،ص11 .

[2] – علياء ألعزي،الإعلام العربي والتنمية السياسيّة، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2017 ،ص49 .

منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1] .

هناك جملة من الصعوبات حالت دون اجاد تعريف شامل وملم للتنمية السياسية وهذا لعدة أسباب نذكر مايلي:

1- صدور هذه التعاريف عن رجال الدولة وصانعي القرار لا عن طريق باحثين وعلماء وبالتالي هي بعيدة عن التعريف العلمي.

2- أغلب الاجتهادات كانت صادرة عن باحثي ومفكري العالم الغربي وبالتالي يغلب عليها الانحياز الإيديولوجي لتجربة الغرب .

3- يرى بعض الباحثين أن التنمية السياسية هي عملية غائية تسعى إلى تحقيق أهداف النظام السياسي النهائية، كالديمقراطية، المساواة، المشاركة، الشرعية.

4- يرى مفكرين آخرين أن تحقيق التنمية السياسية مرهون باكتساب الخصائص السياسية للمجتمع الصناعي الحديث وبالتالي تكون التجارب ليست ذاتية محلية بل نابعة من الخارج.

5- كذلك تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغير السياسي، فالأول يعني عملية تحديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع من خلال تبينها لثقافة سياسة ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول الغربية، أما الثاني وهو "التغير السياسي" يعني الانتقال البطيء من التوازن الموجود، وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة، أما التنمية السياسية، فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد تتميز بالرشادة في التخطيط

[1] – احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ،مصر :الدار الجامعة ،2003ص140-141 .

وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد. وبالتالي فالتنمية تتضمن وتحتوي على التحديث لأنها شاملة[1].

ومما يستنتج أن المفهوم بالنسبة للتنمية السياسية هو إيديولوجي ومطاطي ويحمل مصطلحات أخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس مثل العدالة، المساواة، القدرة، الشرعية،[2] وهناك عدة مداخل لدراسة التنمية السياسية:

المدخل القانوني:

إن العلاقة قوية بين السياسة والقانون وقديمة تمتد من العصر الروماني، وتتمثل في سيطرة المقولات القانونية والدستورية وغلبة التحليلات والتصورات القانونية على دراسات علم السياسة واهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسة والدولة والسلطة والسيادة والمؤسسات السياسية.

إن أساس التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل رجال القانون يتمثل بشكل أساسي في قيام دولة القانون والحق والعدل وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثالثة :التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد وجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى ، كل هذا يؤدي الى ضمان استمرارية النظام السياسي والدولة عموما .وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له و يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا .و لكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني " الدولة " يعمل في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد على خالف الثبات والجمود الذي يفرضه بالقانون.كما أن القانون قد يصدر من قبل

[1] – –رّيم بن عـّس،نعيمة سمينة ،،سعّدة العـائب،مرجع سابق الذكر ،ص6 .

[2] – صالح بالحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دون سنة النشر

هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة والنفوذ [1]

المدخل الماركسي:

اهتم الفكر الماركسي كثيرا بعلم الاجتماع والسياسة لدراسة المجتمع والسياسة، وماركس بالتحديد اهتم بقضايا المجتمع ومشكلاته، وحسبه فإن النظام السياسي يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر أن النظام السياسي متطور إذا كان هذا الأخير يعكس مصالح الطبقة العامة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ودون حدوث الاستغلال في المجتمع[2].

– ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية التي يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي ، الطبقة الحاكمة ، الا إذا فهمنا البناء السفلي – الطبقة الكادحة — وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز وعدم المساواة السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق الدولة الشيوعية وهي المرحلة الأخيرة حسبه ، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير أي طبقة العمال التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية .لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله الا أنه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة الدول النامية ، بل تنطبق فقط على الدول الغربية التي تتوفر فيها الشروط المسبقة للمجتمع الاشتراكي ، كما أن هذا المدخل يركز على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي في حين ان هناك عوامل اخرى غير

[1] –السيد عبد الحليم ، الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم االجتماع السياسي ، الجزء ألول ، ط2، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2002 ،ص 64 .

[2] – عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية 2002، ص 151، 163، 190، 191، ويمكن الرجوع إلى المرجع: بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.

الفواعل الاقتصادية والمادية ،كما ان تقديس الطبقة الكادحة فيه نوع من الظلم للطبقات الأخرى وفكرة التفاوت داخل المجتمع ،بل يمكن إحلال طرق أخرى عادلة ومنصفة لرقي كل المجتمع وهو ما استدركته المجتمعات الرأسمالية من خلال إصلاح النظام الرأسمال والاستجابة لمطالب الأغلبية[1] .

المدخل البنائي الوظيفي:

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا في دراسات علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، لكنها ترتبط أكثر بعلم الاجتماع، ويحاول هؤلاء تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة يمكن أن تكون دليلا ومرشدا للبحوث التجريبية الملموسة،وقد أدى شيوع هذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص، ويعود هذا لعدة اعتبارات منها عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي وحرفية النصوص القانونية والجوانب الشكلية النظامية من ناحية، ومعارضة ومناهضة التحليلات الماركسية من جهة، واتجاه معظم الدراسات السياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام، كما عبرت عنه نظرية النظم systems theory لدى روادها أمثال: "توماس كوهن" Thomas .Kuhn، وستيفن بيبر، وبروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي يتسم بالواقعية، ويهتم بدراسة المجتمعات السياسية ويهتم بدراسة كافة النظم التقليدية والنامية،[2] ومن هنا فإن التنمية السياسية تهدف إلى الاهتمام بالجانب السياسي والممارسات السياسية النظرية والعملية للدولة والنظام السياسي.

ثانيا: تطور الدراسات في التنمية السياسية:

[1] – مرجع سابق الذكر ،ص164 .

[2] – عبد الحليم الزيات، مرجع سابق الذكر ، ص 151، 163، 190، 191، ويمكن الرجوع إلى المرجع: بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.

يعود الاهتمام بقضية التنمية السياسية إلى ستينيات القرن 20 رغم أن البوادر الأولى ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات أي مع ظهور المدرسة السلوكية وتطورها في الولايات المتحدة حيث انصب اهتمامها بمفهوم الظواهر السياسية باستعمال الدراسات الكمية والمناهج العلمية والدمج بين ما هو تطبيقي تجريبي وبين ما هو نظري.

لم يكن تشارك الجهود في مجال التنمية السياسية بين الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة وصناع القرار بحيث كان لهم دور اجابي وعملي في هذا المجال.

والاهم في الموضوع فيمايخص التنظير في التنمية السياسية إرتبط أساسا بالمجتمعات الأنجلوسكسونية ، حيث انه تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923م، في ظل اهتمام بالغ بتطوير العلوم الاجتماعية والانسانية خاصة لتحاكي تطور العلوم التجريبية والمادية والرياضية ،لذا كانت المبادرات الأولى للأبحاث من طرف مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في المجتمعات غير الاوربية في دول الهامش والمحيط من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا أي الدول المتخلفة .

وقد اصبح موضوع التنمية السياسية موضوع علمي من مواضيع علم الاجتماع والسياسة، وتحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن العشرين من خلال إصدار لجنة السياسة المقارنة خمس مؤلفات في التنمية السياسية أهمها :

1- كتاب ألموندG.almond و جيمس كولمان J.Kolman صدر سنة 1960 عن السياسة في المناطق النامية وهو من أوائل الكتب التي تطرقت إلى دراسة التخلف السياسي في دول العالم الثالث.

2- كتاب ليونارد بندر L.Bender عن إيران : التنمية السياسية في مجتمع متغير.

3- كتاب لوسيان باي L.Byeعن بورما: السياسة والشخصية وبناء الأمة.

ومن أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو دانيال بال D.Bell الذي قام بتطوير مفهوم سوسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة والذي يهتم بدراسة المشاكل والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة) أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى صناعي .

وبالتالي تم الإنتقال بالاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، لأنها ميدان خصب لفهم التجارب والخبرات السياسية ، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي كالآتي:

1- الافتقار إلى تنسيق إيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث.

2- ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.

3- ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.

4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاة مواطنيها.

5- عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.

6- انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة[1]

خلاصة القول هنا أن التنمية السياسية من المواضيع الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ودخل في الاستخدام الأكاديمي – إذا جاز التعبير – وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، حيث وظف مفهوم التنمية السياسية من قبل الجامعات الاورو – أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التنموية والتحديثية، من أجل إستمرار تحقيق

[1] رياض حمدوش ،تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق،بدون مكان نشر، 2009 ،ص5- 7

مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي؛ لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذي به في العالم، والقائم أصلا على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان .

المحور الثاني: اليات التنمية السياسية :

هنالك آليات تسهم كثيرا في تحقيق التنمية السياسية ولها دور تطلع به في تحقيق المشاركة السياسية والمشاركة في الحكم ومعارضة النظام السياسي من خلال التثقيف السياسي والتنشئة والمشاركة وهذه الآليات هي الأحزاب السياسية والنخب السياسية.

1- الأحزاب السياسية :

يعد ظهور الأحزاب السياسية من أهم المؤشرات على وجود نظام ديمقراطي،فلا تصح الديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية ،فالأحزاب السياسية هي الركيزة الأساسية للديمقراطية ،بحيث تعطي المصداقية والشرعية للنظام السياسي سواء بالمشاركة والمعارضة وقد شكلت الأحزاب السياسية ثورة حقيقية في عالم النظم السياسية المقارنة والدساتير،رغم اختلافها من الناحية الاديولوجية والفكرية من نظام الى آخر وحتى من حيث التركيبة البشرية وتصنيفها وأهدافها وسياق عملها داخل المنظومة السياسية التأصيل اللغوي :

الحزب لغة :تشير كلمة "حزب" في اللغة العربية حزب القوم أي جمعهم وقواهم وشد منهم، وحزب الجماهير: جمعهم أو جعلهم أحزابا،والحزب جماعة من الناس،وقد أشار كذلك القرآن إلى الأحزاب كونها جماعة صالحة وأخرى فاسدة ،حزب الله وحزب الشيطان ،وتعتبر الأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد في الحكم بواسطة الانضمام إليها وتلعب الأفراد السياسية دورا هاما في تمثيل الأقليات وحمايتها من الطغيان وتعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات الغير متجانسة ،تنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي وقيادة الحركات التحررية ضد التسلط الخارجي والداخلي[1].

تعريف الحزب السياسي في اللغة الانجليزية :political party

[1] معجم المعاني الجامع. معجم عربي عربي

هو مجموعة أشخاص منظمين لديهم نفس الاديولوجيات ونفس المواقف السياسية، و يترشحون في الانتخابات ويطمحون في الوصول الى الحكم والمساهمة في تشكيل الحكومة [1] ،أو المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية....)[2] .

المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية:

هناك العديد من التعاريف المختلفة للحزب السياسي حسب انتماء وتخصص الباحثين سواء تعلق الأمر بالفلسفة السياسية أو القانون أو العلوم السياسية أو حتى علم الاجتماع السياسي، كما أن الانتماء الفكري و الاديولوجي يلعب دورا كبيرا في ضبط المفاهيم.

يرى الأستاذ" لابالمباراla Palombara" وفينرWeiner"في كتابهما:"الأحزاب السياسية والنمو السياسي "أنه لا يمكن أن نتحدث عن حزب سياسي ان لم يتوفر أربعة شروط أساسية وهي:

1-تنظيم دائم: أي تنظيم يعد أمده في الحياة السياسية أعلى من أمد قادته في وقت ما

2-تنظيم محلي وطيد وشكل جيد ودائم ظاهريا ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة على المستوى القومي.

3-إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم،لأخذ السلطة وممارستها،لوحدهم أو مع الغير،وليس فقط التأثير على السلطة .

4-الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى [3]

[1] -https://en .m.wikipedia .org >.

[2] -oxford word-pawer ,china,2015,p570

[3] جان ماري دانكان،علم السياسة، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 221.

كما يعرف الأستاذ :"جورج بيردو G.Burdeau "أن الحزب السياسي هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، بغرض جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي من أجل الوصول الى السلطة أو على ألأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة [1]

ويعرف الحزب السياسي كذلك (على أنه مجموعة منظومة بشكل فضفاض تسعى الى انتخاب أصحاب المناصب الحكومية تحت تسميات معينة)[2].ويعرف كذلك على أنه تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ، ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقا لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية والدولية [3].

وهذا يعني أن هناك عناصر أساسية لا بد أن تتوفر في كل حزب سياسي يمارس نشاطه السياسي فعليا.

أولا: أن الحزب السياسي تنظيم اجتماعي بالدرجة الأولى وهو تنظيم دائم. مكون من حالة تنظيمية يحكمها دستور أو ميثاق أو نظام يحدد وجوده وأهدافه وتنظيماته بالاظافة إلى نشاطاته وعضويته وماليته ، بشكل دائم، أو يحدد علاقات الأعضاء وقيادتهم وكيفية انتخابهم ، والشكل التنظيمي للسلم الهرمي بين القيادة والأعضاء القاعدة .

ثانيا: يهدف الحزب السياسي للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها أو المشاركة فيها أو التأثير عليها عبر الوسائل المختلفة.

---

[1] -Marcel prelot, science politique, (P .U.F :paris),1967,p 22 4.

[2] -Carlton Clymer Rodee, totton janes Anderson ,introduction to political science, Mc Graw Hill:Sing apore,1983,p195.

[3] -قحطان أحمد سليمان الحمداني ،الأساس في العلوم السياسية ،عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004 ،ص 301.

ثالثا: يتكون من مجموعة من الناس يؤمنون بعقيدة ومباوىء الحزب العامة ويسعون لتحقيقها، وتوسيع القاعدة الشعبية.

رابعا: له برنامج عام مرحلي يهدف من خلاله الى تحقيقه وتجسيده.

خامسا: له مبادئ وأهداف واديولوجية يجتمع عليها أعضاءها ويسعون لتحقيقها بمختلف الوسائل الممكنة.

سادسا:عمل الحزب على المستوى المحلي والوطني والقومي والدولي[1].

كما أن هناك تقسيمات لبعض الباحثين للتعاريف حسب ما يحمله من توجه وقيم ومثل ومن هنا نجد من يقسمها إلى تعار يف ليبرالية أو ماركسية أو اشتراكية ومنهم من يضيف لها تعاريف عربية تخص الباحثين والمفكرين العرب، فالليبرالية تنطلق من الديمقراطية والحرية والتعدد وقيم العدل وحقوق الإنسان والبرامج والمنافسة والإيمان بالاختلاف.

في حين نجد المفهوم الماركسي الاشتراكي يرتبط بالإطار الشامل للاديولوجية الماركسية ، فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر " البناء العلوي " السياسي للمجتمع بأنه تعبير عن المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتصل للحكم عن طريق الثورة من خلال الدفاع عن مصالح الطبقة الكادحة " proletarus"العمال والفلاحين والمهنيين البسطاء ويسعى لوضع حد للاستغلال الطبقي [2]

في الفكر العربي : عندما نتحدث عن الفكر العربي لا يمكن تجاوز التراث الإسلامي والنص الديني عموما فهو شكل مركب وعام بالنسبة للدولة والمجتمع في العقل والثقافة والمخيال العربي عموما ، لذلك نجد إشارات مهمة حول فكرة الأحزاب كمصطلح وكمعنى.

[1] -نفس المرجع السابق ،ص 302.

[2] -أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث: (عالم المعرفة: الكويت)1987 ص18- 19

والأحزاب كمصطلح في النص القرآني كأول مصدر للتشريع عند المسلمين [1] فنجد استعمال الأحزاب على عدة معاني وأوجه، منها القوم المجتمعون على محبة النبي محمد –ص–في قوله تعالى "ولما رأى المؤمنون الأحزاب هذا ما وعدنا الله ورسوله " سورة الأحزاب ، ومنها المجتمعون على الباطل واتباع منهج الشيطان، في قوله تعالى " استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون " سورة المجادلة.

والمعنى الثالث الذين اجتمعوا على اتباع منهج الحق من الصحابة والتابعين ومن اتبعهم بالإحسان،قال تعالى:"أولائك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون "سورة المجادلة .

وأخيرا الأمم الكافرة التي سبقت الإسلام، وهي الأمم التي كذبت الرسل ، قال تعالى " كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد وثمود وقوم لوط وأصحاب ألأيكة أولئك الأحزاب "فالأحزاب تشير الى وجود جماعة تتفق طريق معين قد يكون باطلا وقد يكون حقا ومشروعا[2] .وهناك اجتهادات مختلفة لدى مفكري الإسلام حول الظاهرة الحزبية والأحزاب السياسية بين التيارات والفرق والمدارس المتشددة والمعتدلة .

أما في العصر الحديث نجد أن الباحثين والمفكرين العرب وقفوا على عدة تعاريف للأحزاب السياسية ، أبرزها تعريف رمزي طه الشاعر يرى بأن الحزب جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ويرمون الى تحقيقها عن طريق الوصول الى السلطة أو الاشتراك فيها[3] .

ويعتقد وليد البيطار أنه يمكن أن تكون هناك مجتمعات من دون أحزاب سياسية،والأحزاب ليست ضرورية لنشأة الدولة وقيام السلطة، إلا أن الحياة السياسية لا قيمة

---

[1] –الوريس غ. ديمومبين ، ترجمة فيصل السامع، صالح الشماع، النضم الاسلامية .بحث في مؤسسات الدولة – الدين– المجتمع ،بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،2014،ص 86-88

[2] -Islam web.net /ar/Fatwa /16543 معاني كلمة الأحزاب في القرآن
يوم 03-03- 2020

[3] –رمزي الشاعر،الاديولجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة،القاهرة: دار النهضة ،1979،ص104. 2020

لها اذا خلت من الأحزاب السياسية، فالأنظمة السياسية تأكد أهميتها ودورها فهي من جهة أدوات للسيطرة السياسية في الأنظمة الأوتوقراطية ومن جهة أخرى أن الارتباط بين الأحزاب والديمقراطية أعطى نمطا جديدا من المجتمعات السياسية وتأويلا مختلفا لمفهوم المجتمع الديمقراطي[1].

وقد عرف محمد المشهداني الحزب السياسي بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد لها تصور فكري مشترك وتعمل على تعبئة الرأي العام لصالحها من أجل الوصول إلى السلطة وقد عرفه "ميثم حنضل شريف"بأنه تنظيم سياسي لجمع من الأفراد على أسس فكرية واحدة،وأهداف مشتركة أهمها الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها سواء كان بالانتخاب أومن دونها[2] .ومن خلال هذه التعاريف المختلفة السابقة نستنتج أن الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص ينزوون تحت قاعدة واحدة وهو تنظيم وطني يهدف إلى الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها أو المعارضة، ويحمل أفكار اديولوجية معينة يدافع عنها وبرنامج حزبي يسعى لتنفيذه .

يشير "د.أبتر" apter.d بأن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث ، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف المنوطة بها وهي: التنشئة السياسية – والمشاركة السياسية .التنشئة السياسية :إن التنشئة السياسية، هي النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الناضج والواعي سياسيا. ويضطلع بهذه المهمة مجموعة من المؤسسات، ومن بينها الالحزاب السياسية فالحزب السياسي وفي إطار مسعاه للوصول إلى السلطة يعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها واحداث التغيير على المستوى الفرد ثم على مستوى الجماعة .

2 . المشاركة السياسية :يظهر دور الأحزاب السياسية من خلال تعبئة الجماهير على ضرورة الانتخاب وإحداث التغيير. هذه أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تجعلها طرفا مهما في عملية التنمية السياسية، لكن هذه الوضعية والدور الذي ينعكس على الأحزاب السياسية في

[1] -وليد بيطار،مرجع سابق الذكر ص1121.

[2] -Vobabylon ,edu,iq /uobleges/Lecture-ospex ?Fid=29415 يوم 07-03-2020

العالم الثالث، فهي كما وصفها "موريس دوفرجيه "نشأت خارج النظام التشريعي، وتتبنى إيديولوجيات غالبا ما تمس الهوية الوطنية. أما المشاركة السياسية في دول العالم الثالث فهي شكلية فقط، نظرا لان الأحزاب السياسية هي أدوات للنظام تعمل كهيئات حارسة ضاغطة، تعكس اهتمامات الشعب.

وسائل الأحزاب السياسية:

تستخدم الأحزاب السياسية وسائل عديدة ومختلفة لتحقيق أهدافها سواء كانت شرعية أو غير شرعية، سلمية أو عنيفة وتختلف من دولة لأخرى حسب تقاليدها في العمل السياسي والديمقراطية .

أ – الوسائل السياسية:

1-المشاركة في تمثيل الحزب السياسي في المجالس النيابية من خلال طرح اسماء المرشحين لشغل مقاعدها واعدادهم لتحمل المسؤوليات والمناصب لتسير شؤون الدولة كالوزارات والادارات العليا .والمشاركة في الانتخابات المحلية والمجالس البلدية في المدن الكبرى والبلديات والقرى ،كما يضمن تمثيل والوجود الفعلي والمادي للحزب.

2-تقديم المترشحين الذين يختارهم الحزب لتمثيله في الانتخابات الرئاسية .

3-المشاركة في المداولات والمناقشات السياسية مع ممثلي السلطات والاحزاب السياسية ،لبيان وجهة نظر الحزب في المسائل والقضايا ووضع اقتراح وحلول لها .

4-التعاون والاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية التي تتيح للحزب فرصة تحقيق قيمه ومبادئه ومصالحه او المشاركة في الحكم مع أحزاب أخرى.او التفرد بالسلطة بعد الفوز بالانتخابات والأكثرية في المجلس النيابي . لذلك يعهد لأعضائه الموجودين في السلطة تنفيذ مبادئ الحزب .

5-الحوار والمناقشة وطرح الأفكار داخل الحزب ومختلف الآراء لتوثيق العلاقة أكثر وخلق الثقة المتبادلة بين الأعضاء.وكسب الموالين والأنصار لصالح الحزب .

6-التعاون والتحالف مع الأحزاب الأخرى لخلق ائتلاف وطني مع بعض لصالح الوطن والأمة .

7-تنظيم التظاهرات السياسية والملتقيات والندوات والاحتجاجات وتقديم المذكرات والشكاوي والتوضيحات والدعاوي لتأكيد وجهة نظر الحزب .

8-اللجوء إلى أساليب واستراتيجيات الهجوم على الأحزاب الأخرى سواء كانت على صواب او على باطل ، من اجل تماسك أعضاء الحزب وتوحيد الصفوف لتأكيد أفضلية الحزب وقدرته على المواجهة وبأنه موجود.

9-إثارة شعور الأفراد والجماعات الحزبية لكسب التأييد ومنعا للتفكك والمعارضة والانشقاق داخل الحزب، من خلال المؤتمرات و الندوات .

10.التأكيد على حب الوطن من خلال الشعارات والحرص على المصلحة العليا للوطن والأمة ،والتوفيق بين المصلحة الخاصة والعامة واحترام الدستور والقوانين لضمان تأييد الجماهير [1].

ب .الوسائل الاقتصادية: [2]

1-تنظيم الاشتراك المالي للأعضاء، وتقديم التبرعات المالية والعقارية في الحملات الانتخابية والبحث عن الموارد المالية كالحصول على المساعدات والأموال التي تساعد الحزب على تغطية نفقاته.

[1] -قحطان سليمان الحمداني،مرجع سلبق الذكر ،ص 312-313.

[2] - غارو حسيبة ،"دور الأحزاب السياسي في رسم السياسة العامة "،دراسة حالة الجزائر من 1997- 2007م ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، علوم سياسية تخصص تنظيمات، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2012،ص 44-45.

2-استثمار أموال الحزب في مشاريع إنتاجية واجتماعية تؤدي الى تشغيل العاطلين عن العمل والاستفادة من الأرباح لدعم مالية الحزب ومساعدة أعضاءه وأتباعه ورعايتهم.

3-مساعدة الفقراء ماليا وعينيا للذين يعملون مع الحزب وزيادة أواصر الحزب.

ج.الوسائل الاجتماعية[1]:

1-التأكيد على الوئام والسلام الاجتماعي،والوقوف ضد الائتلافات الدينية والعرقية والقبلية، إلا في حالة كون الحزب يظم طائفة معينة.

2-تشجيع روح العمل والتضامن والتضحية في سبيل الحزب والالتزام بالقواعد الأخلاقية والشرف والفضيلة والمساواة والعدل.

3-تقديم مختلف المعونات الاجتماعية عن طريق التنظيمات والجمعيات والنوادي الترفيهية والرياضية، وهو ما نجده في دول الرعاية الاجتماعية مثل السويد والنرويج.

4-تبادل الزيارات والاحتكاك والتلاقي بين أعضاء الحزب وبين الجماهير.

5-إشراك أعضاء الحزب وحثهم على الاهتمام بالعنصر النسوي وإدماجهم في العمل الحزبي ،ورعاية الأمهات والأطفال ، وتشجيع التعاون الايجابي وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية.

6-التأكيد على شعارات الحزب ونشرها وبث الروح الوطنية لدى الشباب والأنصار، من خلال تمييز الحزب عن بقية الأحزاب .

[1] -بطرس بطرس غالي،محمود خيري عيسى،"المدخل في علم السياسة "ط5، القاهرة :مكتبة الأنجلومصرية، 1986، ص 272.

د.الوسائل التعليمية والإعلامية والنفسية :

1. امتلاك صحف ومجلات ودوريات ونشريات ومطبوعات تمثل وجهة نظر الحزب في كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
2. فتح المدارس والمراكز التعليمية والتكوين والجامعات والدورات التدريبية والمهنية لأعضاء الحزب.
3. عقد مؤتمرات علمية وثقافية لتكوين أعضاء الحزب وتوعيتهم وعدم تركهم للأفكار المعادية من التيارات الأخرى.
4. توضيح وجهة نظر الحزب عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة خاصة في أوقات الانتخابات،ويمكن شراء الوقت اللازم من الإذاعات والقنوات الفضائية لهذا الغرض، لكن في بعض الدول لا تسمح بذلك بل تقسم الوقت بالعدل بين المترشحين والأحزاب عبر مختلف وسائل الإعلام.
5. تنظيم اللقاءات والندوات التي تعالج القضايا السياسية المطروحة وتبادل الرأي بين المسؤولين الحزبيين والجماهير أي بين القيادة والقاعدة .
6. معالجة الحرب النفسية والإعلام المضاد من قبل الأحزاب المنافسة والرد عليها بمختلف الوسائل الثقافية والإعلامية،
7. محاولة الحزب امتلاك وسائل إعلامية مقروءة أوسمعية أو بصرية ، وتسخيرها لخدمة أهداف الحزب وأعضائه.
8. إبقاء الأمل قائما دائما في حالة عدم الفوز، ونشر الأمل في صفوف الأعضاء والمتعاطفين في المناسبات الأخرى القادمة [1] .

هـ. الوسائل الدينية[1]:

[1] –قحطان سليمان الحمداني، مرجع سابق الذكر ، ص 315.

1-تنبيه الأعضاء والمنخرطين الى القيم الروحية والمعنوية التي يحملها الدين من تسامح وتضامن وتآخي والترغيب والترهيب لغرض كسب الجماهير .

2-تعظيم الاحتفالات والرموز الدينية والمناسبات لتأكيد احترام دين الشعب والجمهور ، وتقبل الاختلاف والتعدد لكسب الطوائف والمذاهب دون تمييز، وهناك من الأحزاب أسست على مرجعية دينية كالحزب المسيحي الألماني وحزب العدالة التركي وحزب الله اللبناني.

و. الوسائل العنيفة :

1-استعمال العنف ضد المعادين للحزب، أو تهديدهم بالاعتداء والتصفية ومختلف العقوبات والتحذير والوعيد والإرهاب ويصل الى الاغتيال السياسي.

2-تهديد بعض الكوادر من الحزب المعارضين أو المنشقين واستعمال العنف ضدهم وتخويفهم لردع الآخرين.

3-استعمال العنف الخفي كالضغط الاقتصادي والاجتماعي[2]

4-بعض الأحزاب لها قوات خاصة (المليشيات) يستخدمها الحزب لعرض قوته وبث الخوف في صفوف الخصوم من داخل الحزب وخارجه وقد تكون هذه القوات خفية أو علنية (حزب الله)[3]

---

[1] -غازو حسيبة، مرجع سابق الذكر ، ص96.

[2] -الأمين شريط ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ،الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر،2008،ص 258.

[3] -قحطان سليمان الحمداني ، مرجع سابق الذكر ،ص 316.

2- دور القيادة السياسية "النخبة "في التنمية السياسية :

لغويا النخبة من الانتخاب أي الانتزاع والاختيار والانتقاء ومنه تنتقى النخبة وهم الجماعة التي تختار من الرجال فتنتزع منهم والمنتخبون من الناس هم المنتقون ،وفي معجم المحيط تعني النخبة المختار من كل شيء ويقال جاء في نخبة أصحابه اي خيارهم ،إما قاموس اكس فورد فكلمة etile تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل والاهم من بينها لأنها تملك السلطة والثروة والمهارات مثل النخبة الحاكمة او النخبة المثقفة ،اما قاموس "هاشيت " الفرنسي تعني جماعة الأخيار أو الجماعة المتميزة من مجوعة اكبر .

ومنه فان النخبة جماعة أو جماعات من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بادوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم وتأثيرهم البالغ في مجتمعاتهم ، وعلى مختلف الحياة واتخاذ القرارات التي تهم المجتمع فمصطلح النخبة هو قديم ،فقد تحدث أفلاطون على ضرورة من يحكم المجتمع أن تكون نخبة أو جماعة من الأفراد الأذكياء .

كما أن المضامين والأبعاد متعددة في مفهوم النخبة ،حيث نجد أول من استخدم المصطلح علماء الاجتماع والسياسة ذلك ان المجتمع المعاصر لا توجد به نخب واحدة بل نخب متعددة وأشكال مختلفة ومتخصصة ، تتمثل في العلماء الباحثين رجال الدين رجال الفن والموسيقى حيث ياثركل في مجاله ، وهذه التعددية للنخب تعتبر خاصية المجتمع الحديث ،وما يميزهم هو مواهبهم فالمهارات والقدرات التي يملكونها والوزن والثقل الاجتماعي الذي يحصلون ن عليه دون غيرهم نتيجة للنشاطات التي يقومون بها و يؤثرون بها داخل مجتمعاتهم كنخب إستراتيجية فهي التي تأثر داخل المجتمع وتأخذ على عاتقها التغيير داخل المجتمعات .

وتتدرج النخب عبر مستويات مختلفة داخل المجتمع من خلال البناء الاجتماعي والسياسي ،بداية بالنخب السياسية الحاكمة والنخب الوسيطة كالمثقفين والعلماء ثم في الأخير النخب المحلية داخل المدن الكبرى والصغرى ،كما ان هناك تصنيفات أخرى تصنف على أساس المهن

والتخصص،مثل النخب السياسية نخب الاقتصادية نخب فنية ،مهنية ،أو تصنف وفقا لوظائفها ،أو وفقا للنظم الاجتماعية السائدة [1]

مفهوم النخبة قديم يعود لقرون وليس مصطلحا حديث ، وهذا استنادا على فكرة أفلاطون حول 'المدينة الفاضلة '' ووضعه لأسسها، حيث يرى أن رجال الفكر والفلاسفة هم الأحق والأجدر بتولي مقاليد الحكم، وهو نفس الفكر ونموذج الذي تبناه بعده الفيلسوف المسلم الفارابي حول المدينة الفاضلة وتقسيماتها.

ثم إن قديما المجتمع المصري، كان الكهنة، مع الملوك، يمثلون صفوة المجتمع المصري، كونهم كانوا مكلفين بحماية الآلهة في المعابد. و عليه فإنَّه يمكن التأكيد أن ظاهرة '' النخبة'' قد ارتبطت بالإنسان منذ بدء الخليقة وإن اختلفت صورها وأدوارها وفق المرحلة الزمنيَّة والرقعة الجغرافيَّة التي ظهرت فيها وكل التقسيمات الاجتماعية التي كانت لدى الحضارات القديمة والحديثة كانت تنطوي على فكرة النخبة.

كما إن عالم الاجتماع الفرنسي "سان سيمون " أول من وضع الخطوط العامة لتحليل النخبة، فمثَّل المجتمع بهرم تتربع النخبة أو صفوة المجتمع على قمته مؤكدا في ذات السياق أنَّ النخبة واقع لا مفر منه وأي إصلاح لنظام حكم لا يمكن له أن يكون دون النخبة، لهذا يرى سايمون أنَّه ينبغي أن تُسند لهم مهمة الحكم، مشددا على ضرورة ارتكاز معايير اختيار هذه النخبة على الامتيازات والمؤهلات لا على الانتماءات الأسريَّة.

وقد وصف فقدان النخب ب: ''لنفترض أن فرنسا فقدت بصورة مفاجئة أهم خمسين فيزيائيا لديها، وأهم خمسين من الكيميائيين والأطباء والعلماء والشعراء والرسامين والمهندسين

[1] –رحالي محمد ، النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بالعباس،رسالة ماجستير ،جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013 ،ص 17-18 .

والجراحين والصيادلة، الذين يعدون مع غيرهم من الحرفيين والمهنيين الأكثر إنتاجا، فإن الأمة ستصبح جسدا لا روح فيه، وستحتاج فرنسا إلى جيل كامل لتعوّض هذه الخسارة الهائلة[1]"

النخبة القائدة ثقافيا أو معلمة الجماهير فهي في اصلها نمط تفكير الأنظمة الشمولية مع بداية القرن العشرين من خلا لا الأحزاب الطلائعية القائدة التي جاء بها لينين في إطار الدعوة إلى تفعيل الماركيسية عبر الحزب الشيوعي في روسيا بحكم إن النخبة الحاكمة تعبر عن مصالح الطبقة الكادحة والعاملة والنتيجة إلحاق الثقافة بالسياسة وتكرر نفس الشيئ مع النازية والفاشية ،اما العالم العربي خاصة مصر في عهد جمال عبد الناصر والأنظمة البعثية في العراق وسوريا والجزائر [2]

1. النخب والتميز الاجتماعي:

النخبة هي مجموعة صغيرة ومختارة من المواطنين أو المنظمات التي تتحكم في كمية كبيرة من الطاقة. على أساس التمييز الاجتماعي فيما يتعلق بالفئات الأخرى من الفئات الأدنى، فإن معظم هذه المجموعات المختارة تبحث باستمرار عن التمايز وتمثل الانفصال عن بقية المجتمع. وعادة يتم استخدام مفهوم النخبة للتحليل المجموعات التي إما تتحكم أو تتموقع على رأس المجتمعات. خلق النخبة هو أيضًا نتيجة تطورهم عبر تاريخ البشرية. عدة مجموعات تسعى باستمرار إلى موارد اجتماعية مختلفة من أجل تحديد خصوصيتها. النخب والتميز الاجتماعي لديهم تاريخ طويل نابض بالحياة. منذ بداية اليونانية كان المجتمع والمكانة الاجتماعية للإمبراطورية الرومانية ذات صلة. بينما كان المجتمع اليوناني كان الهيكل الاجتماعي

[1] -https://bluenoqta.com/2019/03/14/بوخالفي بشرا ،/نبذة-عن-النخبة-والنخب،-بين-التاريخ-والمصطلح

[2] – عقيل عباس ،عن وهم النخبة المثقفة التي تثقف المجتمع ،22اكتوبر2021 ،yks swen عربي .

لروما القديمة مفككًا بشكل أساسي بين الناس الأحرار والعبيد على أساس الملكية والثروة والمواطنة والحرية ، مع أهمية كبيرة للوراثة.

على الرغم من وجود التقسيم الطبقي الاجتماعي في كلا المجتمعين ، في حالة الحالة الاجتماعية الأخيرة من خلال معايير موضوعية في وقت لاحق ، في كل من العصور الوسطى وفي العصر الحديث ، ساد هذا النوع من التمييز من خلال الوضع الاجتماعي ، وربما يمكن اعتباره المبدأ الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في الوقت الحالي. وأكدت البحوث في العلوم الاجتماعية على ميل النخب للاستمرار وإعادة إنتاج سلطتها بمرور الوقت على "المستويات السياسية والاقتصادية ، مما قد يقوض فعالية إصلاحات مؤسسية. على سبيل المثال ، يتم توضيح شكل معين من أشكال استمرار النخبة بواسطة وجود السلالات ، وهو شكل خاص من أشكال الثبات النخبوي الذي تكون فيه عائلة واحدة أو قليل تحتكر المجموعات القوة السياسية أو الاقتصادية .

رس العديد من العلماء التمييز النخبة. من خلال استخدام مجموعة واسعة من المتغيرات النوعية والكمية مثل الوضع الاجتماعي ، والطبقات الاجتماعية ، والثقافة المحلية ، من بين أمور أخرى ، طوروا نظريات حول تطورها وتطور العروض في المجتمعات الحديثة. ومع ذلك ، برزت قضية رئيسية فيما يتعلق باستقراء قدراتهم التنبؤية: "إحدى المشكلات الخطيرة في هذا الموضوع كان المنظرون في كثير من الأحيان أكثر اهتمامًا بالعثور على تأكيد لكل منهم نظريات كبرى من النظر في الحقائق المختلفة للتمييز نسبيًا.

لقد قدموا أدلة تجريبية لدعم موقفهم ، هو الادعاء بتوفير قوانين اجتماعية على أساس واحد حالة معينة خلال فترة معينة ساد من العديد من المنظرين الكلاسيكيين مثل (سبنسر ، تارد ، فيبلين ، سيميل ،ويبر وسومبارت) إلى مساهمات رئيسية لاحقة من الماركسية الجديدة ،

الوظيفية ووجهات نظر ما بعد الحداثة التي حللت التمييز الاجتماعي والمحاكاة ، عندما بدأ البحث الاجتماعي في ربط التمييز الاجتماعي بخلق النخب ، ظهرت خلفية نظرية جديدة.

حيث يعتبر(بيير بورديو) من أوائل وأهم الأبحاث التي ركزت على العلاقة بين النخب والتميز الاجتماعي. تحت فرضية "لا يوجد حكم على الذوق بريء" ، حاول بورديو تحليل البرجوازية الفرنسية ، أذواقها وتفضيلاتها. و قدم دراسة إثنوغرافية واسعة لفرنسا المعاصرة من خلال تحليل العقل البرجوازي. ، والذي يعد أحد المبادئ الرئيسية للتميز في العلوم الاجتماعية وفقًا لأفكار (بورديو)، فإن ما يلي:[1]

"مبادئ التقسيم ، المنطقية والسوسيولوجي بشكل لا ينفصم ، تعمل داخل ومن أجل أغراض الصراع بين الفئات الاجتماعية ؛ في إنتاج المفاهيم ، ينتجون المجموعات ، أنتجت المجموعات ذاتها التي تنتج المبادئ والجماعات التي هم ضدها. ما هو على المحك في النضالات حول معنى العالم الاجتماعي هو السلطة على المخططات والأنظمة التصنيفية التي تشكل أساس تمثيلات المجموعات وبالتالي من تعبئتها وتسريحها: قوة استحضار كلام يضع الأشياء في ضوء مختلف (كما يحدث ، على سبيل المثال ، عندما تكون كلمة ، مثل "الأبوة" ، تغير التجربة الكاملة للعلاقة الاجتماعية) أو أيهما يعدل مخططات الإدراك ، ويظهر شيئًا آخر ، خصائص أخرى ، سابقًا دون أن يلاحظها أحد أو ينزل إلى الخلفية (مثل الاهتمامات المشتركة المقنعة حتى الآن حسب الاختلافات العرقية أو القومية) ؛ قوة فصل ، تمييز ، تشكيل ، تقدير ،استخلاص الوحدات المنفصلة من الاستمرارية غير القابلة للتجزئة ، والاختلاف من غير المتمايز " .

النخبة السياسية هي مجموعة من الأشخاص والشركات والأحزاب السياسية أو أي نوع آخر منظمات المجتمع المدني التي تدير وتنظم الحكومة وجميع مظاهرها من السلطة السياسية: "يمكن تعريف النخب على أنها أشخاص ، بحكم مواقعهم الإستراتيجية في المنظمات والحركات

[1] - -Luis Garrido VergaraElites, political elites and social change in modern societies, REVISTA DE SOCIOLOGÍA, Nº 28 (2013) pp. 31-49

الكبيرة أو المحورية ، قادرة على التأثير على المستوى السياسي في النتائج بانتظام وبشكل جوهري الطبقة الاجتماعية والنخب مترابطة.

لقد أظهر العلماء أن أحد الجوانب الرئيسية في تشكيل النخب يتم تقديمه من قبل أنماط الطبقة الاجتماعية أكثر وقد تم تقديم وجهات النظر المؤثرة في البحث الاجتماعي تاريخيًا من الماركسية والوظيفية. طور علم اجتماع ماكس ويبر نظرية قوية إطار لفهم العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والعمل السياسي في المجتمعات الحديثة. متأثرًا بأفكار ماركس ، أنشأ ويبر نظرية التقسيم الطبقي الاجتماعي بحجة أن القوة يمكن أن تتخذ أشكالًا متنوعة في التفاعل الاجتماعي. وأكد أن فكرة أنه إلى جانب الطبقة، كانت هناك مصادر أخرى للقوة في المجتمعات الحديثة ، مثل الوضع الذي تم تحديده بالاستهلاك منذ السبعينيات ، ركزت مجموعة واسعة من الأبحاث التجريبية الاجتماعية بشكل أساسي على شرح المحددات الاجتماعية للنخب الحاكمة.

في مواضيع مثل الأصول الاجتماعية، التعليم، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ورأس المال الاجتماعي والسياسي من بين أمور أخرى، العديد من العلماء قاموا بتحليل العوامل التي تفسر تكوين النخب وكذلك كيفية تطورها بمرور الوقت. كان المبدأ الرئيسي لهذا النوع من البحث هو مفهوم علم الاجتماع Weberian التقارب الاختياري، والتي تحدد الارتباط بين بعض المتغيرات المحددة بواسطة المعتقدات والأفعال أو الجهل أو العواقب غير المتوقعة للفعل الاجتماعي لماذا من المهم النظر في مفهوم التقارب الاختياري هذا؟ هناك ارتباط بين نظرية Bourdieuian للتمييز والاستخدامات الاجتماعية للقيم ومفهوم Weberian. بما أن النخب السياسية تكافح باستمرار من أجل السلطة ، فإنها تشترك أيضًا في الأصول الاجتماعية والمصالح ، فهي مختلفة منذ نشأتها.

2.2. النخب والتمثيل السياسي:

غالبًا ما ترتبط النخب السياسية والتمثيل بسبب حقيقة أن هذه المجموعات مرتبطة تبحث باستمرار للسيطرة على الحكومة. في الديمقراطيات الحديثة، السلطات السياسية ويجب أن تمثل مصالح المواطنين. للفوز في الانتخابات، يجب على السياسيين أن ينجحوا فيها بإقناع الناخبين: "الحياة السياسية ليست مجرد اتخاذ خيارات عشوائية ، ولا مجرد نتيجة المساومة بين الرغبات الخاصة المنفصلة. إنه دائمًا مزيج من المساومة والتسوية حيث توجد التزامات غير حازمة ومتضاربة ومداولات مشتركة حول السياسة العامة ، والتي تتعلق بالحقائق والحجج العقلانية ".

جاء مفهوم "توطيد الديمقراطية" من لينز وستيبان (1996) ، من زعم أن الديمقراطيات الموحدة الحديثة تتطلب بالضرورة قبول سلسلة من القواعد والمؤسسات واللوائح ، التي تم إنشاؤها ومقبولة اجتماعيًا وسياسيًا ،التي أدخلت التوتر بين الاقتصاد السياسي والنظرية الديمقراطية ، لأنه ليس دائما الحوافز السياسية والاقتصادية مقبولة اجتماعيا.

2.4 النخب وهيكل السلطة:

القضية الرئيسية تتعلق بالصلة بين ترسيخ الديمقراطية والتغيير الاجتماعي هي كيف تحدد المجتمعات هيكل سلطتها. يعتقد معظم علماء الاجتماع أن القوة يمكن أن تكون النخب والنخب السياسية والتغيير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة درست إما كقوة جماعية ، وهي القدرة على الأداء الفعال في السعي وراءها الأهداف المشتركة ، أو فيما يتعلق بقدرة مجموعة (النخبة) داخل المجتمع على أن تكون ناجحة في صراعات مع منافسيها.

البداية النظرية لأبحاث النخب وهياكل السلطة هي تلك في العصر الحديث المجتمعات أساس القوة والسلطة والصراع في المنظمات البشرية (دومهوف ، 2006). نظرًا لأنها تتوافق مع تحقيق مجموعة من الأغراض ، فإنها في كثير من الأحيان تطوير القواعد والأدوار المحددة.

في علم الاجتماع السياسي حاولت خمس نظريات – من وجهات نظر مختلفة والنماذج – لشرح وتحليل بنية القوة (مان ، 1986 ؛ هول وشرودر،2005 ؛ دومهوف ، 2005).

حاولت خمس نظريات الشرح والتحليل لهيكل السلطة في علم الاجتماع السياسي: التعددية ، نظرية الحكم الذاتي للدولة ، نظرية النخبة ،الماركسية ونظرية الهيمنة الطبقية. التعددية تعتبر ذلك في المجتمعات الحديثة.

وأخيرا للنخب السياسية أهمية لنظرية التمييز الاجتماعي وكذلك نظرية الهيمنة الطبقية كنظرية، خلفية لفهم النخب والنخب السياسية والتغيير الاجتماعي. الهيمنة الطبقية تعتبر النظرية معلمًا هامًا في علم الاجتماع السياسي. مع مراعاة الصعوبات وفهم العمل البشري في العلوم الاجتماعية ، يقدم بحث "دومهوف" النظرية الخلفية وأسلوب قائم على فكرة أن هيمنة القلة لا تعني السيطرة الكاملة ، بل القدرة على تحديد الشروط التي بموجبها تعمل المجموعات الأخرى .

إن أبحاث النخبة ليست متطورة مثل المجالات الأخرى لاستقصاء علم الاجتماع السياسي. اجتماعي، نظريات التمييز، وبنية القوة ضرورية لتحديد المجموعات النخبة والتي ليست كذلك. عندما يتم تحديد تكوين النخبة السلطة بوضوح ، يكون ذلك ممكنًا لإظهار كيف يتم تعريف العلاقات الاجتماعية مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الطبقة العليا و من مجتمع الشركات. أخيرًا ، كما توحي عبارة "هيكل السلطة" ذاتها ، فهي كذلك من الصعب للغاية تغيير ترتيبات السلطة ، حتى في تلك البلدان التي يعيش فيها مواطنون حصلوا على حق التصويت ووصلوا إلى مستويات عالية من حرية التعبير العام.[1]

[1] -Luis Garrido VergaraElites, political elites and social change in modern societies, REVISTA DE SOCIOLOGÍA, Nº 28 (2013) pp. 31-49.

المحور الثالث : مكونات التنمية السياسية:

هناك عدة عناصر أساسية تدخل في مكونات التنمية السياسية منها التنشئة السياسية ، التثقيف السياسي ،التكامل السياسي ، المشاركة السياسية ،وتعتبر ركائز أساسية يقوم عليها هيكل التنمية السياسية والوصول الى حالة متقدمة من الوعي السياسي وتحقيق الفعل الديمقراطي الذي وصلت إليه الدول المتقدمة .

1_ التنشئة السياسية: Poli tical Socialisation

يشير العديد من الباحثين في مجال علم النفس السياسي إلى أن هناك ارتباط وثيق بين كلا من مفهوم المشاركة السياسية ومفهوم التنشئة السياسية هذا على الرغم من أن المشاركة السياسية لا تمثل امتداد إلى ظاهرة التنشئة السياسية كظاهرة سياسية . ونظرا لتعدد المحاولات التي جاءت لتحديد المقصود بالتنشئة السياسية فان هناك صعوبة واضحة لوضع مفهوم محدد واضح لهذه الظاهرة السياسية و يمكن أن نشير إلى أن التنشئة السياسية هي مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع أوهي عملية اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية وذلك من خلال أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها.و تظهر العلاقة بين ظاهرة التنشئة السياسية والمشاركة في أن التنشئة السياسة هي بمثابة الدافع الأساسي للفرد و دخوله في الحياة السياسية .

لقد عرفت موسوعة علم النفس التنشئة السياسية على أنها عملية تفاعل الاجتماعي التي يتم تلوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية ويكسب شخصية من خلالها ليصبح عظوا معترف به ومتعاون مع الآخرين وعرف الأستاذ احمد عبد الباسط التنشئة بأنها عملية صهر الفرد في المجتمع من خلال التفاعل الايجابي مع أفراد المجتمع وهنا نعرف أن التنشئة الاجتماعية اسبق من التنشئة السياسية .

التنشئة الاجتماعية :وهي العملية التي يكون الإنسان من خلالها مزود بإمكانيات سلوكية فطرية يتطور وينمو نفسيا واجتماعيا ليصبح في النهاية منتج اجتماعي يعمل وفق أحكام وقوانين الجماعة التي ينتمي إليها وما تتشكل من خلاله هذه الجماعة من قيم وثقافة وسلوك فالإنسان هو من إنتاج مجتمعه ،كما يرى الأستاذ Roger keesing بأنها عملية دمج وإدخال الطفل إلى مجتمعه من خلال تعلمه لثقافة ذلك المجتمع لاعتباران التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة طول حياة الإنسان وتقوم بثلاث وظائف أساسية :

نقل الثقافة الاجتماعية عبر الاجيال ،وانشاء وبناء الثقافة الموجودة ،اوتعديل او تغيير الثقافة الموجودة [1].

تعريف التنشئة السياسية: يعرفها الاستاذ "هربرت هايمان "اكتساب المواطن الاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية . بينما يعرفها "جرينستين " بأنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مرحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع ويرى الأستاذ "عبد الرحمان العيسوي" أنها عملية تشكيل لمعايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهات سلوكه ليتوافق مع ما يراه المجتمع وما يرغب فيه لدوره الراهن والمستقبلي في المجتمع أما "عبد الهادي الجوهري "يعتبر إن التنشئة السياسية ضرورية للفرد داخل المجتمع السياسي ومرد ذلك إن خبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها الفرد تحدد تصرفاتهم السلوكية في الحياة السياسية مثل المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة وتأييد او رفض النظام السياسي والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه[2] .

[1] – فريدة قصري ،التنشئة السياسية قراءة في المفهوم والوظائف،مجلة بحوث ودراسات ،ص5–6 .

[2] – نوال مغيزلي ،تاثير الشبكة العنكبوتية على التنشئة السياسية للافراد،مجلة جامعة الامير عبد القادر قسنطينة –الجزائر،العدد الثاني ،المجلد 33،السنة 2019 ،ص741 .

وكتعريف إجرائي: تعرف التنشئة السياسية تعليم القيم والتوجيهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية من جيل لجيل أخر ولها علاقة كبيرة ببعض المفاهيم ،مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة ،وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة ،وهي عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي تغرس في الفرد منذ المراحل الأولى ،من ولادته وتستمر من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائف النظام السياسي، ويجند موارده و خبراته و رموزه؛ من أجل تحقيق تنشئة سياسية تضمن له الولاء و تمنحه الشرعية .ورغم حداثة مصطلح التنشئة السياسية إلاّ أن الحضارات القديمة أولتها الكثير من الاهتمام، فيري أفلاطون بضرورة رعاية من سيتولى الحكم ، وأيضًا ركز "كونفشيوس" على أهمية أن يتمرن من سيؤول إليه الحكم على حسن معاملة الناس و قيادتهم، وفقًا لمبادئ العدالة، وأن يبتدئ ذلك في أسرته، فإن نجح في ذلك ببيته استطاع أن يقود المجتمع ويحقق العدالة والطمأنينة للجميع ، ويعرض "أرسطو"في كتابه "السياسة "أهمية التربية السياسية،مشير إلى أنهم ضمن واجبات الحاكم تربية الأولاد والدولة التي لا تهتم بذلك تضر مصالحها ، فالأخلاق الشعبية تنشئ حكمًا شعبيًا والأخلاق الأقلية تنشئ حكم الأقلية .

ولقد فكر السياسيون عن تنمية الانتماء للوطن بين أفراد المجتمع لترسيخ شرعية حكمهم، وكسب ثقة الأفراد سياسيا لهذه النظم، ولأجل ذلك قام القادة السياسيون باستغلال وتوظيف الرموز والمناصب.

والسياسات لضمان التأييد لهم ولحلفائهم وأدرك العلماء والسياسيين من اجل إيجاد السبل لإعداد وتنشئة وتربية حكام يتميزون بالنزاهة والعدل، واهتمام القادة بإنتاج سياسات تعمّق لهم

الولاء للنظام السياسي وإبراز أهمية التنشئة السياسية، رغم أنها لم تكن موجودة اصطلاحا في المجتمعات القديمة.

ويؤكد" ايستون "و "روبرت هيس" بأهمية التنشئة السياسية، حيث أكدا على ضرورة إعداد النظام السياسي من اجل تنشئة سياسية تضمن استمرار الحكم وإنشاء وعي للجيل القادم لضمان استمرار التراث والعمل على خلق تقاليد من اجل استمرار توقع التأييد في المستقبل.

فالتنشئة السياسية تكمن أهميتها في أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي؛ ويتم من خلالها خلق قيم ومعايير لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معيّن، حيثّ إن ذلك التأييد ضروري لضمان استمرار النظام، أضف إلى ذلكّ أن التنشئة السياسية تلعب دورًا في خلق ثقافة سياسية قد تزيد من قيم المشاركة والتعاون، أو تدعم الاعتزاز بالوطن؛ وقد خلق هذا نتائج إيجابية في المجتمع ، ولكن قد يرغب النظام في خلق قيم تعزّز الولاء له، وترفع من أهمية المواطن، ولكن تزدري بقية الشعوب، وهذا ما حدث مع النازية،فأدى إلى حروب عالمية دمرت العالم [1].

أدوات التنشئة السياسية:

هناك عوامل مهمة تساهم في التنشئة السياسية من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد وثقافة المجتمع التي ننتمي إليه ، ومما زاد أكثر من الوعي السياسي لدى الإفراد والمجتمعات التطور التكنولوجي وعلوم الاتصال والمواصلات والرقمنة مما قلص المسافات والهوة بين الإفراد والمجتمعات فأصبح كل شخص يعي ويعرف دوره أكثر من الجانب السياسي على الأقل سواء داخل الأسرة أو المجتمع أو المدرسة لما يتلقاه الفرد من فهم أو شحذ أو برمجة او توجه .

1-الأسرة:

[1] – رضا محمد هلال ، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي ،نماذج البحرين الكويت العراق مصر ، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2015 ،ص15

تعتبر الأسرة النواة الأولى والوحدة الأساسية في المجتمع لتربية الطفل وتوجيهه وصقل مواهبه أكثر، وهي من يزود المجتمع بالأفراد الصالحين وفيها يتعرف الفرد على البيئة التي حوله من خلا التلقين والتعود والاستماع والمشاهدة ، فهي التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي و تزوده بثقافة و تراث مجتمعه وتربطه بمجتمعه وتعلمه قدرات و مهارات تؤهله للقيام بأعمال يعيش منها مستقبلا ، فهي تمثل مؤسسة اجتماعية تضم مختلف الوظائف الأسرية و التربوية و الثقافية و الدينية والسياسية ، و لكن مع تطور المجتمع الإنساني و التغير الاجتماعي الذي حصل فقدت الأسرة معظم هذه الوظائف و لم يبق للأسرة غير وظيفة إنجاب الأطفال و مع خروج المرأة للعمل خارج البيت أصبحت الأسرة تستعين بمؤسسات اجتماعية تساعدها في تربية أطفالها كدور الحضانة و رياض الأطفال والجمعيات ، لأن الوالدين لم يعد لديهما الوقت الكافي لرعاية أطفالهم باعتبارهم المسؤولين الأوليين عن تنشئة الطفل و هذا ما أدى إلى تنشئة اجتماعية ناقصة لدى الطفل و إكسابه قيم و عادات هشة سريعة الذوبان خاصة بعد دخوله المؤسسات الاجتماعية التي تلي الأسرة كالمدرسة و الرفاق ، و بالتالي يندمج مع رفقاء السوء ويجالسهم و يقومون بسلوكيات إنحرافية مخالفة للمجتمع و هذا ما قد يؤثر على سلوكه وبالتالي انحرافه . ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية مسألة هامة جدا و ملحة في جميع مراحل نمو الإنسان،وتكون أكثر إلحاحا و أهمية في مرحلة الطفولة (الطفولة الأولى، المهد، الطفولة الوسطى ، التلقي العملي ، الطفولة المتأخرة المراهقة)[1]، فعن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : "كل مولود يولد على الفطرة فأباه يهودانه أو يمجسانه" أخرجه البخاري ومسلم ،صحيح الجامع ،صحيح الترمذي[2] ، وهي دلالة معبرة بقوة على دور الأسرة في تنشئة الأفراد ، ويهتم كثير علم النفس التربوي بهذا المجال الواسع فيما يخص دور الأسرة في التنشئة

[1] – مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية. الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار 200 ،ص73.

[2] –رضا محمد هلال،مرجع سابق الذكر ،ص16

الاجتماعية والسياسية ، وهناك دراسات كثيرة في هذا الموضوع ،مثل دراسة التي قام بها هايمان[1] في سنة 1959م،ودراسة ولفشتاين عن زعماء الأزمات على أهمية دور الخبرات الأسرية التي لها انعكاس قوي على هذه الشخصيات التاريخية مثل "لينين وغاندي و ونستون تشرشل" .

1-المدرسة:

تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية للتنشئة السياسية لاعتبار ان الطفل مباشرة ينتقل من الأسرة إلى المدرسة وهي مرحلة إجبارية وحق من حقوق الطفل التعلم ، يشب الطفل ويبلغ السادسة وهو يحمل بذور وعي سياسي يظهر سلوكيا بقدر ما يستبطن سيكولوجيا، وتأتي المدرسة كمرحلة تالية ليدخل الطفل من خلالها عالما آخر، عالم الكتابة والقراءة،والتلقين المنهج للمعلومات الثقافية والسياسية، فمن خلال المؤسسات التعليمية يوعى الطفل ويطلع على أحداث السياسية الداخلية والخارجية، ويبدأ في فهم السياسة كشيء متجسد في أشخاص ورموز ومؤسسات، وتعمل المدرسة على تلقينه أحكام قيمة إيجابية أو سلبية حول الشأن السياسي.

ونظر لأهمية المدرسة في التنشئة الاجتماعية بشكل عام والسياسية خصوصا،فقد لجأت كل دول العالم إلى جعل التعليم وخصوصا في مراحله الأولى رسميا، وليس هذا خدمة للمواطنين فقط ولكن أيضا رغبة من الدولة في التحكم في مناهج التعليم وفي المعرفة التي ستلقى للتلاميذ، ليضمن النظام السياسي أن المدرسة لن يقتصر دورها على التأطير وتلقين المعرفة، بل ستعمل على إعادة إنتاج المجتمع، وتدعيم النظام الاجتماعي السياسي القائم، بشرعنة مسلماته ومرتكزا ته الأساسية.[2]ويبقى النامية تعاني من التناقضات بين التمسك بالأصالة أو الانفتاح وهناك دول كثيرة خاضت التجربة وحققت نتائج باهرة في مجال الديمقراطية والانفتاح على العالم الغربي

[1]- Herbert Hyman, politicalsocialization , New York : Rree Press ;of glemocos,1959.p 25.

[2]- ملتقى الباحثين السياسيين العرب ، التنشئة السياسية ،ص13-14.تم التصفح يوم 15-10 -2021. يمكن الرجوع للرابط التالي : -https://drive.google.com/file/d/15ZKXHgCTe0_PW4k8GzEr2BIBCd8BvLwx/view

وإعادة هيكلة التعليم والتكوين وما يحقق اهدافها وتنميتها تماشيا مع التطور العالمي ،كالبرازيل والهند وماليزيا وتركيا ،والعالم العربي لازال كذلك بين أنظمة متسلطة وشاملة ومحاولات وبطئ للإصلاح لعدم اقتناع الأنظمة بالحداثة والشك الدائم في إطار المحافظة على الوضع كما هو للاستفادة منه وطغيان المصالح الشخصية ، في حين الشباب في بعض البلدان العربية يهاجر للعالم الغربي ويعاني الحرمان و اليأس والتهميش وتصغيره وكثيرا منهم ما تعرض للغرق في البحر.

وتأثر المدرسة من خلال طريقين الأول المقررات الدراسية والمناهج والمحتوى ، والطريق الثاني غير رسمي من خلال النشاطات غير الرسمية كالندوات والأنشطة المختلفة ،والتبادل المدرسي ، الرحلات المسرح ، وغيرها .

قام كل من دينس Deniss واستن Easton حول التنشئة السياسية للأطفال في المدارس الأمريكية، جاء فيها أن اندماج الأطفال بالظواهر السياسية يمر عبر مراحل أربع:

1: مرحلة التسييس، وهي مرحلة الإحساس بالمجال السياسي.

2: الشخصنة، حيث يربط الطفل السياسة بأشخاص معينين.

3: مثالية السلطة وفيها يبدأ الطفل بحمل أحكام قيمية إيجابية أو سلبية عن السلطة السياسية،فيحبها أو يكرهها.

4: المأسسة وفيها ينتقل الطفل من حالة شخصنة السلطة إلى ربطها بمؤسسات أو سلوكيات

سياسية. فالمدرسة والمؤسسات التعليمية والتكوينية تلعب دورا في التنشئة السياسية في مجال تنمية فضيلة حب الوطن واحترام مؤسسات الدولة وقانونها وتعويد التلميذ كيف يكون مواطنا صالحا، واطلاعه على أهم القضايا السياسية الوطنية والقومية والعالمية، الا أن تغلغل الايدولوجيا والشعاراتية في هذه المؤسسات يخلق ثقافة سياسية مشوهة لدى طالب العلم، بل تبعده هذه الايدولوجيا –التي تقدس شخص الحاكم أو أيديولوجية محددة– عن فهم الواقع على حقيقته

وتزداد الأمور تردیا عندما تسود في المؤسسات التعليمية تنشئة نقلية تقليدية بدل من تنشئة عقلية نقدية مبدعة وأكثر حداثة وعصرنه[1] .

وتعتبر المدرسة أداة مهمة من أدوات التنشئة السياسية؛ وهي تقوم بذلك من خلال عدة أدوات وآليات هي: المناخ المدرسي ، أسلوب المعلم ، المناهج والمقررات الدراسية ، الطقوس المدرسية.

فالمناخ المدرسي يتاثر به التلميذ والطالب فقد يشجع على الابداع والعمل من خلال الامل والتفاؤل الموجود في تقاليد المنظومة التربوية وهذا يعطي ثقة كبيرة للطفل يجعله يقبل على الدراسة والتفوق ، وقد يكون العكس فالجو لا يشجع على الدراسة والتفوق ،وقد يكون هناك تناقض بين ما تقدمه المدرسة وما يتلقاه في الأسرة تجعل التناقض بارزا مما يؤثر على أداء الطفل ،كما أن هناك أنماط في تصنيف المدارس :

النمط الاتوقراطي أو الفردي أو الديكتاتوري أو التسلطي والاستبدادي .النمط ألتراسلي أو ألتسيبي أو الحر. النمط الديمقراطي أو المشارك أو الإنساني أو التعاوني.

وتلعب المناهج والمقررات الدراسية ونوعية المواد المقررة كالتربية الإسلامية والمدنية والتاريخ واللغة والرياضيات والفيزياء والعلوم دورا مهما في خلق الإبداع وتعويد المتعلم على التفكير المبدع والنقد والحفظ كأدوات عقلية تجعل منه انسنا مستقل وحر في التفكير وهذا ينعكس في المستقبل على التفكير في مصالح الأمة والوطن مما يؤدي به إلى التفكير في حالة المجتمع والمساهمة في عملية البناء ، ففي النهاية يسد ثغرا على الأمة ،وهو الهدف الأسمى إعطاء مواطن صالح.

أما الطقوس المدرسية كتحية العلم ، وترديد وحفظ الأناشيد الوطنية والتأثر بها ، والاحتفال بالمناسبات الوطني والدينية كيوم الاستقلال ،وبقية الأعياد الوطنية الأخرى لكل دولة فكلها تكرس الضمير الجمعي وذا كفي بتعزيز روح الانتماء .

[1] – ملتقى الباحثين السياسيين العرب ،مرجع سابق الذكر ،ص14 .

كما إن أسلوب التدريس يلعب دورا كبير في فهم واستيعاب التلاميذ والطلاب من خلا المناهج الجديدة والمقاربات التي تتماشى وروح العصر فالمشاركة والتشجيع وإبداء الرأي والحرية هما أساليب كفيلة بإنتاج جيل له الجرأة والأخلاق وحب الأخر وحب الانجاز تجعل منه مواطنا مسؤول وناجح عكس القمع والأساليب التقليدية[1] .

3-المؤسسات الدينية :

إن دور الدين في المجتمع له تأثير بالغ الأهمية تجعل المرء يسلم نفسه بلا مناقشة باعتبار القيم المدرسة هي قيم ربانية لا يجوز الخروج عنها ، وبالتالي سلطة الدين والمؤسسات الدينية على العقل مطلقة في بعض الديانات ،وفي بعض المواضيع من المحرمات والطابوهات ، فكلما كانت القيم الدينية مشجعة على الإبداع والعلم والمعرفة والعقل والنقد ، أنتجت لنا إنسانا متميزا وناجحا وصالحا ،فعكس ماركس والماركسيين الذين يعتبرون الدين مخضر الشعوب ، في حين يرى البعض انه لابد من تعزيز دور الدين لأنه مكمن النجاة في الدنيا والآخرة مثل "علي عزت بقو فيتش " .فيعتبر إن كل اشتهادات المسلم كلها خير حتى وان أخطا، فان أصاب له اجرين وان أخطا له اجر الاشتهاد ، ومنه تجعل المسلم في سعادة دائمة لأنه في حالة عبادة دائمة .

اسعيد محمد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمو قراطي مجلة العلوم انسانية العدد 34 – 2012 ص

تعليم الفرد والجماعات المعاير التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع

إمداد الفرد بإطار سلوكي معياري وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة

الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي ومجتمعي .

[1] -رضا محمد هلال، مرجع سابق الذكر، ص17.

توحيد السلوك الاجتماعي والتقرب من مختلف الطبقات الاجتماعية

إنتاج قيم سياسية لمختلف طبقات المجتمع في الوطن الإسلامي [1].

يلعب الدين دورا في الحياة السياسية للمسلمين وما يقوم به المفسرون والفقهاء في توطيد الحكم والولاء ونقد الواقع خاصة فيما يخص نظام الحكم، والولاء للحاكم ،وتبقى المجتمعات الإسلامية تعاني فيما يخص النظام السياسي في بعض الدول من المحرمات الحديث عن الديمقراطية والانتخاب والمشاركة السياسية .

2- المشاركة السياسية:

كلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني ''القيام بـ'' وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور مع.

المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام .

أيضا تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام.والسياسة تعني تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرياسة عليهم ونفاذ الأمر فيهم ولها معاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض،وتعني علم التخصيص السلطوي للقيم ل "ديفيد ايستون" وهي أسلوب التسوية السلمية للصراعات عبر الحوار والتفاوض للتوصل إلى حلول وسط،كما إنها العلم التجريبي يدرس تشكيل السلطان والمشاركة فيه .

[1] – أسعيد محمد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمو قراطي مجلة العلوم إنسانية العدد 34 -2012، ص214 .

وتعني المشاركة السياسية مشاركة عدد كبير من الناس في الحياة السياسية ، من الأنشطة والمجالات بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد، وهي العملية التي يمكن من خلالها إن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها ، وتعني المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

والمشاركة السياسية من الناحية الإجرائية مساهمة المواطنين المباشرة او غير المباشرة في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسي المحيط ومن خلال هذا المفهوم يمكن الوصول الى مؤشرات المشاركة السياسية في المجتمع ،وتعبر عن المقصود بالمفهوم الإجرائي وبالتالي حق المواطن في التصويت وفي الوصول وتولي الوظائف العامة والمشاركة في صناعة واتخاذ القرار .

تعني وجود مستويات متفاوتة ومختلفة حسب نظام الحكم الذي تختلف فيه المشاركة من دولة إلى دولة بين الديمقراطية والاستبدادية.[1]

كما إن هناك مؤشرات للمشاركة السياسية عبارة عن حرص الفرد أن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة .ومن المؤشرات التي تدل على المشاركة السياسية ،الترشح للمناصب السياسية والإدارية ،الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية وجماعات المصالح،العمل مع الرسميين في صنع السياسة العامة .

[1] – محمد عادل عثمان،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية ،القاهرة ،12، أغسطس ،2016 تاريخ المشاهدة 15-10-2021 https://democraticac.de/?p=360262

إن فكرة المشاركة السياسية تعود إلى الثورة الصناعية خاصة القرن التاسع عشر أين بدا يظهر مفهوم الدولة القومية ،و الاحتكام للشرعية والديمقراطية وانتصار الثورة الفرنسية وبدا الحديث عن الحقوق السياسية والعدالة والمساواة والحرية حيث تحرر العقل الأوروبي خاصة بظهور الأحزاب السياسية والمعارضة ،والمجتمع المدني أصبحت المشارك السياسية احد عناصر وأركان النظام السياسي وقوته في المجتمعات المتقدمة .

كما ان "أفلاطون "يعتبر الديمقراطية احد مظاهر المشاركة السياسية ،في حين ان "روسو" يعتقد إن هناك مجموعة واحدة فقط هي القادرة على تجسيد مفهوم المشاركة السياسية والتي تمثل جانب السيادة والتي تسند لها مهام تسيير الشأن العام .ويعتقد الاستاذ "صاموائيل هنتيقتون "

ماركس يرى أن الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة لمواطنيها ليست في واقع الأمر إلا حقوق الفرد الأناني المعزول عن غيره من البشر وانه ليس صحيح أنها تقوى وتدعم الجانب العام في نشاط الفرد وحياته ، كما ان الثورة السياسية التي أطاحت بسلطة الحاكم هي التي جعلت موضوع الدولة موضع اهتمام من جانب الأفراد حيث إنها قد حولت تلك الشئون إلى مسالة عامة تحظى بعناية جميع الأفراد أي أنها قد ألغت السمة السياسية التي كانت سائدة للمجتمع المدني القديم الإقطاعي وتحوله إلى الديمقراطية[1] ، ومن هنا أصبحت الوظائف السياسية تدخل في اهتمام الأشخاص ،وفكرة المشاركة السياسية هي الأساس في الفلسفة الماركسية على أساس إن الطبقة العاملة تشكل وحدة مثقفة متعاونة واعية تسعى لتحقيق الاشتراكية في مقابل الاستغلال الرأسمالي . ويعتقد الأستاذ "صاموئيل هنتيقتون "إن المشاركة السياسية عمل يقوم به المواطنون من خلا المشاركة في صنع القرار والتأثير في مخرجات النظام وما يحقق مطالب الأفراد [2].

[1] – محمد عادل عثمان،مرجع سابق الذكر ،

[2] – مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**،ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007، ص87 .

لكن في الفكر السياسي الإسلامي المشاركة السياسية أعمق وأدق كونها أمر رباني يلزم المسلم بالمشاركة عن طريق الشورى التي أمر الله بها في القران الكريم والسنة النبوية في ممارسة الحكم فلا بد من الشورى بين المسلمين في تسيير أمور دنياهم ودينهم ،فهناك العديد من الآيات التي دلت على الشورى ، فمثلا في قوله تعالى :" وأمرهم شورى بينهم " وفي سورة النمل ،حين قالت ملكة سبا "يا أيها الملء أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون "سورة أل عمران "وشاورهم في الأمر "،[1]وحتى في السنة المشرفة أعمال وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم بحيث كان يشارك الصحابة في القرارات ويتشاور معهم في كل شيء وما يهم وما يتعلق بدينهم ودنياهم ، وقد سار الخلفاء الراشدين على نفس النهج النبوي في تطبيق تعاليم القران وأقوال وأفعال النبي (ص) من خلال الدولة الإسلامية التي أسسها النبي(ص) .

وبانتهاء عصر الخلافة وتحول نظام الحكم إلى الوراثي تراجعت فكرة الشورى كأساس لممارسة الحكم وأصبح الحكم فردي وأحينا استبدادي حسب فترات الحكم التي مر بها من الخلافة الأموية إلى الخلافة العباسية ثم عصر المماليك إلى الدولة العثمانية .

وعليه يمكن أن نستنتج من خلال مفهوم المشاركة السياسية ان لها علاقة بالرأي العام والأحزاب السياسية والتنشئة السياسية والتنمية السياسية والثقافة السياسية وجماعة المصالح

مستويات المشاركة السياسية :

المستوى الأول: وهو ممارسة النشاط والسياسة، مثل: عضوية المنظمات السياسية، والتبرع للمنظمات والمرشحين، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة فى الحملات الانتخابية، وتوجيه الرسائل فى القضايا السياسية للمجالس النيابية والمجالس السياسة

[1] – عبد العاطي محمد احمد،**الفكر السياسي للإمام محمد عبده** رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1977، ص178 -179

والصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة للفرد ويعتبر المستوى الأول هو الأعلى في المشاركة السياسية .

المستوى الثاني: وهو مستوى المهتمين بالنشاط السياسي ويشمل المصوتون في الانتخابات والمتتبعين لما يحدث في الساحة السياسية.المستوى الثالث:ويشمل الهامشيين على مستوى الساحة السياسية والذين لا يهتمون بالعمل السياسي في اغلب الأحوال إلا وقت الأزمة وإثناء تهديد مصالحهم فإنهم يعودون تحت ضغط مصالحهم.

المستوى الرابع: يشمل المتطرفين سياسيا وهم الذين يعملون خارج الأطر والقوانين وخارج الأطر الشرعية التي تنظم العمل السياسي ويلجئون إلى أساليب العنف ويعادون المجتمع او التطرف بالانسحاب من أي شكل للممارسة السياسية والانضمام إلى الغير مهتمين وغير المكترثين بالمشاركة السياسية .

مراحل المشاركة السياسية:

1مرحلة الاهتمام السياسي: وهى مجرد الاهتمام أو المتابعة للقضايا العامة والأحداث السياسية.-

2 مرحلة المعرفة السياسية : ويقصد بها معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي المؤثر في المجتمع.

- 3 .مرحلة التصويت السياسي: وهو المشاركة في الحملات السياسية، سواء الدعم المادي أو المعنوي

- 4 .مرحلة المطالب السياسية: وهى تتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية،عن طريق الشكاوي والتظلمات وعرض القضايا والاشتراك في الأحزاب و الجمعيات والأعمال التطوعية.

خصائص المشاركة السياسية:

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إداري

-المشاركة سلوك مكتسب وايجابي

-المشاركة عملية اجتماعية متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد

-المشاركة تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

-تشمل المشاركة السياسية جميع المجال الجغرافي للدولة حيث لا تقتصر فقط على مكان محدد

-تعتبر المشاركة السياسية حق وواجب في نفس الوقت

-كذلك المشاركة هي روح الديمقراطية حيث انه لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون المشاركة

-تعتبر المشاركة السياسية هدف ووسيلة في إن واحد حيث إنها تهدف الى حياة ديمقراطية سليمة وتقتضي مشاركة الجماهير مما يجعلها هدف ووسيلة في نفس الوقت .

-تعمل المشاركة السياسية على توحيد الفكر الجماعي وبلورته لجميع المواطنين .

متطلبات المشاركة السياسية:

-ضرورة ضمان حاجات المواطنين الأساسية مثل السكن العمل التعليم الصحة الغذاء وحرية التعبير والرأي.

ارتفاع مستوى وعي الجماهير بإبعاد الضر وف السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع

-الشعور بالانتماء للوطن والمشاركة عبارة عن واجب تفرضه المواطنة

-الإيمان بجدوى وأهمية المشاركة ووضوح السياسات العامة المعلنة إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع السياسة العامة

-وجود التشريعات التي تتضمن وتأكد المشاركة السياسية-

-وجود برامج تدريبية للمؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني، ومهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير وتنمية قدرة المواطن على المشاركة.

-وجود القدوة الصالحة فى كل موقع من مواقع المجتمع .

-لامركزية في الإدارة .

-زيادة منظمات المجتمع المدني ورفع مستوى فاعليتها .

-تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وحثها على غرس قيم المشاركة لدي الجماهير.

-ضرورة التزام وسائل الاتصال - عموما - بالصدق والموضوعية، عند معاجلة كافة القضايا والأحداث والمشكلات المختلفة

- إفساح المجال أمام كافة الآراء والأفكار بغض النظر عن الانتماءات الحزبية أو المهنية أو الفئوية أو غير ذلك من الانتماءات [1]

3- التثقيف السياسي:

تعرف الثقافة السياسية بانها الارث الاجتماعي ومحصلة النشاط الاجتماعي والمادي للمجتمع ،ويتكون الشق المعنوي من حصيلة الناتج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي ويتجسد في الرموز والأفكار والنظم والمفاهيم وسلم القيم والحس الجمالي ، أما الشق المادي فيتكون من الناتج الاقتصادي والتقني وآلات والأدوات والبيوت وأماكن العمل والسلاح ،إما الإطار الاجتماعي الذي يتحقق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل الى جيل فهو

[1] - حسن سند، مفهوم المشاركة السياسية، وتطبيقه على المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2013، ص16-17-18.

المؤسسات والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعية الأخرى، فالثقافة هي ثمرة المعايشة للحياة والتمرس فيها والتجاوب معها وتجاربها ومراحلها ، فهي نظرة عامة للوجود والحياة والإنسان ، كما يستخدم المصطلح أحينا بمعنى فئوي ، فهناك ثقافة رجعية وإيديولوجية .

وقد عرفها "تايلر ادوارد" بانها الكل الديناميكي المعقد الذي يشتمل على المعارف والفنون والمعتقدات والقوانين والأخلاق والتقاليد والفلسفة والفن والأديان والعادات والتقاليد التي اكتسبها الفرد من مجتمعه بوصفه عظوا فيه[1] .

فالثقافة السياسية السائدة ومهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الإفراد باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يمارسون التأثير على بعضهم البعض في إطار أوضاع اجتماعية أو كما يسميها "بورديو "الميدان (ميدان التأثير والتفاعل). وهذا التفاعل وان كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، وبغض النظر عن المستوى التعليمي أو مستوى التقدم التقني أو حتى نوع النظام السياسي، فإن هده الأنماط تأخذ صورا مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموعة من السلوكيات والتوجهات نحو السلطة أي ما تفعله أو يتوجب أن تفعله[2].

أنواع الثقافة السياسية :

هناك العديد من التصنيفات لأنماط الثقافة السياسية ومنها تصنيف الأستاذ" قابريال الموند""وسيدني فيربا"من خلال علاقة الثقافة السياسية بالنظم الديمقراطية وتحدثا عن ثلاث أنماط رئيسية نذكر منها :

[1] – محسن جابر،الثقافة السياسية وأثرها علي النظام السياسي ،كلية الاقتصاد والتجارة زلتين ،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،الجامعة الاسمية الإسلامية ، العدد السابع يونيو 2016 ،ص309 .

[2] –مايكل طومسون وآخرون: نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 9111 ،ص 946.

الثقافة الرعوية أو الضيقة: وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على القرابة والعرف والدين، وتسودها العلاقات القرابة والعشائرية والطائفية التي تتحدد على أساسها الو لاءات والانتماءات السياسية .وهدا النوع من الثقافات تجده في المجتمعات القديمة البدائية أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة والتي تفتقر إلى آليات التكامل السياسي ولهذا يستبعد أن تنشأ عنها ثقافة سياسية وطنية باعتبارها بدائية وضيقة ومغلقة لا تتطور إلا ببطئ شديد.

ثقافة الخضوع: وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطورا والتي ترتكز على مؤسسات سياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية، وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار أحكام قيمية تجاه النظام السياسي ككل، دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كما كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية .أن هذه الثقافة تجدها أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعملياتها، بمدخالات ومخرجات العملية السياسية، الا أنها بالمقابل تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية . ولهذا تجدهم في انتظار تدخل النظام لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة، ولكن في خنوع تام وبعيدا عن أي تجاوزات، ولهدا هم أبعد ما يكون عن المشاركة في الحياة السياسة لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عملياتها.

ثقافة المشاركة: على غرار النمط السابق تتميز هذه الثقافة أيضا بجوانب معرفية وحسية عالية تجاه النظام ورموزه، إلا أن الفرق يكمن في الفاعلية والايجابية التي يتميز بها أصحابها، إنهم يعتقدون بإمكانية المشاركة في الحياة السياسية وبحيازتهم على قدرات التدخل في النشاطات و العمليات السياسية والتعديل فيها أو تغييرها، عن طريق الممارسات والوسائل المتعددة المتاحة للأفراد والهيئات والتنظيمات المختلفة، كالانتخابات والاتصالات السياسية والمظاهرات إلى غير

ذلك من أشكال وسبل المشاركة التي لا توجد في الواقع الافي ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية[1].

عناصر الثقافة السياسية :

لقد حدد الدكتور كمال المنوفي مضمون الثقافة السياسية أو) :أبعادها في ثنائيات متعارضة على النحو التالي:

1- الحرية والإكراه :بمعني إن الثقافة السياسية الديمقراطية مبنية على الاقتناع وحرية الاختيار، وبالتالي يصبح لدى الفرد الإحساس بان المشاركة السياسية تؤدي إلى التأثير في الأحداث، أي أنه ذو قيمة في المجتمع، أما الثقافة النقيضة النظم السلطوية) تبنى على الخوف والرهبة، وطاعة السلطة تكون بدافع الإكراه.

2- الشك والثقة: إن عنصر الشك/الثقة واحدا من عناصر الثقافة السياسية، وكلما زادت الثقة بالسلطة لأي مجتمع زاد إمكانية التعاون معها والعكس صحيح. ولابد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر العملية السياسية .

3- المساواة والتدرج: أن الثقافة السياسية قد تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع أو على التفرقة التحكمية بينهم، ثم معرفة مدى أثر ذلك على درجة المشاركة السياسية للأفراد.

4- الولاء المحلي والولاء القومي: لما كان الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو جماعته اللغوية أو المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور

[1] - بوسقيعة سليم ،الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، الباحث الجتماعي – العدد 11-مارس 2015،ص-116-117-118.

بالمسئولية العامة والمشاكل القومية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى .

5- الخنوع والمقاومة: أي الطريقة التي يتعامل بها الفرد مع السلطة سواء عبر المقاومة العنيفة أو السلمية، أم الإذلال والقبول المطلق للفرد بالسلطة رغم ما يتعرض له من استغلال وعنف من جانب السلطة.

6-الدينية والعلمانية: عنى بها علاقة الدين بالسلوك ي السياسي للفرد، ويرتبط ذلك بقضيتين، الأولى طبيعة الدين نفسه والمجالات التي ينظمها؛ فالدين الإسلامي ينظم كافة نواحي الحياة بما فيها الناحية السياسية مثلا، والثانية هي كيفيفهم الفرد الدين ومدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينه.

الثقافة السياسية والتنمية السياسية:

إن مزيج العاطفة والمنطق الذي ينشط السياسة هو دائمًا مزيج من مكونات قوية ولكنها يومية مثل الهيبة والشرف والولاء والكراهية والعدوان والواجب والضمير والمزايا المادية والمصلحة الذاتية والبحث عن الأمن بجميع أشكاله. هناك سياسة الرؤية والطموح. وكذلك سياسات اليأس. كيف نصنف ظاهرة تشمل الكثير من خبرة الإنسان؟ مثلما نشعر أنه قد يحتضن عظمة الشعر ، فإننا نتذكر أنه في بعض الأحيان يمكن أن تكون السياسة مبتذلة وتافهة مثل بعض الدراسات الأكاديمية عنها تافهة. ويبدو أن حدود السياسة المراوغة تتغير باستمرار. السياسة دائما أكثر من مجرد أقوال وأفعال السياسيين المعروفين. ومع ذلك ، يبدو في لحظات أنه يتقلص إلى تصرفات الرجال الصغار المخططين المتعطشين للسلطة.يبدو أحيانًا أن روح النظام السياسي تنتج واقعًا هو أكثر بكثير من مجرد مجموع كل الأشخاص والمؤسسات في الوقت الحالي ؛ ومع ذلك ، يمكن للسياسة أن تكون فقط أفعال أفراد معينين يمكن لقلة منهم أن تطغى بسهولة على الكثيرين. قد يقول البعض أن السياسة يمكن أن توجد في كل مكان في غرفة النادي

والمكتب التجاري ، وبين رجال المدارس ورجال الكنيسة ، وحتى في المنزل ولكن من المؤكد أن السياسة تفترض أبعادها الكبرى فقط عندما تكون مرحلتها هي الدولة ويمكن لسلطاتها تشكيل قانون البلاد. ومع ذلك ، حتى عندما يتم تعيين الحدود على سياسات الدول القومية ، لا يقوم كل مجتمع وطني بإنشاء نمط فريد خاص به من النظام بحيث يكون حتى السياسي الماهر في المنزل فقط في بيئته الأصلية ويصبح غريبًا في كل الخارج. كيف يمكن تصنيف الانظمة السياسة والتمييز بينها عندما يبدو كل مجتمع محلي ومجتمع وطني قادرًا بشكل تلقائي على إنتاج أسلوبه وأشكاله الموضوعية المتميزة والمستمرة في السياسة؟ السياسة متجذرة بعمق في العبقرية الأصلية لكل أمة لدرجة أن استمرارية معدل التقاليد السياسية تقاوم باستمرار قوى التوازن في العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للحياة الحديثة. في حين أنه من الممكن التمييز بين أشكال مختلفة من الحكومات – الملكيات ، والجمهوريات ، والديكتاتوريات ، وما شابه – فإن مثل هذه الاختلافات لا تحكم بالضرورة أسلوب السياسة. هناك حاجة إلى أساس آخر للتصنيف، ولكن اكتشاف أنه من الصعب جدًا أن يتخلى المفكرون والعلماء عن البحث بشكل عام. سعى البعض إلى اختزال كل السياسة إلى العام والقابل للتعميم، من خلال التحدث بلغة التجريديات مثل "الدولة" و "السيادة" و "السلطة" و "الرجل السياسي"، كما لو أن ظلال السياسة هذه هي نفسه من مكان إلى مكان ومن يوم لآخر. لقد تخلى آخرون ، على الأقل في الوقت الحالي ، عن أي أمل في التعامل مع الخصائص العالمية للسياسة وألقوا أنفسهم في دراسة السياسة على وجه الخصوص ، وسياسة زمان ومكان محددين. يمكن ترك مشكلة تصنيف السياسة في يوم من الأيام لفضول العلماء المنعزلين ، لكنها أصبحت اليوم فجأة واحدة من القضايا الكبرى للشؤون العامة والعلاقات الدولية. بسبب الظهور الدراماتيكي لمجموعة من الدول الجديدة ذات السيادة ، فقد واجه رجال الدولة فجأة أسئلة محيرة حول طبيعة الاختلافات في إدارة السياسة. ما معنى "التطور السياسي" وماذا يميز "التحديث" في عالم السياسة؟ هل يوجد في السياسة نفس التمييز الموجود في الاقتصاد بين "المتقدم" و "المتخلف"؟

هل هناك أشكال وشروط معينة للسياسة ضرورية لدعم ، أو على الأقل لا تمنع ، الأشكال الأخرى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ ما هي أهمية الخلاف بين القديم والجديد ، بين القيم التقليدية والممارسات الحديثة لاستقرار النظام السياسي والحفاظ عليه؟ وفوق كل شيء ، إلى أي مدى يمكن تسريع وتوجيه التغيير السياسي ، وكيف يمكن أن تتحول المجتمعات التقليدية بشكل أفضل إلى أنظمة سياسية ديمقراطية؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي ابتليت بها قادة الدول الجديدة وهم يفكرون في الاختلافات بين السياسة المعاصرة في مجتمعاتهم ورؤاهم حول نوع الأنظمة السياسية التي سيبنونها. هذه هي الأسئلة التي يجب أن يجيب عليها كل من سيساعد الجديد[1].

4-التكامل السياسي:

يعرف الأستاذ "ارنست هاس" E.hass التكامل على أنه: العملية التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية و الثقافية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة فالتكامل ادن لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة ،وكذالك تعريف "ليون ليندبرغ" للتكامل إذ يعتبره العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

في حين يعرف الأستاذ "كارل دوتش" في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي استند إليه "هاس "بحيث عرف التكامل على أنه :(الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي)،فالتكامل

[1]-https://muse.jhu.edu/book/42942#info_wrap .15-10-2021. Lucian W.PYE,SIDNY VERBA,political cultur and political development, **Princeton Legacy Library 2015**

من الناحية الإجرائية هو عملية مستمرة تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على إتحاد القرارات في عده المجالات والتفويض هنا لأن الأول في علاقاتها التكاملية تربط نفسها بالهيكل الجديد وفق اتفاق محدد مسبقا واقتصار هذا التفويض على بعض المجالات [1].

عملية بمقتضاها يتزايد الترابط والتنسيق بين الدول على مستوى صنع السياسات، ويشمل التكامل على مستوى المؤسسي، والتكامل في مجال رسم السياسات، والتكامل على مستوى الاتجاهات السياسية، والتنسيق على مستوى الشؤون الأمنية والدفاعية" مجتمع الأمن ." وهناك من يضيف التكامل الأمني :وهو يظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية، وينبي في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة.

شروط التكامل :اختلف منظرو التكامل حول حصر الشروط الواجب توافرها في الأجزاء لتشكيل الكل المتكامل لكن هناك شروط مشتركة، منها:

-التجاور الجغرافي :يؤكد "**إرنست هاس Ernst Haas** " أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعد شرطًا أساسيًّا لتحقيق التكامل الإقليمي.

-المصلحة المشتركة :يقوم التكامل على مبدأ أساسي، هو ضرورة تحقيقه لمكاسب خاصة ومشتركة بين الدول المشكلة لها فكلما كانت مكاسب التكامل عادلة ومتقاربة كان ذلك دافعًا إيجابيًّا للعملية التكاملية .

[1] - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ،حمدوش رياض،مفهوم التكامل واهدافه ،-https://www.politics-dz.com/مفهوم-التكامل-و-أهدافه.

–الديمقراطية :يعتبر"**إرنست هاس، وإيتزيوني**" التعددية والديمقراطية شرطًا لتحقيق التكامل من حيث إن الحكومات الديموقراطية ستكون أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها، كما تكون فيها عملية نقل الو لاءات والتنازل التدريجي عن السلطة لصالح المؤسسات المشتركة أسهل وأكثر مرونة[1].

المحور الرابع: التنمية السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية :

يجب أن نعرف إن مهد الديمقراطية هو الغرب في عمومه خاصة الدول التي عرفت الثورة الصناعية مثل بريطانيا وفرنسا التي دافعت شعوبها عن الحرية والعدالة والمساواة و الايخاء والتضامن بين شعوبه والتي سبقته حركة أدبية وفنية وفكرية وعلمية حتى وصلت إلى موضوع السياسة والحكم مع بداية القرن التاسع عشر وانتقلت إلى باقي أوربا وانتزاع نوع من المشاركة في الحكم من الملوك المستبدين والأنظمة الجديدة خاصة مع ظهور الولايات المتحدة والحروب العالمية الأولى والثانية بالإضافة إلى المطالبات الداخلية سوءا عن طريق المطالب السلمية أو اللجوء إلى العنف .

وتشمل الديمقراطيات الكلاسيكية كل من فرنسا بريطانيا الولايات المتحدة ألمانيا ايطاليا سويسرا اسبانيا ....وكل نظام سياسي له مقوماته وتنظيمه الخاص به رغم أن هناك خصائص مشتركة بينهم يجعل منها أنظمة سياسية ديمقراطية، وتنمية سياسية رائدة ونموذج يعتبر قدوة لدول العالم الثالث رغم ذلك فان هناك أزمة تخص التنمية السياسية في العديد من الجوانب والمظاهر والمؤشرات تعيق التنمية السياسية الحقيقة .

[1]-https://political-encyclopedia.org/dictionary الموسوعة السياسية ،بدور جمال الدولي20%والاندماج20%/التكامل ،
التكامل والاندماج الدولي ،

ازمة التنمية السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية :

حددت " دينا شحاته " أهم مظاهرة الأزمة الحالية للديمقراطيات الغربية في:

1- تزايد نسبة المعارضة الشعبية للواقع الاقتصادي والاجتماعي المسيطر في الدول الغربية.

2- رفض للعولمة ومشروعات التجارة الحرة والاندماج الاقتصادي، والمطالبة بسياسات اقتصادية حمائية.

3- المطالبات بسياسات تحد من الهجرة خاصة من الأحزاب المتطرفة .

4- تراجع شعبية الأحزاب الرئيسية وشعبية الأحزاب الراديكالية من اليمين واليسار.

5- تراجع المشاركة السياسية والانتماء للأحزاب و الثقة في النخب السياسية سواء المعارضة أو المنتخبة

6- بروز الاحتجاجات والحركات غير الرسمية، وتراجع دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني التقليدية.

7- تأجيج وتصاعد التيارات الشعبوية اليمينية ونجاحها في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل والمجر وبولندا والنمسا، وتصاعد حصتها من الأصوات الانتخابية في دول مثل السويد وألمانيا وهولندا، وفرنسا ونجاحها في دفع بريطانيا للتصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي.

2- الأسباب السياسية والمؤسسية:

أ- هيمنة عدد محدود من الأحزاب السياسية من يمين ويسار الوسط على العملية السياسية في الديمقراطيات الغربية منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت توجهات اقتصادية متقاربة إلى حد بعيد.

ب- قيام معظم الديمقراطيات الغربية بتبني أسلوب تفاوضي بين النخب السياسية، وذلك لتفادي الصراعات و الاستقطاب المجتمعية ما أدى إلى انتقال عملية صنع القرار إلى الغرف المغلقة وخارج الهيئات المنتخبة، مثل المحاكم والبنوك المركزية، والتي لعبت دورا مهما في حسم العديد من القضايا الخلافية والمحورية.

ج- تصاعد دور الهيئات الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية والاتفاقيات الاقتصادية النقدية والمالية واتفاقيات التجارة الحرة المختلفة والتي يقوم بإدارتها خبراء غير منتخبين محليا، ومن ثم نزع معظم القرارات الاقتصادية والاجتماعية من المجال الوطني ومن الهيئات المنتخبة.

د- هيمنة القضايا النوعية والحقوقية على الأجندة السياسية على حساب القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

هـ- تراجع التوازن بين الحريات السياسية والاقتصادية من جانب، والإرادة الشعبية من جانب آخر، حيث أصبح هناك انطباع بأن المنظومة الليبرالية التي تؤكد على الحريات أصبحت لها الأولوية في النظم الديمقراطية بينما منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تراجع مستمر.

وقد أدى ما سبق إلى تراجع دور المواطن وإقصاء فئات كاملة من الحسابات السياسية، الأمر الذي نتج عنه ظهور أحزاب وقوى خارج المنظومة التقليدية على أقصى اليمين وأقصى اليسار نجحت في البناء على هذه المظالم وتشكيل كتلة جديدة مضادة لسياسات النخب التقليدية[1].

[1] - دينا شحاتة ،أزمة الديمقراطيات الغربية ...مقاربات نظرية للفهم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،يوم :2-1-2019 الموقع الاليكتروني :https://acpss.ahram.org.eg/News/16832.aspx

المحور الخامس : التنمية الاجتماعية والسياسية للاتحاد الأوروبي" أنموذج مجتمع المعلومات".

تم تخصيص العديد من الدراسات العالمية لخصائص بناء مجتمع المعلومات في العصر الحديث ومشكلات التطور المتفاوت لتقنيات المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة والنامية. وهنا نتحدث في تأثير المعلومات و تطوير تقنيات الاتصال في الأنشطة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الحديث. وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لتحديد العلاقة بين المعلومات و مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات (ICT) ، مؤشر التنمية البشرية (HDI) و مؤشر الديمقراطية (DI). تظهر النتائج أن هناك صلة وثيقة بين البلدان الاجتماعية والسياسية جاذبية ومستوى تنمية المعلومات والاتصالات لديهم. ومع ذلك فإنه ليست متساوية بالنسبة للبلدان المختلفة ، والتي تم تجميعها حسب مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، دليل التنمية البشرية ، ودائرة التنمية الصناعية. الى جانب ذلك ، فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير كبير على المستوى الاجتماعي والسياسي. يؤدي تطوير عنصر المعلومات على الفور إلى تحسين المجال الاجتماعي والسياسي في البلدان ذات المستويات العالية من دليل التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دول الاتحاد الأوروبي تنتمي إلى هذا العنقودية. التنمية الديمقراطية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها علاقة عكسية في مجموعة البلدان مع متوسط مستويات HDI و DI و ICT.

إن انتقال المجتمع العالمي إلى المعرفة ، وتحول تكنولوجيا المعلومات الى قوة مولدة لتنمية البلدان يؤدي إلى تحول كل مجالات الحياة البشرية. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤول مباشرة 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا ، بقيمة سوقية تبلغ 660 مليار يورو. ومع ذلك ، فإن مستوى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الإجمالي للإنتاج أعلى بكثير 20٪ بشكل مباشر من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و 30٪ من الاستثمارات في هذا مجال. على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في القطاع العام على مدى العقود الماضية ، كان من الصعب تحقيق فوائد متسقة. وسبب الصعوبات هي الفجوة بين توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين(مثل الحكومات والشركات والمواطنين) ونتائج المشروع وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التغييرات المجتمع و يمكن القيام بذلك من خلال تشكيل قواعد بيانات موحدة ومنصات عالمية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في جميع مجالات الحياة. في الوقت نفسه ، تواجه الفرص والتهديدات الجديدة الحديثة في المجتمع ،و توفر المعلومات العالمية و تكافؤ الفرص لجميع البلدان للانضمام إلى منصة المعلومات العالمية ، ومن ناحية أخرى ، تساهم في الفجوة بين الدول على أساس استخدام التقنيات المتقدمة ، التي تعزز عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.على الرغم من محاولة تطبيق الحكومة الإلكترونية والابتكارات لتعزيز الكفاءة في المنظمات العامة لعدة عقود ، كان ابتكار الحكومة الإلكترونية في كثير من الأحيان لم تلب توقعات المواطنين أو الهيئات التشريعية أوالمنظمات.في القرن العشرين حيث ان أكثر البلدان نموا دخلت تدريجيا إلى حالة مجتمع المعلومات وهي كذلك توقع أنه في غضون بضعة عقود غالبية سكان العالم يعيشون في مجتمع عالمي للمعلومات.وبناءا على تحليل الواقع الاجتماعي في الثاني من نصف القرن العشرين ، لأسباب اجتماعية وتاريخية والارتباك بين مفاهيم "المعرفة" و "المعلومات".

وتسببت تكنولوجيا الاتصالات (ICT) في الكثير من التغييرات الهيكلية مثل إعادة تنظيم الاقتصاد ،العولمة وامتداد التجارة مما يؤدي إلى تدفقات رأس المال وتعزيز توافر المعلومات .والطابع الجديد للعمليات المعرفية ناتج عن الوسائل الإعلامية الجديدة التي ظهرت معًامع الإنترنت والبريد الإلكتروني ونظام الجماهير الاتصالات. لقد ربطوا العالم بالزى العسكري الفضاء. يقترح العقل العالمي رؤية إيجابية للمزيد مجتمع مستدام. يمكن تعريف الدماغ العالمي على أنه الذكاء الموزع الناشئ عن كل البشر والعوامل التكنولوجية مثل التفاعل عبر الإنترنت. هو – هي يلعب دور الجهاز العصبي في المجتمع كائن حي خارق.مشاكل الأشكال الحالية

للالكترونية نظم المعلومات (IS) المطبقة في خدمة الإنسان تم توثيق المنظمات بشكل جيد والاهتمام ركز الآن على كيفية إعادة تصميمها لـ المستقبل.تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحمل إمكانات الانفتاح الاقتصادي الفرص ، وتعزيز التغييرات الاجتماعية والسياسية في المجتمع ، وتوفير الوصول إلى المعرفة ، وخلق الحافز ومجال لأفضل الممارسات للمشاركة في جميع مجالات الحياة عمليات المعلوماتية الفعلية في جميع أنحاء العالم هي غير متماثل تماما. بدون الوصول إلى الإنترنت ، والتي يسهل التنمية الاقتصادية والتمتع بمجموعة من حقوق الإنسان والجماعات المهمشة و لا تزال الدول النامية حبيسة الفئات المحرومة الوضع ، وبالتالي إدامة عدم المساواة داخل وبين الدول.تشير البيانات الإحصائية إلى حقيقة ذلك ضرورية لزيادة وعي السكان فيما يتعلق بالإمكانيات التي يوفرها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في لاتفيا. تطوير مجتمع المعلومات وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في جميع مجالات المجتمع تحددها أولوية وطنية السياسة العامة.إن مستوى المعلومات اليوم حاسم في المجال الاجتماعي والاقتصادي تنمية البلاد.كان هناك انتشار للجاهزية الإلكترونية تدابير التقييم في السنوات الأخيرة أن كل واحد لديه هدف معين. بناءً على التعريفات والأهداف ،الأبعاد والأساليب والنهج ، في هذه الورقة ، اليتم تصنيف التدابير وأخيراً ، مقياس للاستعداد يتم تقديم التقييم. التقارب مقياس لتقييم الجاهزية الإلكترونية تشمل بعض المؤشرات المشتركة: البنية التحتية والوصول ، والوصول إليها واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأسر والأفراد ، لأعمال الإلكترونية ، التعليم الإلكتروني ، الحكومة الإلكترونية ، التمكين الأساسي المؤشرات. يمكن للمؤسسات المعاصرة أن تتحسن جودة حلول أمن المعلومات باستخدام أدوات التحليل والتصميم الهيكلي مثل CA All Fusionعارض بيانات إيروين.تأثير مجتمع المعلومات – كعامل التغيير التنظيمي على أداء الشركات هو يتم الاقتراب منها والقياس بشكل متزايد – عن طريق المؤشرات الإحصائية – في أدبيات التخصص ،تتطور بوتيرة سريعة. عبر الاتحاد الأوروبي ،تؤكد المؤشرات التي تقيس مجتمع

المعلومات العديد من التفاوتات وخاصة خصائص هذا القطاع ، الجوانب التي سيتم تفصيلها بشكل أكبر ، و تبرير نهج هذه الدراسة.تدفعنا مراجعة البحث إلى صياغة جديدة الفرضيات وتوسيع مجال البحث.الفرضية 1. هناك علاقة مباشرة بين المعلومات والاتصالات على المستوى الاجتماعي وتنمية سياسية للمجتمعات العالمية.الفرضية 2. قد يكون هذا التأثير مختلفًا في البلدان مع مستويات مختلفة من المعلومات وتطوير الاتصال.3 الأساليب والبيانات وطرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات ، مثل الإحصاء الوصفي والانحدار المتعدد وتم استخدام التحليل العنقودي لدراسة تأثيرتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية والسياسية ومستوى التطور.

التنمية الاجتماعية والسياسية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعكس مؤشر التنمية (ICT) ومستوى الشبكات البنية التحتية والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر كفاءة وفعالية. تم إنشاء قاعدة البيانات هذه بواسطة بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة الإحصاء وتنمية الاتصالات مكتب الاتحاد الدولي للاتصالات.يتم اختيار مؤشر التنمية البشرية (HDI) لتعكس مستوى التنمية الاجتماعية. HDI هولوسط الهندسي للمؤشرات المقيسة لكل من ثلاثة أبعاد: حياة طويلة وصحية مطلعة ولديهم مستوى معيشي لائق. يستخدم تصنيف التنمية البشرية لقياس التنمية من قبل الأمم المتحدة التنمية البرنامج للدولة .

يوفر مؤشر الديمقراطية لمحة عن الدولة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. يعتمد مؤشر الديمقراطية على خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية ، المدنية الحريات ، عمل الحكومة ، السياسية المشاركة والثقافة السياسية. هذه البيانات تم جمعها بواسطة وحدة المعلومات

الاقتصادية (EIU) ، ورائد عالمي في تحليل الأعمال العالمية.107 دولة في العالم هي موضوع البحث والمتغيرات هي بيانات عام 2017. والتي تتشابه أ [1]

[1] - https://www.e3sconferences.org/articles/e3sconf/abs/2020/26/e3sconf_icsf2020_13015/e3sconf_icsf2020_13015.htm 2021 -10--17

المحور الخامس : مشكلات التنمية السياسية في العالم الثالث:

حقيقة أن هناك مشاكل كثيرة حول نجاح التنمية السياسية والديمقراطية في العالم الثالث، والنجاح نسبي فيما يخص القارات الثلاث إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية فعندما نتحدث عن البرازيل في أمريكا اللاتينية تختلف عن النيجر في إفريقيا وعن الهند في أسيا تختلف عن مالي في كذلك في إفريقيا وهذا يرجع كذلك لعوامل أخرى تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية ، وتشكل مجموعة من الأزمات :

ا–أزمة الهوية : المفكر الفرنسي "أليكس ميكشيللي" اعتبر أن الهوية عبارة عن منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها، فالهوية هي وحدة المشاعر الداخلية، التي تتمثل في وحدة العناصر المادية، والتمايز، والديمومة، والجهد المركزي. وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يتمايز عمن سواه، ويشعر بوحدته الذاتية. الهوية مزيج من المقومات والمكونات ذات العلاقة والترابط الجدلي فيما بينها، بحيث لا يمكننا عزل أي مكون عن آلاخر، وهي هوية ذات خصوصية بالغة[1] .

وفي ضل الدولة الحديثة وطبيعة تكوينها في الدول النامية طرح مشكل الهوية وأصبح في كثير من الدول محل صراح عرقي بين أطياف المجتمع داخل الدولة الواحدة من خلال العرق والدين واللغة، في كل من إفريقيا واسيا ،ودور الاستعمار الغربي في تشكيل الدولة في العالم الثالث والدولة الوطنية عموما،والنخب الحاكمة،وقد شكل التباين العرقي والتخلف الاقتصادي والتفاوت الطبقي في المجتمعات النامية .

[1] - مؤسسة لجان العمل الصحي،مفهوم الهوية ،file:///C:/Users/pc/Download /مفهوم%20الهوية.pdf.

ب–ازمة الشرعية : الشرعية(legitimacy) ، الذي يعد أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم السياسة، والذي يشير إلى الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا

أهمية الشرعية من كونها القوة التي يستند عليها النظام في مقابلة خصومة المعارضةسيطرة القانون وإعلان علوه وسموه، ونبذ التحكم، ورفض مبدأ إعفاء السلطة من الخضوع للقانون الحكم وفقا للقانون .و يرى البعض أن الشرعية **legitimacy** – ترادف في معناها مصطلح البيعة **Homage** – في التراث العربي والإسلامي، فالبيعة كما يقول:" ابن خلدون "هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين ولا ينازعه في شيء من ذلك وبطبيعة الحال فيما يكلفه به من الأمر على النشاط والحركة، وكانوا إذا بايعو الأمير وعقدوا عهده جعلوا يديهم في يده تأكيدا للعهد ، وتعني أساس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها.حسب **بول باستيد– Paul Bastid** ويرى **Max Weber** أن الشرعية علاقة تبادلية بين الحكام والمحكومين، فمقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل على قدرته على خدمة شعبه[1].

يرى" كارل دويتش" أزمة الشرعية ليست متعلقة فقط بالجانب الإيديولوجي المبرر للقيادة بحق ممارسة السلطة، ولا بالجانب القانوني المتعلق بكيفية الوصول إلى السلطة، بل متعلقة بالعناصر البنيوية الثلاثة التي تقوم عليها الشرعية[2]:

أ– العنصر الدستوري: وهو المتعلق بمدى توافق طريقة وأسلوب الوصول إلى السلطة وممارستها مع مبادئ البلاد الدستورية.

[1] -https://political-encyclopedia.org/dictionarالشرعية20%مفهوم/

[2] - نفس المرجع السابق.

ب- عنصر التمثيل : وهو المتعلق بمدى اقتناع المحكومين بالذين يمثلونهم في السلطة وقبولهم بهم.

ج- عنصر الإنجاز: وهو المتعلق بمدى إنجاز السلطة لما هو منتظر منها من قبل المحكومين.

وما يميز كثير من الأنظمة في الدول النامية أنها تقوم على الدكتاتورية والاستبداد وأنظمة غير شرعية تقوم على الانقلاب واغتصاب السلطة بالقوة، والفساد السياسي والإداري عن طريق نخبة فاسدة تستمد قوتها من المؤسسات العسكرية، والولاء للاستعمار القديم.

ج-أزمة المشاركة: إن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث. و المشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع الأحزاب السياسية منظمات المجتمع المدني. أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات. وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا. لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا لمستوى من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وهذا راجع انعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحكام والشعوب [1].

د-أزمة التوزيع والاندماج: يعني التوزيع وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات والمصالح المادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع ومختلف وجيهات الوطن وشرائحه وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره وقد يمس الأمن القومي ويهدد العدالة والمساواة ، وهذا الاختلال في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي،في كل من إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية.أما أزمة الاندماج فهي تخص تشكيل وبنية

[1] - سعد الدين، إبراهيم مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية "بحوث ومناقشات منشورة حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1987 ، ص20 .

الوحدات وتنظيم الوحدات الوطنية ،السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة ، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح .وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة، فيما بينها وأزمة الاندماج على حد تعبير " لو سيان باي "هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل[1].وهناك مشاكل مشتركة مثل :

العجز في توفير الغذاء ،عدم القدرة على توفير الخدمات الصحية ،الامية المرتفعة ،البطالة مشاكل السكن ،انخفاظ الدخل الفردي وتراجع المستوى المعيشي،الديون الخارجية ،سيطرة القطاع الاول علفى القطاع الصناعي ،الزادة السكانية .

تختلف مشاكل التنمية السياسية في الدول النامية من دولة إلى أخرى فهناك دول تقترب كثيرا من الدول الديمقراطية الغربية من حيث المجتمع المدني والأحزاب السياسية فهناك تمثيل حقيقي والمعارضة تقوم بدورها و تداول على السلطة وحرية التعبير وحقوق الإنسان سجلت تحسنا كبيرا منذ بداية القرن الجديد نتيجة للضغوط التي قام بها الغرب على الدول النامية والمشروطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،والمعونات مقابل الديمقراطية ودعم الأقليات من خلال مقترب المشارة السياسية والديمقراطية التوافقية والتي سارت عليها كثير من الدول النامية وحققت نتائج مهمة مثل البرازيل ،الهند ،ماليزيا ،جنوب إفريقيا ، وغيرها على الرغم من وجود عوائق كبيرة سياسية وثقافية وأيديولوجية .وهناك مجموعة من الدول في العالم الثالث خاضت تجارب الديمقراطية ويمكن تصنيفها من المستوى الثاني وركزت على الجوانب الشكلية للتنمية السياسية وأهملت الجوهر الحقيقي من التحولات نحو التنمية السياسية على الرغم من وجود كثرا من المقومات التي تجعل منها من المستوى الأول ونجد هنا سيطرت النخة الحاكمة وتعيش على التبريرات وترفض التنازل على الحكم مثلا التلاعب بنتائج الانتخابات الفساد السياسي والإداري ،توجيه الإعلام والرأي ،التمفصل الاقتصادي .

[1] - عائشة عباش،إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي : تونس نموذجا، المركز الديمقراطي العربي ،برلين – المانيا،2017 م،ص 28-29 .

أما المستوى الثالث فهي مجموعة الدول خاصة لافريقية فهي دول شمولية ودكتاتورية الديمقراطية الشكلية ،فهناك مؤسسات قائمة لكن موجهة فالأحزاب والمجتمع المدني والصحافة وحرية الرأي و الانتخابات والتمثيل هو شكلي،أنظمة قائمة على القمع والفساد والاستغلال فهي بعيدة كل البعد عن التنمية السياسية والغاية المرجوة منها ،لكن الشعوب النامية تسعى وتناضل من اجل تحقيق التنمية السياسية والتحول بطيئ فالمستقبل هو للعالم الثالث .

المحور السادس : واقع وأفاق التنمية السياسية في الجزائر إبان الاشتراكية وفي ظل التحول الديمقراطي:

إن موضوع النظام السياسي تهتم به الدراسات في العلوم السياسية وبالأخص النظم السياسية المقارنة والقانون الدستوري، وما للتأثير الكبير في العلاقة بين وحدات النظام السياسي من خلال التفاعل والترابط والاستقلال والذي ينعكس في قوة وضعف النظام السياسي[1]، ومصطلح النظام كلمة لها مدلولها القوي في علوم المادة كما في العلوم الاجتماعية، فحسب الأستاذ (لودجيغ فون برتالانفي) بأنه: "مجموعة العناصر المترابطة فيما بينها بعلاقات، بحيث أنه إذا تعدلت إحداها، فإن الأخرى تتعدل أيضا، وبالتالي فإن المجموعة كلها تتحول"، ونسجل هنا أيضا ظواهر تتفاعل (interaction)، والثانية تجد فيه القوى الفاعلة (interdependence)، إن الفرضية الأولى نراها في وضع تجد فيه القوى الفاعلة (les acteurs) أنفسهم مباشرة في علاقة، يكون لكل منها دور محدد بدقة، وأن أي تعديل في أحد العناصر يؤدي لتحويل مجموع النظام، فعلى سبيل المثال، إذا اكتسب مدير ضمن فريق إدارة تجربة مباشرة في مجال تقنيات الإنتاج، فإن مجموع العلاقات مع المهندسين الذين يمتلكون تكوينا نظريا ضعيفا من جهة وتفوقا على الصعيد العملي من جهة أخرى سيتعدل، أما في نظام الترابط فإن العلاقات لا تكون مباشرة، ويكون تأثير كل فرد على الآخرين في آن معا غير إرادي ولا أهمية له في حد ذاته، ولكن وبفعل تضافر الجهود، يعدل عمل العديد من الأفراد من مجموع النظام، فعلى سبيل المثال إذا اختار عدد من الأشخاص دراسة الطب بدل الفيزياء، فستكون المنافسة أشد بين الأطباء، في حين سيجد الفيزيائيون فرص عمل بسهولة أكثر[2].

والنظام السياسي هو مجموعة الخطوات أو الإجراءات المتناسقة التي يتم من خلالها تدبير الأمور وتسييرها بطريقة صالحة، وبالنظر إلى أنه يطلق على كيفية حكم الدولة، فهو مجموعة الأحكام وما ينتج عنها من هيئات أو مؤسسات وتنظيمات متعلقة بإدارة الدولة من حيث

---

[1] – جان ماري دانكان، **علم السياسة**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997م، ص 140.

[2]– Peter Calvert, **an introduction to comparative politics**, London: Harvester wheasheaf, 1993, P 13-14.

إقامتها وإدارتها والمحافظة عليها وتحقيق غايتها، ويدخل في إقامة الدولة الأحكام المتعلقة بتنصيب الحاكم سواء الرئيس أو الملك، وشروط تولي الحكم وما له من حقوق وواجبات، وكيفية انتقال السلطة وموجبات ذلك، وحدود صلاحياته، ويدخل في ظل النظام السياسي الأحكام المتعلقة بالسلطة من حيث أنواعها، ومصدرها، والقيود التي ترد عليها، وأحكام الوزارات والولايات والتقسيمات المختلفة، والقضاء، والرقابة والعلاقات الخارجية،[1] وتقسم الأنظمة السياسية المعاصرة إلى:[2]

01- الأنظمة الديمقراطية التقليدية وتشمل نظام حكومة الجمعية، والنظام الرئاسي، والنظام والبرلماني.

02- الأنظمة الشمولية: وتشتمل على الدكتاتوريات الفردية، والدكتاتورية الطبقية القائمة على الماركيسية.

03- أنظمة العالم الثالث: وتشتمل على خليط من النوعين السابقين .

وكما هو معلوم فإن محاولات الأستاذ "دافيد إستون" من الأوائل الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية، ويعرف النظام السياسي، بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي، ويقوم تحليل "إستون" على أربع مفاهيم رئيسية هي النظام، والبيئة المحيطة، والاستجابة، والاسترجاع، وحدد وظائف النظام السياسي من خلال قدرة النظام على اتخاذ القرارات الملائمة وتنفيذها على المجتمع، وقدرة النظام على إلزام المواطنين على قبول تلك القرارات ولو باستعمال القوة، أو شعور الشعب بشرعية تلك القرارات[3]، وهناك العديد من المقاربات التي تشرح كيفية عمل وآداء النظام السياسي مثل مقترب "غابريال ألموند" (Gabrriel Almond) الذي يركز على الوظيفة، ومدخل الاتصالات عند " واينر" (Norbert Wiener)، وهناك العديد من المداخل الأخرى، وحسب الاتجاه الفكري والواقع الموجود، كالاتجاه الفكري الراديكالي الذي

---

[1] – جبرائيل ألموند، بنجام بويل، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير مغيربي، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1996م، ص 24-25.

[2] – محمد مهنا القلي، **الإدارة في الإسلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1991م، ص 151.

[3] –محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1998م، ص 148.

يهتم بالاقتصاد السياسي والطبقة والتبعية، والاتجاه الفكري المحافظ الذي يهتم بالمدخل الكوربورتاري وغيرها.[1]

والنظام السياسي الجزائري من الناحية النظرية إذا حاولنا دراسته فهو نظام جمهوري، وأدوات الوصول إلى الحكم هي الانتخاب والاقتراع العام، ونظام الحكم فيه هو رئاسي، بدواعي تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، حسب الدساتير الجزائرية[2]، وكما هو معلوم فإن الدساتير التي تحدد نوع النظام السياسي والحكم في الدولة حسب المداخل القانونية.

ولكي لا نختزل التاريخ أن أرض الجزائر عرفت قيام أنظمة مختلفة للحكم خاصة مملكة نوميديا تحت قيادة ماسينيسا ثم يوغورطة، كما تعرضت الجزائر للاحتلال الروماني ثم البيزنطي ثم الوندال، ومع مجيء الإسلام تخلصت من الاحتلال، وبدخول الفاتحين الإسلاميين منذ 667م إلى 1518م، اعتنق الشعب الجزائري الإسلام وتشكلت عدة دول على هذه الأرض، أهمها الدولة الزيريية سنة 1043م، ثم مجيء الحملة الهلالية عام 1050م، وبعدها قيام دولة الموحدين 1145م، حتى مجيء الأتراك 1518م، الذي دام وجودهم حتى عام 1830م، والتي عرفت أوج قوتها العسكرية خاصة البحرية، وأبرمت العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوربية، وبالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، لم تتوقف المقاومة سواء كانت بالسلاح، أو بالمطالب السياسية بإنشاء أحزاب سياسية مثل: نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري ثم أخيرا حزب جبهة التحرير الوطني الذي فجر ثورة التحرير 1954م.

وقد عرفت ثورة التحرير تنظيما محكما من الناحية السياسية والعسكرية، مما جعلها ثورة متماسكة صمدت طويلا في وجه الاستعمار الفرنسي.ونتيجة لعناد جبهة التحرير وإصرار الشعب على الاستقلال في الميدان، جعل المستعمر الفرنسي يخضع ويتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، واستقلت الجزائر في سنة 1962م، وهنا بدأ التفكير في كيفية بناء مشروع المجتمع الجزائري من الناحية الفعلية والقطيعة مع ممارسات الاستعمار دون أن ننسى أن بيان أول

[1] – مرجع سابق الذكر، ص ص 156-164-177.

[2] – محمد أومايوف، **عن الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري**، رسالة دكتوراه، جامعة–تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013م، ص 338.

نوفمبر ومؤتمر الصومام قد حدد المعالم الكبرى من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والذي يؤكد أكثر على طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي مر بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: النظام الاشتراكي والحزب الواحد وتميزت هذه المرحلة بشخصنة السلطة[1]، ومن خلال دستور 1963م والذي يؤكد في مبادئه أن النظام السياسي الجزائري هو نظام جمهوري ويعتمد على الاشتراكية كمنهج في الحياة الاقتصادية، وأداة عمل النظام هي الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الذي يتولى تحديد السياسات والتوجيه والرقابة على مؤسسات الدولة، وتميزت هذه الفترة باستئثار " بن بلة" بالسلطة والنفوذ[2]، والإنفراد بالحكم وجمع كل السلطات في إطار العمل الحكومي،[3] لكن مع التصحيح الثوري والانقلاب على الرئيس "بن بلة" جمع الرئيس "هواري بومدين" جميع الصلاحيات في شخصه مع تشكيل هيئتين هما مجلس الثورة ويضم 26 عضو جمعت بيده كل الصلاحيات وهو المنشأ للسلطات والمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، يشرع ويراقب ويعين ويقيل، والحكومة هي المنفذ لسياسات مجلس الثورة ورئيسها رئيس مجلس الثورة، ولتثبيت قواعد النظام وترسيخها وإضفاء طابع الشرعية على النظام السياسي للحزب الواحد جاء دستور 1976م، وقد وزع الصلاحيات على مستوى ثلاث أجهزة، وهي حزب جبهة التحرير (المؤتمر، اللجنة المركزية، المكتب السياسي) وتمثل الوظيفة السياسية، أما السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية، وله الحق في إصدار مراسيم تشريعية، أما السلطة التشريعية يتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإظافة إلى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية[4].

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة الانفتاح السياسي كأسلوب جديد لإعادة ترتيب علاقة الحاكم بالمحكوم والسلطة بالمجتمع، ويمثلها دستور 1998م، فقد أحدث ثورة سياسية وقانونية

---

[1] –نديم البيطار، **من التجربة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م، ص ص 314-355.

[2] – خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة لتجربة الجزائر**، ط01، بيروت : م.د.و، العربية 2003م، ص 126.

[3]- Lahauari Addi, **l'impasse du populisme**, **L'Algérie**, **collectivité politique et Etat en construction**, Alger: entreprise national du line, 1990 P96.

[4] – نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري62-98**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002م، ص ص 122-123.

على المفاهيم السابقة التي كان فحواها ينطلق من الإيديولوجية الاشتراكية والأحادية إلى التعددية والانفتاح، وهو ما تجلى من خلال أحداث 05 أكتوبر 1988م، التي أقنعت النظام السياسي بضرورة التغيير والانفتاح ومن أهم المبادئ التي جاء بها: التعددية الحزبية، والتخلي عن المنهج الاشتراكي، ومبدأ الفصل بين السلطات، والأخذ بالنظام الرئاسي مع ازدواجية السلطة التنفيذية رئيس الدولة ورئيس الحكومة[1]، لكن لم يكتب له النجاح، نتيجة لإلغاء المسار الانتخابي والدخول في دوامة عنف وعدم الاستقرار الأمني، وحدث فراغ دستوري باستقالة الرئيس مما أوجد مؤسسات انتقالية، لتعويض الفراغ الموجود، وهي المجلس الأعلى للدولة والمجلس الوطني الانتقالي[2].

أما دستور 1996م فجاء لسد الثغرات الموجودة في دستور 1989م، خاصة فيما يتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية وإبعاد عناصر الهوية من التوظيف السياسي كاللغة والدين وغيرها، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك القومي والاجتماعي للدولة الجزائرية[3]، وكانت فترة التسعينات من أسوء العشريات في حياة الدولة الجزائرية المستقلة وذلك لما عرفته من تدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي وأمني كاد ان يؤدي بها للتفكك، وهذا راجع لعدم فهم فكرة الوطن والمصير المشترك لدى الشعب والنخب الحاكمة[4]، ووجود تصور لمفهوم الأمة والدولة في الثقافة الجمعية للأمة ماعدا تصورات أحادية تستبعد الآخر وتعتمد الإقصاء، وهذا ما تجلى في الواقع السياسي الجزائري، وهذا يعود لحداثة الاستقلال وفتوة الدولة الجزائرية والخوف من مصير الفشل في استمرارية الدولة، نتيجة للتمثلات والتجارب التاريخية السابقة في المحيط الدولي[5]، وأهم العقبات التي تواجه النظام السياسي الجزائري الحالي هي:

---

[1] – أحمد منديس، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م، ص 139.

[2] – جمال الدين عمير، **المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح**، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 17، يونيو 2013م، ص 31.

[3] – أحمد مهابة، **مصاعب الديمقراطية في الجزائر– السياسة الدولية، العدد 127، 1997م**، ص ص، 182-183.

[4]-Noureddine Boukrouh, **L'Algérie entre le mauvaise et le pire**, Alger, casbah éditions, 1997, P49.

[5] – صاموائيل هانتيغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993م، ص ص 152-174.

-**التحول نحو الديمقراطية:** حيث أن النظام السياسي الجزائري يعترف بالديمقراطية من الناحية الدستورية إلا أنه من الناحية الواقعية يشوبها كثير من الشك، والإيمان بها كأداة لتحرير المجتمع من الناحية السياسية لتمسك السلطة بخيارات الدولة التعاظدية (الكاربوراتية)، التي تعيق وتقيد محركات الحياة السياسية، وتسخرها بالمقابل في خدمة سياستها للحفاظ على الحكم والبقاء في السلطة، وإيجاد تنظيمات موالية وتوظيفها لقاء مزايا وتسهيلات[1]، مقابل الدعم والسند للنظام السياسي، وهو ما حدث منذ بداية خوض التجربة الديمقراطية مع الانتخابات بمختلف مستوياتها سواء الرئاسية أو التشريعية، أو الانتخابات المحلية فالنجاح يكون حليف خيارات النظام السياسي الذي يعمل جاهدا للحفاظ على السلطة.

وهذه قد تكون حتمية في ظل المرور إلى التحول الحقيقي، وكما هو معلوم فإن التحول الديمقراطي ليس بالأمر السهل، لأن المجتمعات والدول التي مرت بالتحول الديمقراطي عانت كثيرا بداية بالمجتمعات الغربية حيث احتاجت إلى قرون أحيانا من الزمن حتى أصبحت على الشكل الحالي، مرورا بالإصلاح الكنسي، وعصر الأنوار إلى الثورة الصناعية والثورة الفرنسية والحروب العالمية حتى أصبحت ديمقراطية، ومرت على مخاض عسير وإصلاحات تبدأ بالحقوق البسيطة التي تنموا مع الزمن، وتخضع لمدى قابلية الشعوب للنضال والصبر والتحمل والوعي، مثل ما حدث في أوربا الشرقية، فتقريبا مرت بنفس المراحل التي مرت بها أوربا الغربية، فلم يكن التحول نحو الديمقراطية سهلا ولا سلسا، فتبدأ الديمقراطية عندما يحقق الإنسان حاجاته الأساسية (Basic need) مثل الغذاء والشرب للحفاظ على الحياة واستمرار النوع، والمأوى والأمان، ثم ينتقل لمرحلة التعليم والثقافة والتنمية البشرية، وتأتي بعدها وسائل الرفاه لإشباع الحاجات مثل الفنون والكماليات المادية، وفي الأخير تأتي الديمقراطية ليشعر الانسان باستقلاله وشعوره بأهميته في المجتمع[2]، وتعرقل كثير من العوامل في تحول المجتمع الجزائري نحو الديمقراطية الحقيقية والتداول على السلطة، وكما هو معروف فإن عملية التداول تحتاج إلى شروط مثل تواجد الأحزاب السياسية ذات برامج وتوافق سياسي يفرض على الجميع احترام اللعبة لتحقيق

---

[1] – محمد شلبي، **انعكاسات الدولة التعاظدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد العاشر، أكتوبر 2011م، ص 113.

[2] –عبد الخالق حسين، **إشكالية الليبرالية في العالم العربي**، مجلة الديمقراطية، العدد 30 أفريل 2008م، ص ص 37-42.

شروط التداول والوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات التي تؤدي إلى تحقيق الفعل الديمقراطي[1]، وهو أسمى حكم يمكن الوصول إليه.

وما يعيق التحول الديمقراطي في الجزائر وإقامة حكم رشيد وفقا للمعايير الدولية، من بينها عدم قدرة النظام السياسي الفصل بين السياسي والعسكري في الجزائر، لأن هناك ضبابية وازدواجية وصراعات حول من تحق له الشرعية وهذا منذ استقلال الجزائر إلى حد اليوم، فكل الرؤساء عسكريين جاؤوا من مؤسسة الجيش، وبإلغاء المسار الانتخابي، وإبعاد الأحزاب الإسلامية تعمق أكثر دور الجيش في الحكم وعمق شرعيته أكثر لمحاربة الإرهاب، وإصراره على حماية الدستور على صورة الجيش التركي[2]، وفيه من يرجع إلى أن سبب فشل الحياة السياسية هو الجيش بوصفه العامل في الحياة السياسية، ولا بد من مراجعة دوره في الحياة السياسية[3]، ومما يعيق أكثر عملية التحول نحو الديمقراطية هو ما ذهب إليه السيد "ياسين" من خلال تحليله للأنظمة السياسية العربية وتصنيفه لأنواع التعددية، وإدراج الجزائر في نموذج التعددية السياسية المقيدة، وحسبه فإن التعددية السياسية موجودة، ولكنها مقيدة بقوانين كثيرة تعرقل ممارسة العمل السياسي بشكل يسير وتعد السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية أقوى السلطات، ومن ثمة من تسانده السلطة من الأحزاب سيكون هو أقوى حزب حتى وإن لم يكن له تمثيل وجماهير أو فاعلية سياسية[4].

كذلك هناك تأثير العلاقات الزابونية (clientelism) السياسية على الأداء السياسي والاقتصادي وهذا له تأثير كبير في شبكة المصالح، وتعديها أكثر لتصبح أكثر خطورة وتتغلب المصالح العائلية والجهوية بدل الكفاءة والانجاز، مما ينعكس خاصة على الأداء الاقتصادي، وينجر عنه الفساد وسوء التسيير والمصالح الضيقة، والمكافآت غير المستحقة والمكان المناسب للشخص الغير مناسب، وهنا يأتي الفشل في بناء المجتمع وتحقيق التنمية والابتعاد عن الوقوع في

---

[1]-Jean-Louis Quermonne, **l'alternance au pouvoir**, Alger: CASBAH, édition, 1998, pp10-11.

[2]- Maxim Aitkaki, **armée**, **pouvoir et processus de décision en Algérie**, politique étrangère, n=2-2004-692 année, pp 427-439.

[3]-Madjid Benchikh, **L'Algérie**: **un système politique militarise**, Paris: l'har- mattan, 2003,p 248.

[4] – عمر فرحاتي، **النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2002م، ص ص75-79.

الأزمات المتعددة والمركبة، وتفادي التشبه بالمجتمعات التقليدية المبنية على الوصاية والقرابة، كما قال بذلك " ابن خلدون" وهي زابونية تقليدية، وهو ما يحدث اليوم من المديرين السياسيين الذين يقدمون الولاء والطاعة أثناء الترشح للانتخابات البرلمانية فهي بمثابة مركز ومحيط بالنسبة للمترشح بين ارتباطه بالسلطة المركزية من الأعلى وبالمواطنين الناخبين من الأسفل، ونجد أنفسنا أمام زبائن وموالين وليس أمام نواب سياسيين، فهناك مواصفات الزبون الطيع يستجيب لقواعد الولاء[1]، بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام، وعدم الاهتمام بالسياسة خاصة منذ نهاية القرن الماضي وأحداث فترة التسعينات التي اقتربت من الحرب الأهلية، ودخول المجتمع في صراع مع الدولة (جماعة من الجيش) واتجاه المجتمع نحو العنف، وفي ظل التجربة نحو التعددية السياسية التي فاز فيها الإسلاميون، وإلغاء المسار الانتخابي، مما أدى إلى موجة عنف لم تشهدها البلاد[2].

وفكرة العنف في الثقافة السياسية الجزائرية تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، وما عملت عليه الثقافة الاستعمارية العنيفة ضد الجزائريين مما ولد تيارات ثورية نتيجة القهر وسلب الحقوق ونهب الثروات ودوس الكرامة الإنسانية، ولم يجب الجزائري الواعي بالوضع سوى اتجاهين، إما المقاومة أو الخنوع وكلاهما موقف متطرف، إزاء موقف وسط يتمثل في الإصلاح، وهكذا استمر استعمال القوة لتبرير استقلال البلاد من طرف الحركة الوطنية، وبعد الاستقلال استمر نفس الأسلوب الموروث في استعمال القوة المباشرة في العمل السياسي، وأحداث 1986م ثم أحداث 1988م، لاختيار النظام عن طريق الاحتجاجات لتحقيق المطالب، بين السلطة والمواطن[3]، وحتى مع الأحزاب السياسية فرئيس الحزب لا يتنحى عن رئاسة الحزب إلا بالانقلاب، أو الوفاة، أو الخروج عن الطاعة، وهذا من الناحية السيكولوجية، ينظر المواطن للنظام السياسي والدولة بريبة، ولا تمثله من خلال رد الفعل تجاه القضايا الوطنية، وهنا تكمن الخطورة، وكمثال ثقافة تحطيم أملاك الدولة والمرافق العمومية لأن التمثلات لا تزال تستغرق في

---

[1] –صالح بلحاج، **السلطة التشريعية، الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**، ط01– الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ص 160.

[2] – سمية بوشنافة، آدم قسي، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988–2000**، مجلة الباحث، عدد03، 2004م، ص 129.

[3]– عاشور فني، **التطرف والاعتدال في الثقافة السياسية في الجزائر**، جريدة الوطن إلكترونية يوم: 2015/09/21، الموقع:
www.elwatandz.com/cultur/18193.html

الماضي الاستعماري، كما سماها " مالك بن نبي" القابلية للاستعمار[1]، وتبقى الثقافة السياسية ضعيفة سواء من طرف النخبة أو من طرف المواطن، ويتعلق الأمر بالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد مثل العائلة والمدرسة والمجتمع المدني، والمؤسسات التقليدية، فهي تساهم إلى حد ما في نشر الثقافة السياسية من عدمها في المجتمع كقيمة ثقافية واجتماعية

ويبقى نجاح الديمقراطية ممكنا جدا، وهذه الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر المادية والبشرية والجغرافية، لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي الجزائري من خلال الحكم الرشيد والشفافية، وحرية التعبير والمساءلة ووضع الثقة في الأحزاب السياسية من خلال السماح لها بالتداول على السلطة ومحاسبتها في المواعيد الانتخابية[2].

وأهم مشكلة تواجه كذلك النظام السياسي الجزائري هي عدم فهم علاقة الدين بالسياسة، من خلال عدم اتضاح وتحديد هذه العلاقات، فمن جهة تعترف ببعض القوى والجماعات الدينية وتقترب منها، ومن جهة أخرى تقصي جماعات أخرى ولا تحتويها، ومن ثمة هناك ازدواجية في معايير التعامل، وبالتالي قد يشكل تهديد في المستقبل في ظل تنامي وتطور هذه الجماعات والاختلافات في الرؤى والتوجهات بالمقارنة مع أهداف هذه الجماعات، كالأحزاب ذات التوجه الإسلامي، والجماعات الصوفية والطرقية، وبالتالي لابد من وضع إستراتيجية للتعامل معها، حيث تحدثت " لوريتا نابليوني" في كتابها الجهاد الحديث، تناولت فيه الدين والاقتصاد والإرهاب، ثم أصدرت مؤلفا آخر في سنة 2004م، يحمل عنوان آخر "الإرهاب مندمجا"، وقد استعانت في تحليلاتها بكل من "هنتغتون" و " فوكوياما" في تحليل لغز عداوة العالم الإسلامي للغرب ومظاهر العلمنة الحديثة، لأن الغرب الاستعماري الثقافي والاقتصادي دعم الأنظمة الغير ديمقراطية لمواجهة المجتمعات والنخب المستنيرة التي تريد النهضة، وتطور الصراع ليصبح صداما مع الغرب، ومع الأنظمة الحاكمة في شكل قطيعة

[1] – إبراهيم رضا، **مالك بن نبي فلسفة الحضارة الإسلامية الحديثة**، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد01– العدد الثاني، طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، 2004م، ص 191.

[2] – محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008م، ص 349.

والاتجاه نحو العنف[1]، وبالتالي حسبها فإن الأنظمة الحاكمة تعمل في إطار علاقة المحيط بالمركز في ظل مواجهة الجماعات الجهادية للأنظمة التي تنوب عن الغرب.

ويبقى تعامل النظام السياسي الجزائري مع مشكلة الدين لم تعالج بشكل نهائي، ولم يفصل فيها باعتبارها أحد عناصر الهوية الوطنية الماسك والضامن للوحدة الوطنية، في حين أن بعض من الدول استطاعت تجاوز هذا المشكل مثل إسرائيل، وهناك أحزاب دينية وصلت إلى الحكم وهي مؤسسة على أهداف دينية وبالتالي لم تتعارض مع الطابع العلماني لدولة إسرائيل، كذلك تركيا بحيث وصل حزب إسلامي إلى السلطة وإلى أعلى درجة من الحكم مثل منصب رئيس الجمهورية، وأصبح لا يشكل أي خطر لأن النظام السياسي استطاع تجاوز فكرة الهوية، ونفس الشيء في ألمانيا هناك أحزاب دينية ولا يطرح ذلك مشكلة، فالنقاشات على مستوى البرامج والانجازات وليس على مستوى الانتماء والإيديولوجيا والصراعات الفكرية الهامشية التي لا تخدم الوحدة بقدر ما تفرق، ومثل ذلك ما حدث في مصر، وسوريا والعراق...إلخ.

ويبقى الدين كأهم عامل اجتماعي بالنسبة للمجتمع الجزائري وليس مجرد حركة سياسية[2]، دون الوصول إلى الحكم، فهو شيء مقدس ويمثل أعلى سمات الوعي البشري، ويرتبط بالرهبة والخوف والإجلال والاحترام، الأمر الذي يجعلنا نقول أن الشعور الديني موجود في الإنسان يملأه الوحي المنزل من الله عبر مسيرة الخلق، فالدين حسب " دوركايم" يمنح الناس أجوبة عن حاجاتهم إلى المثالية، أو يهدئ من نفوسهم القلقة المتطلعة إلى اللانهائي، وأبعد من ذلك فالدين عنصر اجتماعي له شأن في التحولات التي تؤدي إلى الدمج الاجتماعي(integrature)، وإلى بلورة الجماعات الدينية وتماسكها ويمثل عزاء في مواجهة اليأس والإحباط والعجز، وهو ما عبر عنه " ماركس" و" ألكسيس دوتوكفيل"[3]، فالدين يمثل قوة وسند وضامن ومرجعية، وبالتالي يمثل بالنسبة للنظام السياسي ضعف في حالة سوء استخدامه وتسييسه.

---

[1] – مراد وهبة، **رؤيتي للقرن الحادي والعشرين ، الدين والاقتصاد والإرهاب**، جريدة الأهرام، الثلاثاء 15 يوليو 2014م، العدد: 46607.

[2] – سعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005م، ص 78.

[3] – صقر أبو فخر، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي: عزمي بشارة يؤسس لأنثروبولوجيا عربية جديدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2014م، ص 07.

وتبقى علاقة الاقتصاد بالنظام السياسي من أهم المحاور الكبرى التي تشغل الباحث في النظام السياسي الجزائري الغامضة وغير مؤسسة على رؤية واضحة، تستند في علاقاتها على الشعبوية والتسيير الزابوني في إطار الزمرة الحاكمة والموالاة، وتقريبا تتشابه مع الدول النفطية، بحيث أن الضامن هو سعر المحروقات في السوق الدولية، من اجل ضبط السياسة الداخلية وقدرة الدولة على التحكم في الحراك الاجتماعي والمطالب الاجتماعية للمواطنين[1]، فقد تم التخلي عن التخطيط والتركيز على الإنتاج ثم التركيز على الخدمات بشكل عام، والخدمات الإنفاقية وهي لا تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، كما أنها قطاعات ريعية بامتياز، فعلى سبيل المثال تركيز تونس على قطاع الخدمات المدعم بتوصيات من صندوق النقد الدولي، وارتباط الاقتصاد التونسي بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، أدى من خلال الأزمة المالية العالمية إلى تضرر الاقتصاد التونسي، عن طريق تراجع قطاع السياحة أدى بدوره إلى تفاقم البطالة وظهور الحركات الاحتجاجية ما أدى إلى خلع الرئيس التونسي[2].

وتعد الممارسات الريعية في البلدان النامية جزء من النظام السياسي والاقتصادي وتشكل المصدر الأساسي لكسب الشرعية، وقد تأسس هذا النظام تاريخيا على عقد ضمني أو صريح، تمنح السلطة السياسية بموجبه المنفعة الريعية لمجموعة من الأشخاص أو الفئات مقابل ولائها ودعمها السياسي، وقد تطورت آليات توزيع الريع واختلفت أشكالها مع مرور الوقت، وتؤذي كثيرا الممارسات الريعية الاقتصاد وتماسك النسيج الاجتماعي، وغالبا ما ينزع أصحاب الشأن إلى الانحراف والفساد فتلقاهم يسعون وراء المنافع الريعية والاستفادة منها، وانتهاك قواعد الاستثمار والقانون واللجوء إلى الفساد لاستحداث ربح ريعي، أو الحفاظ عليه أو الاستفادة منه، والمواطن لن يكون متسامح مع الثراء غير المبني على الجهد والجدارة مقابل التلاعب بالقواعد والتحايل عليها[3]، والاستغلال الحصري من قبل هذه الفئة المستثرية بطريقة غير شرعية، ويعملون بكل الطرق والتحايل من أجل بقاء الوضع كما هو.

---

[1]-William. B, Quant. **Société et pouvoir en Algérie**, Alger: CASBAH, éditions, 1999, p 17.

[2] – زياد حافظ، **الأزمة المالية العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص 27.

[3] – الحسن عاشي، **3 أسئلة حول اقتصاد الريع في المغرب**، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يوم: 2013/02/08م، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.carnegie-mec.org/publications/؟fa=51030

وهو ما يميز الاقتصاد الجزائري حيث ظهرت طبقة بورجوازية جديدة بدأت تتشكل جليا بعد الانفتاح الاقتصادي والدخول إلى اقتصاد السوق وتعاظم دورها مع بداية الألفية ووصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم، حيث أصبحت تشكل طرفا لاعبا وقويا في الحياة السياسية خاصة من خلال الثلاثية التي تجمع الحكومة والعمال، وأصحاب الأعمال تقريبا كل سنة، والدور الذي تلعبه من خلال المخرجات والمدخلات، والضغوطات التي تمارسها على العمال والحكومة، وتحجيم الحياة السياسية والإعلامية خاصة بعد فرض حالة الطوارئ، وبيع المؤسسات العمومية وحلها وتسريح العمال لصالح البرجوازية الصاعدة التي أخذتها بمبالغ رمزية، وأصبحت تحاول السيطرة حتى على القرار السياسي من خلال الترشح وشراء الذمم بالمال، وبالتالي إفساد الحياة السياسية[1]، فعلى سبيل المثال أن هناك 14 ألف مستورد في مقابل 1000 مصدر، وبتحليل بسيط كم يلزم هؤلاء المستوردين من العملة الصعبة –البرجوازية الصاعدة – لاستيراد السلع والحاجات والتي كثيرا ما يشكك في نوعيتها من طرف المستثمرين ثم كم تستنزف من الخزينة العمومية، التي أصبحت تعاني بعد تراجع أسعار المحروقات، وفي المقابل هذه البرجوازية الصاعدة هي غير مثقفة في أغلبها وغير واعية بالأهداف الوطنية والقومية والمصلحة العليا للوطن، مثل البرجوازية الصينية أو اليابانية على سبيل المثال.

ويبقى نظام الحكم في الجزائر يتميز بمجموعة من الخصائص خاصة بعد التعديل الدستوري 2008م، منها ما أكدت عليه الدساتير سواء دستور 1963 أو دستور 1989 في التأكيد على الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية والتأكيد على التعددية الحزبية والانفتاح على الديمقراطية، وهو الأمر الذي أكد عليه التعديل الدستوري 2008م، وبالتالي التأكد من أن النظام الجزائري نظام ديمقراطي نسبي، أما عن نوع الديمقراطية فهي الديمقراطية النيابية بشكل أساسي وتدعيمها بالديمقراطية شبه المباشرة من خلال الاستفتاء، كما يتميز النظام السياسي الجزائري بترجيح صارخ للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية لدرجة الهيمنة، أما عن طبيعة النظام النيابي الجزائري فهي وإن تميزت ببعض مظاهر النظام البرلماني الشكلية، فإنها تميل إلى الرآسوية وليس الرئاسية لأنها تختلف عن جوهر هذا النظام، خاصة بعد اللجوء إلى أحادية

[1]-Cherif Bennadj, **Algérie**: **morosité politique et frémissement économique**, l'année du Maghreb, 367,111, 2007, pp 195-211.

السلطة التنفيذية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008م، واستبدال البرنامج السياسي للحكومة ببرنامج رئيس الجمهورية[1]، وهذا يؤثر كثيرا في التوجهات العامة للدولة وللسياسات ويجعلها من منظور واحد وأحادي مما قد يضر بالتوازنات العامة والتوزيع العادل للثروة، ويبتعد عن الرقابة التشريعية ويجعلها في حالة ضعف أمام السلطة التنفيذية، وهو ما حدث من فساد في الفترة الأخيرة مثل فضيحة المشاريع الكبرى وسوناطراك، فالبرلمان لا يستطيع توجيه السؤال للحكومة، وهذا أضر بمصالح الدولة ومصالح الشعب وسمعتها الاقتصادية خاصة على مستوى الرأي العام الدولي الرسمي والغير رسمي، من خلال التصنيفات الاقتصادية ومستوى الأداء، فهي دائما في المراتب الغير محترمة مقارنة بالإمكانيات الضخمة المادية والبشرية التي تستحوذ عليها الجزائر.

الترسيخ الديمقراطي:

اسس الحراك الشعبي الوطني لبداية عهد جديد وهو نهاية حكم الرئيس بوتفليقة وسيطرة حاشيته على الساحة السياسية والاقتصادية وماشابها من فساد وتسيب للحالة العامة في الدولة فعلى المستوى الاقتصادي تم القضاء على الصناعات الوطنية حيث اصبحنا نستورد كل شيء من الصناعة والفلاحة والخدمات وأصبح الاقتصاد مكبل وغير منتج عن طريق سيطرة اوليقارشية جديدة استثرت بطرق غير مشروعة عن طريق الولاء والزابونية السياسية للنظام السياسي وما تجنيه في مقابل ذلك من مزايا فيما يخص المشاريع والنهب والاستيراد والضرائب والرشوة والفساد المالي والإداري والسياسي ،كما أن النظام اتجه لشراء رغبات المجتمع مقابل الصمت على الفساد ،لكن طموحات الطغمة الحاكمة لم تدم طويلا لان الرئيس أصبح غير قادر على أداء مهامه مما أدى إلى تصاعد مطالب الإصلاح السياسي وخروج الجماهير الى الشارع للمطالبة مرة أخرى بتنحي الرئيس وتقديم إصلاحات فعلية وجادة تستجيب لطموحات الشعب من خلال ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد .

وقد استطاع الحراك إسقاط حظر التظاهر في الجزائر العاصمة حيث لم تر شوارع العاصمة مظاهرات شعبية منذ سنة 2001.

[1] – عيسي طيبي، **طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008م**، رسالة دكتوراه: جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2011م، ص ص 7-8-9.

ثانيا، تزامنا مع سقوط حظر التظاهر في العاصمة اتسعت رقعة المظاهرات زمانيا ، في شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد وفي الوقت نفسه. ويمثل الطابع المتزامن والوطني لهذه التجمعات أول ميزة تميز بها الحراك.

ثالثا، تجري هذه التظاهرات بطريقة سلمية رغم غياب تأطير هيكلي لها. فمنذ بداية الحراك تكرر شعار "سلمية سلمية" كمبدأ أساسي ليتحول بعد ذلك إلى نهج عملياتي يتجلى عبر النداءات المتكررة بعدم الاستجابة للاستفزازات وعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن.

رابعا، من حيث التركيبة الاجتماعية يمكن القول بأن هذا الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين. ولعل للتنوع الاجتماعي تأثيرا كبيرا في الحفاظ على سلمية الحراك واستمراريته.

أخيرا وليس آخرا، تتمثل الميزة الأساسية الأخرى لهذا الحراك في مطالبه التي بدأت وتواصلت بمطالب سياسية محضة من رفض للعهدة الخامسة، ثم رفض لتمديد العهدة الرابعة، إلى تغيير النسق السياسي بأكمله. وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحرك الاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود.

وفي محاولة منه لامتصاص غضب المتظاهرين الذي ازدادت حدته مع اقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس المنتهية عهدته عن مجموعة من القرارات:

أولا، سحب ترشحه لعهدة خامسة.

ثانيا، تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.

ثالثا، تغيير حكومي هام.

رابعا، تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات، تكون مهمتها اقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يُعْرض للاستفتاء.

خامسا، تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية وطنية مستقلة.

سادسا، تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

أخيرا، يتعهد الرئيس بضمان تجسيد هذه الوعود.[1]

انتخاب الرئيس تبون رئيسا للجمهورية :وفي ال 15 من شهر سبتمبر 2019, تم استدعاء الهيئة الانتخابية لرئاسيات يوم ديسمبر 2019 التي كرست المترشح المستقل عبد المجيد تبون رئيس للجمهورية بنسبة 58,13 بالمائة من الأصوات المعبر عنها, متقدما بكثير عن المرشحين الأربعة الآخرين أي كل من عبد القادر بن قرينة (17,37 بالمائة من الأصوات) و علي بن فليس (10,55 بالمائة) و عز الدين ميهوبي (7,28 بالمائة) وعبد العزيز بلعيد (6,67 بالمائة)[2].وقد سمحت هذه الانتخابات من تجنب المرحلة الانتقالية التي تأثر على توجهات الوطنية والاستقرار ومطالب الأغلبية وتجنب التدخلات الخارجية ،وتأكيد الحراك على الإصلاحات العميقة من خلال برنامج الرئيس المنتخب الرامي الى القطيعة والتغيير و محاربة كل أشكال الفساد وتسريع التنمية والاستجابة لمطالب الحراك خاصة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ،لكن الوباء العالمي كوفيد 19 ساهم كثيرا في عرقلة التنمية و برنامج الرئيس منذ وصوله للحكم .

دور المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر مكون أساسي للنظام السياسي و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية،ويتشكل من مجموعة من المؤسسات والبني الاجتماعية ذات خصائص مختلفة ومتنوعة سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة الوظائف التي تمارسها في المجتمع، والمجالات الاجتماعية أو السياسية التي تشتغل فيها. ويتشكل كل ذلك بناءا على ثقافة المجتمع وموروثة الحضاري الذي يسمح بالتطور التدريجي لهذه البني ويحدد اتجاهات تطورها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع أو ظروفه والمناخ العام السائد فيه، فنجد مثال المؤسسات ذات الطابع الديني

[1] – لويزة اية حمادوش،الحراك الشعبي في الجزائر :بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي ،19مارس2019،مركز الجزيرة للدراسات.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html

[2] -وكالة الأنباء الجزائرية ،مرور سنة على انتخاب الرئيس تبون .....،الجمعة 11 ديسمبر 2020 .

أو العرفي بسيطة وقليلة التعقيد والتخصص في المجتمعات التقليدية كالزوايا والأوقاف والمساجد وغيرها، في حين نجد المنظمات المتخصصة ذات الطابع النفعي المحدد والبيروقراطي الدقيق في المجتمعات المتحضرة. ثم إن مثل هذا النمط من البني تساهم في إعادة إنتاج المجتمع لذاته، ولذلك يمكن من خلاله ملاحظة ودراسة بنية المؤسسات المدنية ومورفولوجيتها في مجتمع ما التعرف على طبيعة هذا المجتمع وإيديولوجيته واتجاهاته. كما أن المجتمع الجزائري تاريخيا عرف بض التكوينات الاجتماعية قبل الاستعمار كمؤسسة المسجد والأوقاف والتويزة قبل الإسلام وأشكال التعاون المختلفة بين فراد القبيلة والمدينة وهي مستقلة عن ممارسات الدولة فهي ذات طابع اجتماعي ومحلي وتطوعي وتعاوني. وكذلك نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والمستشفيات والتي تتولى شؤون الأسرة والصحة والتربية والتعليم.

لكن مع دخول المستعمر الفرنسي تغيرت الأبعاد في ضل المقاومة والحفاظ على الهوية الإسلامية وتقاليد المجتمع الجزائري وقد حاربت فرنسا مؤسسات المجتمع المدني كالمساجد والتعليم والزوايا ،خاصة مع صدور قانون الأهالي يعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية تغير الأمر مع قانون 1901 يسمح بتشكيل الجمعيات وبدا تشكل الجمعيات المختلفة عبر المناطق الجزائرية[1]، وتبعه تشكيل العديد من الجمعيات في فترة بعد الأربعينات والخمسينات كالأحزاب السياسية و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين ،وقد ساهمت في تنوير المجتمع الجزائري من خلال التمسك بهويته وثقافته الأصيلة .

لكن بعد الاستقلال وإنشاء أول دستور سنة 1963 م، اعترف بحرية إنشاء الجمعيات في إطار حزب جبهة التحرير الوطني ،لكن حزب جبهة التحرير كحزب طلائعي كان يعرقل ولا يسمح بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية إلا في نطاق الاتحاد العام للعمال الجزائريين او اتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين او الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وتمثل هذه التشكيلات

[1] - شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، رسالة دكتوراه ،علم اجتماع التنمية ،جامعة بسكرة،2015 ،ص97.

القاعدة الأساسية للحزب الواحد ،والقيم الاشتراكية ،لكن أحداث 8اكتوبر1988 غيرت تماما توجهات التشريعات الجديد العميقة للمجتمع الجزائري مع دستور 1989 م اين كرس حرية التعبير ، وحرية إنشاء الجمعيات ، وتشكيل الأحزاب السياسية ،وهي مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية ،والتخلي عن النظام الاشتراكي ،وهذا لوجود نظام محتكر للسلطة ووجود استبداد وفساد كبير داخل السلطة ,تغيرات عميقة على المستوى الإقليمي والدولي .

وتعتبر دستور 1989م هو الذي أسس وكرس فعلا لدور المجتمع المدني وظهور لمختلف وأنواع الجمعيات التي بدورها تمثل المجتمع المدني وشريك اجتماعي وسياسي وثقافي، لكن في هذه الفترة استغلت الأحزاب السياسية عناصر الهوية التي على أساسها تشكلت كثيرا من الجمعيات والأحزاب التي أصبحت تهدد الوحدة الوطنية وهي الدين واللغة والعرق ، وهو ما استدركهم دستور 1996 م أين حلت الأحزاب ذات الطابع الديني والثقافي والجهوري لحماية الدولة والأمة ،حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية 2012 م30حزبا سياسيا كما انه في 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات المتعددة وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ في سنة 2000 حوالي 56500 جمعية محلية و1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر2010 فقد بلغ عددها 1005 جمعية وطنية ،و88700 جمعية محلية و208 جمعيات تنشط في المهن و146 في قطاع الصحة و9 جمعيات متعلقة مصالح الأسرة الثورية[1]

الحرية الإعلامية: تاريخيا، أثّرت التحوّلات السياسية في الجزائر على الصحافة وحريتها، فقد كانت الصحافة المكتوبة في الجزائر (الصادرة باللغتين العربية والفرنسية) مع بداية الاستقلال عمومية وطنية، وشكلت وسيلة ترويج للسياسات الحكومية وبرامجها بهدف الحشد الجماهيري والتعبئة الشعبية، يؤطرها في ذلك قانونيا قانون 1982 للإعلام لكن أحداث الخامس من

[1] -مرجع سابق الذكر ،ص118 .

أكتوبر 1988، المتأثرة بتراجع عائدات البترول منتصف ثمانينات القرن الماضي فتحت المجال للحريات السياسية والإعلامية وسمحت بإنشاء أحزاب سياسية وصحف خاصة بعد صدور دستور 1989 م إذ ظهرت عدّة صحف خاصة سعت إلى معالجة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية لتعيش بذلك فترة ما عرف بـ"الفترة الذهبية" خلال سنتي 1990-1991، ولكن سرعان ما تقلّص هامش هذه الحريات الصحفية، فتمّ توقيف عدد معتبر من العناوين الصحفية وتعليق أخرى، كما ساهمت الاغتيالات التي طالت العديد من ممتهني هذا القطاع بعد توقيف المسار الانتخابي في تعقيد الوضع المهني أكثر، خصوصا جرّاء فرض احتكار المعلومة الأمنية ومنع نشرها إلا بإذن من السلطات المخولة قانونيا، وهو ما اعتبره الصحفيون مجحفا في حقهم ولا يمكّنهم من الوصول إلى المعلومة، ويحدّ من حريّة معالجة مختلف المواضيع التي كرّسها الدستور أولا ثم قانون الإعلام الصادر سنة 1990. والذي دام سريانه لأكثر من 30 سنة وعبر عن محدوديته، ولم يعد يستجيب للتطوّرات الحاصلة في الممارسة الصحفية والحق في الإعلام، وبخاصة مع ظهور الإعلام الجديد، وهو ما تطلّب سلسلة من محاولات التّشريع الإعلامي بإصدار قانون 2012 للإعلام[1]

فنجد أن القانون العضوي رقم 05-12 المتعلق بالإعلام والذي توج مسار الإصلاحات السياسية والقانونية ، حمل الكثير من الايجابيات بتحديده لحقوق وواجبات الصحفي وأهمها الحق في الحصول على المعلومة يكون قد رسم معالم ممارسة الحق الإعلامي ، كما أن الاستقلالية التي ينشدها قطاع الإعلام قد ترجمت من خلال سلطة الضبط موكل لها مهام ضبط قطاع الصحافة المكتوبة وقطاع النشاط السمعي البصري ، كل ذا بالإضافة إلى جملة من العناصر التي زادت في قدرة الإعلام وقدرته أصبح قادرا على أن يحقق الحماية الفعالة لمبدأ الشرعية من خلال إلزام كل السلطات في الدولة لسلطان القانون وتلتزم خوفا من فضح تجاوزاتها أمام الشعب الذي يقف في وجهها.

[1] -نجاة لحضيري ،الاعلام والسلطة في الجزائر واقع حرية الصحافة بعد التعددية 1988الى 2012طروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، وهران، الجزائر.2017 ،ص63- 70.

. والاعلام يعاني من عدة عوائق أدت إلى إضعاف دوره والتقليص من حجمه مما أثر سلبا على حماية مبدأ الشرعية ، واهم هذه المعوقات ودائما هي السلطات التي تملكها الإدارة في مواجهة ممارسة حرية الإعلام ، فيي تملك سلطات إدارية تنظيمية واسعة الأمر الذي أدى إلى التضييق في ممارسة حرية الإعلام ، قيود إدارية متعلقة بالشفافية على نوعيها الإدارية والمالية وقيود تتعلق بالتعددية الإعلامية كما أن من بين أهم المعوقات التي تقف في وجه الممارسة الإعلامية الحقة والرصينة وان كان الامر منطقي وحتمي لان لكل حرية حد من العقوبات بنوعيها الإدارية والجزائية ، فتأتي العقوبات الإدارية والجزائية لتشكل هذا الحد الذي يعني تجاوزه ، إلى أن الأمر يتطلب إقامة نوعا من التوازن بين الممارسة الإعلامية والعقوبات المقررة ، وما يلاحظ أن القانون العضوي رقم 12-50 المتعمق بالإعلام قد خالف كل القوانين التي سبقت في مسالة العقوبات الجزائية ، حيث ألغى كل عقوبات الحبس وهي ميزة تحسب للقانون وتدعم عمل الإعلام مما يتيح له القدرة على العمل ، ومع ذلك تبقى مسالة الغرامات المالية الكبيرة سواء في القانون العضوي رقم 12-50 المتعمق بالإعلام أو القانون رقم 14-54 المتعمق بالنشاط السمعي البصري تطرح مشكل التخوف من المتابعات القضائية والعجز عن دفع هذه الغرامات الأمر الذي يجعل الإعلامي في تبعية دائمة للدولة[1].

ولكن مايميز السياسة الاعلامية في الجزائر ان الدستور والقوانيين تقر بحرية الاعلام والصحافة والحق في الاعلام وتبني خيار التعددية واستقلالية الصحفي وسعت الدولة الجزائرية لانشاء المجلس الاعلى للاعلام ،وتنظيم الصحافة المكتوبة والسمعي البصري بالنسبة لقانون 1990وقانون 2012م وقانون السمعي البصري 2014 م[2].

[1] -ظريفي نادية و الدكتور لجلط فواز،حرية الإعلام في الجزائر – سلطات إدارية تنظيمية واسعة مقابل حرية إعلامية ضيقة- كلية الحقوق جامعة طنطا،المؤتمر العلمي الرابع القانون والإعلام ،23-24 ابريل 2017 ص25-26.

[2] - سكريفية محمد الطيب التشريعات الإعلامية في الجزائر بعد 2012 دراسة قانونية ،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ورقلة ،الجزائر ،العدد13-04-2021 ،ص545 -554 .

الخاتمة:

يعتبر موضوع التنمية السياسة من الوحدات الأساسية لتكوين الطالب في العلوم السياسية ،كما انها جاءت نتيجة للإرهاصات التاريخية لتطور موضوع التنمية بعدما كان الحديث فقط الحديث عن التنمية الشاملة في فترة الخمسينات والستينات ،والتركيز فقط على الجانب المادي والاقتصادي البحت للدول والأفراد وطغت مصطلحات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ،في إطار الصرع بين الشرق والغرب وفي إطار الصراع حتى داخل الوحدة في حد ذاتها الممثلة في الدولة نتيجة لحداثة الدول النامية بعهد الاستقلال ،كانت بحاجة أكثر للتنمية الاقتصادية وتحديث القطاعات الاقتصادية والانتقال من اقتصاد تقليدي زراعي إلى اقتصاد صناعي منتج يهدف إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعي ،ونبذ الاستغلال والهيمنة المركزية الأوربية والأمريكية .

وقد بدأت المحاولات الغربية في فترة الستينات والسبعينات تدعو الدول النامية لتبني إصلاحات سياسية جادة تهدف لبناء ديمقراطية قائمة على المشاركة والتعددية ،ونجحت بالنسبة للدول التي كانت تتبنى الفكر الليبرالي، لكن الدول الاشتراكية ضلت تقبع تحت الحزب الواحد والأنظمة الشمولية ، وزاد الاهتمام أكثر بموضوع التنمية السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول العالم إلى الأحادية ،وقد كانت أوربا الشرقية السباقة لذلك وأمريكا اللاتينية واسيا واتجه العالم إلى التعددية الحزبية ،وبدا الحديث عن المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي والإصلاحات السياسية والحكم الرشيد التي قامت بها الدول ، من خلال الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والاقتصادية لمواكبة التحولات.

ومن الناحية النظرية موضوع التنمية السياسية من المواضيع التي يصعب ضبطها حيث انه لا يمكن الاتفاق على مفهوم واحد وذلك لحداثة موضوع التنمية السياسية ،كذلك ينتابه بعض الغموض ،لتشابهه مع بعض المواضيع الأخرى،مثل الديمقراطية ،الانتقال الديمقراطي ،التحديث

السياسي ،الإصلاح السياسي ،الانفتاح السياسي ،وغيرها من المفاهيم .كذلك يضم مفاهيم معيارية يصعب قياسها أخلاقية وسياسية وفلسفية ،مثل العدل ،العدالة ،والمساواة ،والقدرة.

كما إن كثرة وتعدد التعريف يترك بعض الغموض على الموضوع.

إلا أن التنمية السياسية في عمومها تهدف إلى إقامة أنظمة تسمح بتحقيق المشاركة السياسية من طرف المواطنين في العملية السياسية من البداية إلى النهاية، والعمل على إنشاء أنظمة إدارية قادرة على تحمل تحيق التنمية بكل كفاءة وتحقيق تطلعات المواطنين وانتشاء مؤسسات ، وخلق ثقافة سياسية ووعي جماهيري من خلالها تحقق الولاء للوطن ، وهناك اتجاهات متعدد لدراسة التنمية السياسية وهما الاتجاه الكمي والاتجاه الكيفي ،كما أن هناك عدة مقاربات لدراسة التنمية السياسية ،المقاربة القانونية ، المقاربة السياسية ،المقاربة الإدارية ،المقاربة الاجتماعية ،حسب الأستاذ" روبرت باكنغهام " .

وهناك آليات لتحقيق التنمية السياسية وهي إصلاح وتنمية الإدارة، ودور الأحزاب السياسية، النخب السياسية.

كما أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة والهادفة والعادلة بين مختلف أطياف المجتمع ، وتوزيع المكاسب بعدل سواءا كانت مادية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لتحقيق مبدأ المشاركة ، العمل على تحقيق مبدأ الشرعية،تهدف لتحقيق مبدأ التعددية كحق من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان.

لقد حققت الدول الغربية شوطا كبيرا في عملية البناء المؤسسي و المشاركة السياسية ومبدأ الشرعية ، والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي مما يجعلها وصلت إلى درجة كبيرة من عقلنه الحياة السياسية واخلقتها في إطار النظام الديمقراطي ألتشاركي ،كما أن هناك العديد من الدول النامية في كل من أسيا وأمريكا اللاتينية و إفريقيا سعت بشكل حثيث من اجل البناء المؤسسي لدولهم وتحيق تنمية سياسية تحقق المشاركة والمساواة والعدالة المنشودة .

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. -إبراهيم رضا، مالك بن نبي فلسفة الحضارة الإسلامية الحديثة، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد01- العدد الثاني، طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي، 2004م.
2. -إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002م.
3. -أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بسيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1997.
4. -أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1998م.
5. -أحمد منديس، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004م.
6. -أحمد مهابة، مصاعب الديمقراطية في الجزائر- السياسة الدولية، العدد 127، 1997م.
7. -احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ،مصر :الدار الجامعة.
8. -أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،عالم المعرفة: الكويت ،1987 .
9. -اسعيد محمد ، التنشئة السياسية ودورها في البناء الديمو قراطي مجلة العلوم انسانية العدد 34 – 2012.
10. -إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر.
11. -إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الملتقى، العدد 03،مراكش 2005.
12. -الأمين شريط ،الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ،الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر،2008.
13. -الحسن عاشي، 3 أسئلة حول اقتصاد الريع في المغرب، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يوم: 2013/02/08م.
14. -السيد عبد الحليم ، الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم االجتماع السياسي ، الجزء أألول ، ط2، مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2002.
15. -الهادي التيمومي، الجدل حول الامبريالية من بداياته إلى اليوم، دار الفرابي: بيروت 1992.
16. -الوريس غ. ديمومبين ، ترجمة فيصل السامع، صالح الشماع، النضم الاسلامية .بحث في مؤسسات الدولة – الدين- المجتمع ،بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،2014.

17. -بطرس بطرس غالي،محمود خيري عيسى،"المدخل في علم السياسة "ط5، القاهرة :مكتبة الأنجلومصرية، 1986.
18. -بوخارين و بريوتراجتسكي، ألف باء الشيوعية . نقلا عن الموقع يوم 2011/10/06. Ayman1970.wordpress.com
19. -بوسقيعة سليم ،الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، الباحث االجتماعي – العدد 11- مارس 2015،ص-116-117-118.
20. -بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.
21. -جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997م.
22. -جان ماري دانكان،علم السياسة، ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
23. -جبرائيل ألموند، بنجام بويل، السياسة المقارنة إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير مغيربي، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1996م
24. -جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مجلة الألوية، تاريخ2004/11/11
25. -جمال الدين عمير، المنظومة الحزبية في الجزائر بين واقع الممارسة وإشكالية الإصلاح، مجلة فكر ومجتمع، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد 17، يونيو 2013م.
26. -جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصلا، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع بيروت: 1997.
27. -حسن بن كادي،التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الاسلامي ،رسالة دكتوراه جامعة باتنة الجزائر ،قسم العلوم السياسية ،2016-2017.
28. -حسن سند،مفهوم المشاركة السياسية ،وتطبيقه على المراة المصرية ،المجلس القومي للمراة ،القاهرة ،2013.
29. -حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة تلمسان 2011-2012.
30. -حمد حميد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث ،دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، دون سنة النشر .

31. -حمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، بن غازي: دار الكتب الوطنية، 1998م.
32. -خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة لتجربة الجزائر، ط01، بيروت : م.د.و، العربية 2003.
33. -رحالي محمد ، النخبة السياسية المحلية ومسالة التنمية دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بالعباس،رسالة ماجستير ،جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013.
34. -رضا محمد هلال ، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي ،نماذج البحرين الكويت العراق مصر ، معهد البحرين للتنمية اسياسية ،2015
35. -رمزي الشاعر،الاديولجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة،القاهرة: دار النهضة ،1979.
36. **-رياض حمدوش ،تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق،بدون مكان نشر، 2009 .**
37. -زّيم بن عـّس،نعيمة سمينة ،،سعّدة العـائب،التنمية السياسية قراءة في الاليات و المداخل والنظريات الحديثة ،مركز النور للدراسات،دون سنة النشر.
38. ز-كرا مطلك الدوري، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2005.
39. -زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م.
40. -سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات، بيروت: 1999.
41. -سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1990.
42. -سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003.
43. -سعيد ملاح، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005.
44. -سليمان الحمداني قحطان أحمد، الأساس في العلوم السياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
45. -سمية بوشنافة، آدم قسي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث، عدد03، 2004م.
46. -شكيب بن جديرة الطبلبي، منطاد الاقتصاد، دار المتوسط الجديد : تونس، 2013.
47. -صابر عبد الرحمن طعيمة، الإسلام والتقدم الاجتماعي، بيروت: منشورات المانية العصرية ، 1973.

48. -صالح بالحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دون سنة النشر.
49. -صالح بلحاج، السلطة التشريعية، الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، ط01- الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2006.
50. -صاموائيل هانتيغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993م.
51. -صقر أبو فخر، الدين والعلمانية في سياق تاريخي: عزمي بشارة يؤسس لأنثروبولوجيا عربية جديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2014م.
52. -طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2013.
53. -طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007.
54. -عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية ، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2010.
55. -عاشور فني، التطرف والاعتدال في الثقافة السياسية في الجزائر، جريدة الوطن إلكترونية يوم: 2015/09/21.
56. -عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية 2002.
57. -عبد الحميد طمار، الليبرالية وأسسها النظرية، دار الأمة: الجزائر 2014.
58. -عبد الخالق حسين، إشكالية الليبرالية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 30 أفريل 2008م.
59. -عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية ، 2002.
60. -عبد العاطي محمد احمد،**الفكر السياسي للإمام محمد عبده** رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1977.
61. -عبد الله حسون محمد، مهداوي صالح داوي، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، 2015.
62. -عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر: عنابة الجزائر، 2004.
63. عبدالله العواملة وخالد شنيكات ،درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها ،مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد39 ، العدد2، 2012.
64. -عبلة عبدالحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات التنمية والنمو. نقلا عن الموقع يوم 2017/04/09.

65. -عدنان السيد حسن، قضايا دولية الأزمة المالية العالمية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2010.
66. -عدنان فرحان الحوراني، مفهوم وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن – العدد 3403- 2011/06/21.
67. -عقيل عباس ،عن وهم النخبة المثقفة التي تثقف المجتمع ،22اكتوبر2021 ،yks swen عربي .
68. -علي جمعة، مفهوم النموذج المعرفي نقلا عن الموقع الإلكتروني : يوم 2017/08/12
69. -علياء العزي ، ،الاعلام العربي والتنمية السياسيّة، معهد البحرين للتنمية السياسية ،2017.
70. -عمر بين فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة الرشيد، 2005م، ص 08.
71. -عمر فرحاتي، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2002م.
72. -عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دار طرابلس: دمشق، 2009، ص ص، 12- 13.
73. -عواطف عبد الرحمان، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1984.
74. -عيسي طيبي، طبيعة نظام الحكم في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2008م، رسالة دكتوراه: جامعة تلمسان، كلية الحقوق، 2011م.
75. -غارو حسيبة ،"دور الأحزاب السياسي في رسم السياسة العامة "،دراسة حالة الجزائر من 1997- 2007م ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، علوم سياسية تخصص تنظيمات، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2012.
76. -فريدة قصري ،التنشئة السياسية قراءة في المفهوم والوظائف،مجلة بحوث ودراسات.
77. -فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية ، الرضوان للنشر والتوزيع : عمان ، 2015.
78. -فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، دار رضوان للنشر والتوزيع: عمان، 2015.
79. -فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها العصرية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ 2002.
80. -قحطان أحمد سليمان الحمداني ،الأساس في العلوم السياسية ،عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

81. -كارل ماركس، فريدريك إنجلز، في الإستعمار، ترجمة : أيوب فؤاد، دار دمشق: دمشق، دون سنة النشر.
82. -كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي : بيروت، 1980.
83. -كمال حبيب، حازم المنى، دراسات في الإنماء والتطور، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب 1997م.
84. -ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة : فايزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.
85. -مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستديمة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361 جمادى الثانية1433.
86. -مايكل طومسون وآخرون: نظرية الثقافة، ترجمة: علي سيد الصاوي ، رقم 223 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 9111.
87. -محسن جابر،الثقافة السياسية واثرها علفى النظام السياسي ،كلية الاقتصاد والتجارة زلتين ،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،الجامعة الاسمرية الاسلامية ، العدد السابع يونيو 2016.
88. -محمد أحمد الدودي، التخلف والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
89. -محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983.
90. -محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف: القاهرة 1982م.
91. -محمد أومايوف، عن الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة-تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
92. -محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008م.
93. -محمد شلبي، انعكاسات الدولة التعاظدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد العاشر، أكتوبر 2011م.
94. -محمد مهنا القلي، الإدارة في الإسلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1991م.
95. -محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.
96. -مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية. الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار 2000.
97. -مراد وهبة، رؤيتي للقرن الحادي والعشرين ، الدين والاقتصاد والإرهاب، جريدة الأهرام، الثلاثاء 15 يوليو 2014م، العدد: 46607.

98. -مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العرب، جامعة الملك عبد العزيز: الرياض، 1427هـ.
99. -مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد أللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: 1993.
100.-مولود زايد الطيب،علم الاجتماع السياسي،ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007.
101.نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة: القاهرة، 1991.
102.-نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة نظرية، منشورات فاريوس بن غازي ليبيا: دون سنة النشر.
103.-نديم البيطار، من التجربة إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
104.-نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002.
105.-نوال مغيزلي ،تأثير الشبكة العنكبوتية على التنشئة السياسية للإفراد،مجلة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة –الجزائر،العدد الثاني ،المجلد 33،السنة 2019.
106.-نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري62-98، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002م.
107.-نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية، دون دار الطباعة والنشر والسنة،
108.-وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر ، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. -Andre Gunder frank, Latin Amirica: under development or revolution esseys on the development or under development the and the immediate enemy New York: monthly review press, 1969.
2. -Cherif Bennadj, Algérie: morosité politique et frémissement économique, l'année du Maghreb, 367,111, 2007.
3. -Dominique Hamon, et Annie Mauras, la triade dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France: Paris 1997.

4. -Economic commission for Latin america and the Caribbean:
5. -Frédéric Teulon, croissance, crises et développement, Universitaire de France: Paris, 2010,
6. -Herbert Hyman, politicalsocialization , New York : Rree Press ;of glemocos,1959.
7. -Jean-Louis Quermonne, l'alternance au pouvoir, Alger: CASBAH, édition, 1998.
8. -Lahauari Addi, l'impasse du populisme, L'Algérie, collectivité politique et Etat en construction, Alger: entreprise national du line, 1990.
9. -Luis Garrido VergaraElites, political elites and social change in modern societies, REVISTA DE SOCIOLOGÍA, Nº 28 (2013.)
10. -Madjid Benchikh, L'Algérie: un système politique militarise, Paris: l'har- mattan, 2003.
11. -Marcel prelot, science politique, (P .U.F :paris),1967.-Carlton Clymer Rodee, totton janes Anderson introduction to political science, Mc Graw Hill:Sing apore,1983.
12. -Maxim Aitkaki, armée, pouvoir et processus de décision en Algérie, politique étrangère, n=2-2004-692 année.
13. -Mirdal G, economic theorry underdeveloped countries, New York,1991.
14. -Noureddine Boukrouh, L'Algérie entre le mauvaise et le pire, Alger, casbah éditions, 1997.
15. -oxford word-pawer ,china,2015.
16. -Peter Calvert, an introduction to comparative politics, London: Harvester wheasheaf, 1993.
17. -R. Prebish, the economic development of Latin America and its prencepal problems, u.n.n.y. 1950, economic survey of Latin America, n.y, 1951.
18. -Vobabylon ,edu,iq /uobleges/Lecture-ospex ?Fid=29415-03-07 يوم 2020
19. -w.rostow ,the stages of economic grouth, London:cambridje university press.

20.-William. B, Quant. Société et pouvoir en Algérie, Alger: CASBAH, éditions, 1999.

المواقع الاليكترونية:

1. http//www.alukah.net/culture/0/78320.
2. -https://en .m.wikipedia .org >.
3. https://www.e3sconferences.org/articles/e3sconf/abs/2020/26/e3sconf_icsf2020_13015/e3sconf_icsf2020_1--3015.htm 2021 -10--17
4. -Islam web.net /ar/Fatwa /16543 معاني كلمة الأحزاب في القرآن
5. -wikipedea.org/wiki/gino-germani.fr 2017/01/17 نقلا عن الموقع الإلكتروني: يوم
6. www.carnegie-mec.org/publications/?fa=51030
7. -www.elwatandz.com/cultur/18193.html
8. -Vobabylon ,edu,iq /uobleges/Lecture-ospex ?Fid=29415-03-07 يوم 2020
9. -Vobabylon ,edu,iq /uobleges/Lecture-ospex ?Fid=29415-03-07 يوم 2020
10. -http://qu.eduiq/ade/wp-cont/uploads/2016/02/d8%aa%d9%85%d9%87%p8/9-4.d8%a.
11. -https://www.cepal.org/en/ obout. 20/05/2017.
12. -https://ar.wikipedia.org/inki. 2017/07/22 :يوم
13. -https://ar.wikipedia.org/wiki/ .2017/08/12 نقلا عن الموقع: يوم
14. -www.marefa.org/index.php/ 2017/08/12 نقلا عن الموقع: يوم
15. -https://bluenoqta.com/2019/03/14/-نبذة-عن-النخبة-والنخب،-بين-التاريخ-والمصطلح/، بوخالفي بشرا
16. -https://muse.jhu.edu/book/42942#info_wrap .15-10-2021. Lucian W.PYE,SIDNY VERBA,political cultur and -political development, Princeton Legacy Library 2015

17.-مفهوم التنمية الاجتماعية نقلا عن الموقع: يوم 2017/07/17.
http//.moudoo3.com

18. -ملتقى الباحثين السياسيين العرب ، التنشئة السياسية ،ص13-14.تم التصفح يوم 15-10 -2021. يمكن الرجوع للرابط التالي :
https://drive.google.com/file/d/15ZKXHgCTe0_PW4k8GzEr2BIBCd8BvLwx/view

19. -محمد عادل عثمان،تاصيل مفهوم المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ،القاهرة ،12، اغسطس ،2016 تاريخ المشاهدة 15-10-2021https://democraticac.de/?p=36026

20.-دينا شحاتة ،أزمة الديمقراطيات الغربية ...مقاربات نظرية للفهم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،يوم :2-1-2019 الموقع الاليكتروني :
https://acpss.ahram.org.eg/News/16832.aspx

21.